الحرية

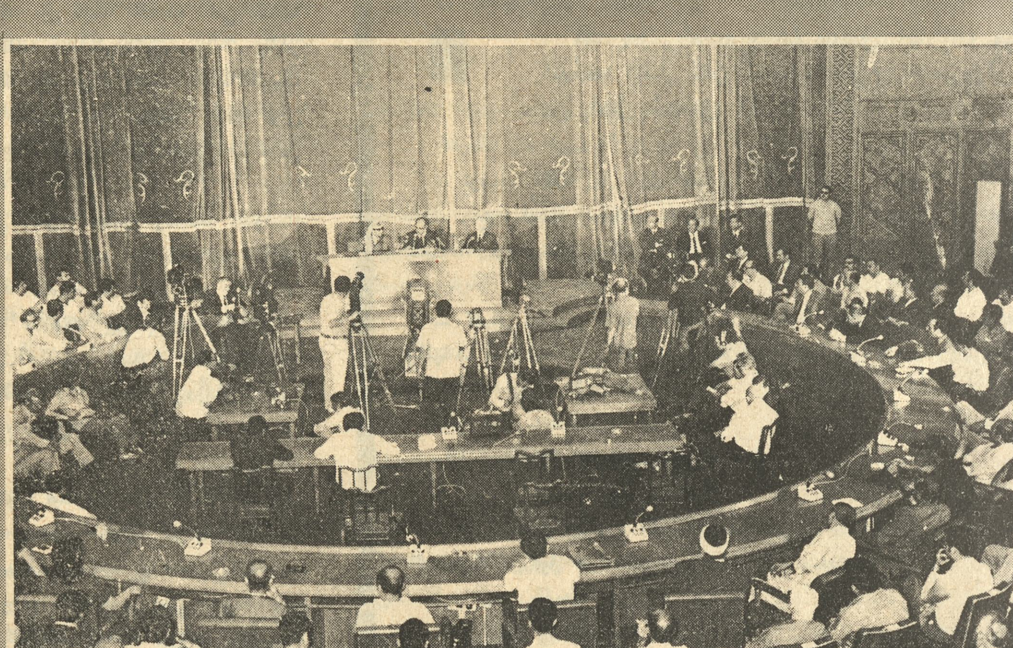
اسبوعية
سياسية
عربية

AL-HOURRIAH - No. 575 - 12/7/1971 - BEYROUTH • بيروت - ١٢/٧/١٩٧١ - العدد ٥٧٥ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

حديث ألندي مع ريجيس دوبريه :

هل الوصول إلى الحكم هو استيلاء فعلي على السلطة ؟

المقاومة والعلاقات العربية عشية إنعقاد المجلس الوطني



في هذا العدد

محور خاص من إعداد الجبهة الشعبية الديمقراطية : موضوعات مقدمة الى المجلس الوطني الفلسطيني التاسع

■ "الحرب النفطية" الخاطفة التي خاضها الحكم السوري

■ شهادة سجين في قصر النهاية بالعراق

■ الاتحاد العمالي العام والوحدة النقابية ،

من سلاح في وجه الحركة المطلبية إلى سلاح بيدها

من تصعيب المناهج إلى حزازير الأمتحانات



كلمة

حركة التحرّر العربيّة بين فيصل والسادات

البيان المشترك الصادر في أعقاب زيارة الملك فيصل للقاهرة في نهاية الشهر الماضي قد لا ينطوي بحد ذاته على جديد لم يظهر في سياق أسبوع من التصريحات والخطابات . لكنه يشكل ولا شك تتويجا لمرحلة بأكملها من العلاقات بين مصر والسعودية ، وبالتالي بين معسكر الدول العربية المتقدمة ومعسكر الدول الرجعية المرتبطة بالاستعمار والخادمة لمصالحه .

★ ★ ★

افتتحت هذه المرحلة الجديدة مع هزيمة حزيران ١٩٦٧ التي تلقت فيها الانظمة العربية المتقدمة ، وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة ، أقسى الضربات . وكما أكدنا أكثر من مرة ، لم تكن هزيمة الخامس من حزيران مجرد هزيمة عسكرية للعرب أمام العدو القومي : الصهيونية ، ممثلة بدولة اسرائيل . بل كانت أيضا تمهيدا لتغيير موازين القوى تغييرا جذريا بين حركة التحرر الوطني العربية — على الاقل ، ممثلة بطرفها الرسمي الغالب — من جهة ، وبين الاستعمار الاميركي والرجعيات المحلية من جهة ثانية ، وفي حين استغرقت الهزيمة العسكرية ستة أيام ، فأن الهجمة الامبريالية — الرجعية لسلب حركة التحرر العربية بعضا من مكاسبها التاريخية ولاستعادة النفوذ والمبادرة في المنطقة ، تبدو وكأنها عملية متشابكة ذات مسار متعرج ، بدأت تقطف ثمارها خلال العام المنصرم بشكل خاص .

انطوت هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، اذن ، على نوعين من النتائج ، واحد حققته الامبريالية واسرائيل على الصعيد العسكري المباشر : هزيمة الجيوش العربية واحتلال الضفة الغربية وسيناء والجولان . والاخر حققته وتحققه الامبريالية والرجعيات المحلية على دفعات ، مستعيدة فيه النفوذ والمبادرة في كل قطر تقريبا ، وعلى صعيد العلاقات العربية العامة . وبديهي أن هذا النوع الثاني من النتائج تساهم فيه اسرائيل ، ولو على نحو غير مباشر ، وهو يعزز وجودها ويخدم مصالحها المباشرة وغير المباشرة على المدى القريب والبعيد .

ومما لا شك فيه أن أكبر مكاسب الهجمة الامبريالية — الرجعية استعادة النظام العميل في السعودية لمبادرته ليس فقط في منطقة الجزيرة والخليج ، وانما على الصعيد العربي العام . وهذا هو المكسب الذي جاء فيصل يكرسه في القاهرة .

★ ★ ★

لم ينطو البيان المشترك على اشارة واحدة حول الخليج ، مما يعني أن ما اتفق عليه يدخل في باب الدبلوماسية السرية . ولكن التصريحات خلال الزيارة اعطت للخليج أهمية لا تقل عن اهمية المعركة ضد اسرائيل .

ان ما حصل على هذا الصعيد تكريس لخط في الدبلوماسية المصرية بدأ في أوائل ١٩٦٨ ، تنازلت بموجبه الجمهورية العربية المتحدة عن منطقة اليمن والجزيرة والخليج للسعودية . وابرز ما في المقايضة على هذا الصعيد تاييد فيصل لمصر « صخرة عربية تتكسر عليها أطماع الصهيونية » ودعوته « العالم العربي بأجمعه والعالم الاسلامي أن يؤيدا مصر عمليا في موقفها من العدوان » . وفي المقابل تكرس الجمهورية العربية المتحدة منطقة اليمن والجزيرة والخليج منطقة موضوعة تحت تصرف السعودية بوصفها وكيلة المصالح الاميركية في المنطقة ورأس الردة الرجعية فيها . الموقف السعودي لا يكلف الا رصف الكلام (فهو لم يتورط بعد في تأييد قرار مجلس الامن) وتقديم مساعدات مالية هي غيض من فيض بعد الاتفاقية الاخيرة مع الارامكو . لكنه يعني ، من الطرف الاخر ، الانسحاب الكامل لمصر ، زعيمة معسكر برجوازيات الدولة ، من منطقة مرشحة لان تكون خلال السنة المقبلة جبهة الصدام الحاسمة بين الامبريالية وحركة التحرر العربية — منطقة هي نفسها مركز أكبر تجمع للمصالح الامبريالية في العالم .

جاءت زيارة فيصل في أعقاب تحرك واسع حول الخليج كانت القاهرة محوره . فقد زار القاهرة ، خلال الاشهر الماضية ، معظم أمراء ومشايخ الخليج ، بالاضافة الى وفد يمثل سلطنة عمان . وترك لهم المجال واسعا ليمثلوا أدوارهم كدمى غبية للاستعمار . فمنهم من شبه استبدال الانكليز لسعيد بن تيمور بأبنه قابوس (الذي حدث في ٢٣ تموز ١٩٧٠) بـ « الثورة المصرية في ٢٣ يوليو » أو اعتبر ، كحاكم أبو ظبي ، ان اتحاد الامارات العربية ، المؤسسة الاستعمارية الجديدة في الخليج ، تكملة لاتحاد الجمهوريات العربية . وقس على ذلك .

أخيرا ، زار القاهرة السير وليام لوس ، الممثل الشخصي للسير الك دوغلاس هيوم حول الخليج ، وكان الطرفان المصري والسعودي يتفاوضان وبينهما مذكرة خاصة بعثت بها الخارجية البريطانية تتضمن وجهة نظرها حول قضايا الخليج .

شدد الطرفان على ضرورة الانسحاب البريطاني — الذي أكدته مذكرة الخارجية البريطانية — وتأييد اتحاد الامارات العربية . أما ما قيل عن انضمام سلطنة عمان للجامعة العربية والامم المتحدة ، فيترك الانطباع بأن السعودية ومصر يصران على انسحاب القوات البريطانية من السلطنة (قاعدتا مصيرة وصلالة) كشرط لدعمهما الانضمام . وهذا ما يفسر الحديث الذي تناقلته الصحف عن ضرورة استكمال السلطنة لـ « مقومات استقلالها » .

نقطة واحدة لم يفصح الطرفان بصددها هي الموقف من مطالبة ايران بالجزر الثلاث على مدخل الخليج . وأما السبب فهو أن مصر حريصة على علاقاتها بايران . وهي علاقات استيعدت خلال الاشهر الاخيرة ، وترتكز على موافقة مصرية على دور ايران في الخليج يقابلها « ضغط » ايراني على اميركا لتحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة . واما السعودية ، فهي شريكة ايران في حفظ الامن الاستعماري في الخليج .

★ ★ ★

جاءت زيارة فيصل للقاهرة في وقت انحسرت فيه موجة التفاؤل التي حملتها زيارة وليام روجرز للمنطقة . باتت امكانات الخطوة الاولى من التسوية السلمية — فتح القناة — أقل اشراقا مما بدت . فكان لا بد من امرين : استجماع كل وسائل « الضغط » واعادة البحث بالجبهة الشرقية .

ان رمي السعودية بكل ثقلها وراء الجمهورية العربية المتحدة وتأييد سياستها بالنسبة لوسائل تحقيق التسوية السلمية ، يندرج ولا شك ضمن المهمة الاولى : استجماع كل وسائل الضغط في جولة اخيرة لفتح القناة .

لكن امكان اخفاق الحل المصري المنفرد — فتح القناة — يجدد الحاجة الى التنسيق مع الاردن . واعادة التنسيق تصطدم بعقبة رئيسية هي موقف الحكم الاردني من المقاومة . وهذا ما يكمن وراء مهمة المبعوثين المصري والسعودي لسوريا والاردن . وبعد انتهاء الجولة الاولى من هذه المهمة ، يمكن استخلاص النقاط التالية :

أولا : نجحت الوساطة السعودية في تحقيق بعض الانفراج في الجو بين مصر والاردن ، عبر عن نفسه بنبأ زيارة الملك حسين المقبلة للقاهرة ضمن جولته في السعودية والخليج .

ثانيا : لا يزال ثمة تفسيران للعلاقة بين الاردن والمقاومة لم يلتقيا بعد . أولهما تفسير الحكم الاردني الذي يطالب بوضع المقاومة تحت « السيادة » الاردنية . والثاني موقف المقاومة الرسمي الداعي لتطبيق اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان . والصيغة المصرية (كما كررها مدير تحرير « الاهرام » يوم السبت الماضي) أقرب الى موقف العمل الفدائي ، ترفض سيطرة السيادة الاردنية وتدعو الى ايجاد صيغة « تعايش » بين الطرفين . واقتراح تشكيل لجنة رباعية جديدة غرضه تحقيق مثل هذا التعايش .

ثالثا : خلال الاسابيع الماضية ، كانت حركة المقاومة كلها — ودون استثناء « فتح » — تشن حملة ضارية ضد الحكم الاردني ، تشدد فيها على أن استمرار هذا الحكم بات متناقضا مع استمرار المقاومة وحتى مع استمرار الشعب الفلسطيني نفسه . ان امكان نجاح الوساطة السعودية — المصرية رهن بتخلي حركة المقاومة عن فضح النظام الاردني والنضال ضده . لكن الضغط في هذا الاتجاه ، يقابله ضغط جزائري معاكس يرمي الى استغلال حدود الموقف المصري للتحول الى الطرف العربي الرئيسي وراء حركة المقاومة .

هذه هي حدود التمايز بين الحكم المصري والحكم السعودي ، اي بين قيادة المعسكر « التقدمي » العربي وقيادة المعسكر الرجعي .. يبقى على قوى التحرر الوطني العربية ان تبني خطها المستقل وتحافظ عليه . تلك هي المهمة المطروحة بالحاح على المجلس الوطني الفلسطيني عشية انعقاده .

تآمر البكوات بمساندة السلطة مستمر في سهل عكار

يستمر البكوات بمساندة السلطة في سهل عكار تنفيذ تآمرهم لاذلال الفلاحين واعادة كامل سلطتهم على السهل ، بهدف تشديد استغلالهم للعمال والفلاحين ، واسترجاع حريتهم بالتصرف بمصير الفلاحين والارض .

فبعد طرد اهالي سعدين ودارين من قراهم ، وطرد بعض الفلاحين من جانين وحكر جانين ، واعادة سلطتهم باساليب الترغيب والتهديد ، على فلاحي تلبيرة ، وبعد اخلاء منزل فياض السعيد في تل حميرة ، ومحاولة تهجير الفلاح ابو احمد خزام من نفس القرية يواصل البكوات بمساعدة الدولة ومساندتها ، تنفيذ خطتهم حتى نهايتها ، مما يؤكد هدف رئيس الحكومة من سحب ملف دعوى فياض السعيد ، هذا الهدف الذي يتلخص بتضليل الفلاحين ونشر في صفوفهم ذهنية الاعتماد على الدولة بينما يستمر مخطط البكوات والدولة دون مقاومة من الفلاحين .

فخلال الاسبوع الماضي مارست قوى الامن شتى انواع الارهاب ضد الفلاحين . فقد استدعت احد فلاحي دارين ، ووجهت اليه تهمة انشاء تنظيم سري لحساب « حزب صلاح جديد » وابلغته انها تعرف جميع اسماء الفلاحين المعاملين مع هذا التنظيم وانها تنوي تسليم اسمائهم لسوريا . كذلك يستفسر رجال الامن عما يدور بين الفلاحين والصحافيين . والهدف من ذلك واضح ، وهو اختلاق الاكاذيب لتحطيم معنويات الفلاحين ، ومنعهم من التضامن والعمل المشترك ، وذلك لخدمة مصالح البكوات الذين يؤمون يوميا السراي .

كذلك استقدمت قوى الامن الفلاح علي اليوسف العلي من المسعودية لسراي حلبا ، حيث صادف قدومه وجود محمد المعبود احد بكوات دارين ، وباشرت قوى الامن تهديد الفلاح بوجوب اخلاء البيت بعد خمسة عشر يوما ، والا فان قوى الامن ستنفذ ذلك القرار بالقوة ، ولكن الفلاح رد بالرفض واكد بانه لن يترك المنزل حتى ولو دك فوق رأسه هو واطفاله . عندئذ ابلغته قوى الامن بان « ربع » قريته سيعيروه اذا هم شاهدوا رجال الدرك يخرجونه بالقوة من منزله ، فاجاب الفلاح بأن العار هو أن يترك المنزل برضاه .

والجدير بالذكر أن الفلاح لم يحكم باخلاء المنزل بعد ، مما يؤكد انحياز الدرك للبكوات والعمل في خدمتهم .

اما في قرية تلبيبه فقد عاودت المحكمة اعتقال الفلاح سلمان العسل وعمره ١٣ سنة بعد أن كانت قد اخلت سبيله ، وبذلك يصبح الاخوان سلمان ومحمود العسل قيد الاعتقال ، وذلك بهدف الضغط على عائلة العسل للركوع للاقطاعيين .

وفي القرية نفسها يواصل رجال الدرك تحرير مخالفات عدم نظافة بحق الفلاحين ، بالرغم من أن جميع مجارير القرية مكشوفة ، وانتشار البعوض بكثرة في ملاحات ال كرامي دون أن تتدخل الدولة لصيانة وحفظ الصحة العامة . ومن الطبيعي أن يكون الهدف من ذلك واضحا تماما : ارغام الفلاحين على بيع ما تبقى لهم من ماشية أو الركوع للاقطاع .

اما في قرية تل حميرة فقد بدا البكوات بقطع مياه المري عن الفلاحين « المتمردين » على سلطتهم . فقد اقدموا ، بعد طرد خضري الفلاحين ، على قطع المياه عن أرض مزروعة بالبطيخ للفلاح ابو احمد خزام لمدة أربع ساعات من أصل ثماني ساعات هي حصته المشروعة ، مما يؤدي لاتلاف في الموسم .

ويقول ابو احمد انه سيقيم دعوى على البكوات لارغامهم على دفع قيمة الاضرار ، من جهة اخرى يواصل رجال الدرك ضغطهم على الفلاح المذكور « لاقناعه » بترك المنزل بعد فشل تدخل البكوات في تنفيذ هذا الاخلاء : فمن وقت لاخر يطلب منه الذهاب الى سراي حلبا .

هذا ويمارس رجال الدرك من حين لاخر الضغط على فياض السعيد لاخراجه من خيمة القصب التي يقطنها مع عائلته بعد طرده من منزله . واخر محاولة جرت بهذا الصدد حينما طلب منه التصريح بان الخيمة مؤقتة وان اثاث بيته موجود لدى فلاح اخر في القرية .

وفي القرية نفسها رصدت الدولة مبلغ خمسة الاف ليرة لاصلاح الطريق المؤدية للقرية . ومع بدء التنفيذ نشبت خلافات بين بكوات القرية : فياض اغا يريد اصلاح الطريق الموصل لتل اندي ، ال عباس ودرباس يريدون اصلاح طريق « وراء التل » او « ارض الرمل » ، بهدف تحسين أراضيهم اما الفلاحون فيصرون على اصلاح الطريق العام وبعض الطرق الفرعية حيث يصعب المرور فيها في فصل الشتاء . وقد وافق الفلاحون على ارسال وفد منهم للقائمقام لابلاغه موقفهم وكشف الاعيب البكوات .

اما في « الحيصة » فقد طلب الدرك من الفلاح يوسف المخضر الحضور الى سراي حلبا ، حيث مورس الضغط عليه لارغامه على توقيع اتفاق مع الاقطاعي يترك بموجبه البيت .

واخيرا شارفت مواسم ضمان الفلاحين في قرى السهل على الانتهاء . وقد بدا البكوات رفع سعر ضمان الهكتار بحيث ارتفع سعر الهكتار البعل من ٢٥٠ الى ٤٠٠ ليرة ، والهكتار المروي من ٥٠٠ حتى ٧٠٠ ليرة . والبكوات يستفيدون من انتكاس الحركة الفلاحية الماضية ، ووقوف الدولة الى جانبهم لاعادة سلطتهم ليرفعوا سعر الضمان .

توقيف إضراب موظفي الهاتف

قيادة تمثل فئة متميزة من الموظفين لا تستطيع أن تنجح إضراباً عاماً في الهاتف

لقد مضى اسبوع على تعليق اضراب موظفي الهاتف الذي كان قد اعلن في ٨ حزيران ١٩٧١ من اجل تحقيق المطالب التالية :

— توسيع الملاك من اجل التثبيت .

— رفع سلسلة الرواتب من ١٧٠ ليرة الى ٢٠٥ ليرات في الشهر اسوة بسلسلة رواتب جميع موظفي الوزارات الاخرى الذين هم من ذات الفئة .

— اقرار مشروع التدرج القانوني باعطاء موظفي ومياومي وزارة البريد والهاتف درجة تدرج على كل ثلاث سنوات خدمة يومية للذين تم توظيفهم بين ١٩٤٦ و ١٩٥٩ .

ماذا حقق هذا الاضراب الذي استمر زهاء عشرين يوما ؟

لم يجن سوى الوعود المعسولة التي اصبحت شعار المسؤولين لمواجهة اي تحرك من قبل هؤلاء الموظفين منذ عدة سنوات .

لماذا فشل الاضراب ؟

— لا بد من التطرق اولا الى لجنة نقابة الاضراب التي كانت بمثابة القيادة في التحرك . كانت غالبية اعضاء اللجنة من الفنيين المثبتين ورؤساء [illegible]

[illegible]

انطلاقا من نقطة بديهية : ان كل تحرك لا يشكل ضغطا فعليا لا يستطيع ان يحقق مطالبه [illegible]

[illegible]

— هذا القدر من عدم مشاركة العمال الفعلية في التحرك [illegible]

[illegible]

— وانعزال اللجنة الى هذا المدى [illegible]

[illegible]

ان الاستنتاج الرئيسي من هذا الاضراب هو : [illegible]

[illegible]

بيان منظمة العمل الشيوعي حول اعتقال جورج حاوي

اصدرت منظمة العمل الشيوعي في لبنان يوم الاثنين الماضي ٥ — ٧ — ٧١ البيان التالي :

« جاء اعتقال جورج حاوي من جانب السلطة مستندا الى تفسيرين رسميين : التفسير الاول هو الاشتراك في انتفاضة نيسان ١٩٦٩ الشعبية والتفسير الثاني هو التعرض لمعنويات الجيش . هذان التفسيران لا يشكلان في اي حال ، تبريرا لتدبير السلطة التعسفي .

فانتفاضة نيسان كانت صنع الجماهير اللبنانية المساندة للثورة الفلسطينية [illegible]

[illegible]

منظمة العمل الشيوعي في لبنان

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — [illegible] — بناية فؤاد درويش
هاتف ٢٤٧٥٥٢ — ص . ب . ٨٥٧ — بيروت — لبنان

الحرب النفطية الخاطفة التي خاضها الحكم السوري !

« حرب النفط الثانية » التي خاضتها سوريا — كما وصفت ذلك « النهار » التي ايدت الاوضاع السورية الجديدة — هذه « الحرب » لم تدم اكثر من خمسة ايام .. فقد اعلنت الحكومة السورية — فجأة — أنها كانت تجري مفاوضات سرية وغير معلنة مع شركة نفط العراق ، وانها قطعت هذه المفاوضات بسبب تعنت الشركة تجاه المطالب السورية .

ماذا كانت المطالب السورية ؟ . هذا ما لم تفصح عنه المصادر الرسمية للحكومة السورية ، بل انه قد صدرت تعليمات الى المسؤولين السوريين بعدم الافصاح عن تفاصيل المفاوضات التي دارت بين الحكومة والشركة . والظاهر أن عدم افصاح الحكم السوري عن ذلك يعود الى انه لا يريد التكشف أمام الجماهير والراي العام عن جميع مطالبه دفعة واحدة ، وبعد ايام سيحصل على بعض منها فقط ، ويتنازل عن البعض الاخر ، فالمعركة سريعة ، والحرب خاطفة ، وليس للجماهير دور الا سماع الاذاعة وهي تعلن هذه الحرب ، وما على الجماهير الا الثقة بحكومتها الوطنية التي ستحصل على كل حقوقها المشروعة من شركات النفط .

وبالرغم من أن تفاصيل المطالب السورية لم تعلن رسميا ، الا ان بعض المصادر البترولية أكدت على أن المطالب السورية محددة بأمرين اثنين :

١ — وضع قواعد جديدة لاحتساب العائدات السورية من الشركة .

٢ — وضع قواعد جديدة لاحتساب الفروقات المستحقة لسوريا على الشركة منذ اخر اتفاق بين الطرفين عام ١٩٦٥ .

بالنسبة للامر الاول تحسب العائدات السورية على أساس ٥٥ بالمئة من الارباح الناجمة عن نقل البترول العراقي من بانياس مقابل ٤٥ بالمئة للشركة ، وعلى أساس احتساب الربح بحساب الفرق الكلي بين كلفة نقل البترول العراقي من موانىء العراق على الخليج العربي الى أسواق الاستهلاك وبين كلفة نقله الى نفس الاسواق عبر خط الانابيب في سوريا . ثم تطرح كلفة النقل الفعلية بالانابيب من هذا الفرق ، فتحصل على الربح الصافي .

اما بالنسبة للامر الثاني فان المطلب السوري هو حساب الفروق عن عائداتها من الشركة بعد اخر اتفاق وقع سنة ١٩٦٥ .

بعد خمسة ايام انتهت « الحرب » .

وحصلت سوريا على زيادة في عائداتها بنسبة ٥٠ بالمئة من ٢٢٤ مليون ليرة سورية الى ٢٤٤ مليون . واضافة الى الزيادة السنوية السابقة والتي لن تقل نتيجة لتطبيق الاتفاق الجديد عن ١٢٠ مليون ليرة فقد تمكنت الحكومة من الحصول على دفعة مقطوعة مقدارها ١٤ مليون جنيه استرليني (١٥٠ مليون ليرة سورية) — هذا ما اذاعه المسؤولون السوريون — ..

وعلى ما يظهر فان سوريا تنازلت عن طلبها بالفروقات عن العائدات في السنوات السابقة منذ عام ١٩٦٥ مقابل « الدفعة المقطوعة » .

والان ، ما هي العوامل التي دفعت سوريا الى اعلان « حربها النفطية الثانية » ..

— هناك اولا : جو الزيادات النفطية الذي عم الدول المنتجة للنفط بعد اتفاقيتي طهران وطرابلس . وهناك سابقة « التابلاين » في سوريا نفسها .

— وهناك ثانيا : حاجة سوريا الحادة الى « العملة الصعبة » بعد أزمة النقد النادر التي بدات تواجهها نتيجة سلسلة التراجعات الاقتصادية الاخيرة في عهد حافظ اسد التي ادت الى زيادة الاستهلاك والاستيراد من الخارج دون أن تتمكن من الحصول على « عملة صعبة » من جراء السماح للرأسمال السوري الهارب في الخارج بادخال مبالغ بالعملة الصعبة لشراء الات ومعدات المشاريع ، فهذه الرساميل لم تدخل لانها تفضل الاستثمار الخارجي على الاستثمار الداخلي في سوريا ، وهكذا بدأت سوريا تعاني أزمة نقد نادر حادة في الشهور الاخيرة .

ان حصول الحكومة السورية على زيادة في العائدات يوفر « سيولة مالية في النقد النادر » — كما اشار بيان الوزيرين السوريين — .

وهناك ، ثالثا : ظروف اغلاق قناة السويس الحالية بعد حرب ١٩٦٧ التي أدت الى زيادة اسعار البترول على المتوسط مما زاد في ارباح شركة نفط العراق ، وقد استفاد الجميع من اغلاق قناة السويس ، فلماذا لا تستفيد سوريا .

— وهناك ، رابعا : ضرورة ظهور موقف وطني وخوض معارك وطنية تعيد ذكريات الحرب النفطية الاولى التي خاضتها سوريا عام ١٩٦٦ — وقد كانت في ذلك حربا فعلية — ، لتغطية التراجعات الوطنية والاتفاق مع الرجعية العربية والتضييق على العمل الفدائي .

هذه العوامل المختلفة دفعت الحكم السوري الى المطالبة بزيادة عائداته ، ولكن هذه المرة لا يمكن للمعارك او الحروب الوطنية أن تستمر طويلا — خوفا من مضاعفاتها على الصعيد الشعبي اذ تفرض جوا معاكسا لجو التراجعات — لذلك بعد خمسة أيام وبضع بيانات في الاذاعة عن تعنت الشركة ، تم الاتفاق وانتهت الحرب ، وعادت الامور الى نصابها .

اليمن الديمقراطية

المتآمرون يتحولون من إيران

تتجمع العناصر الرجعية المضادة للحكم الوطني في اليمن الديمقراطية في محاولة للتآمر من الحدود الشمالية . فقد عقدت هذه العناصر التي تضم بعض العسكريين المطرودين بعد الاستقلال (حسين عثمان عشال وعبد الله صالح سبعة) وعبد الله الاصنج ، وجماعة الرابطة (الجفري وحبشي) العميلة للرجعية السعودية ، والسلطان جعبل بن حسين ، عقدت هذه العناصر « مؤتمرا » في الشمال للتحضير لعملية التآمر ، وقد كلف « المؤتمر » لجنة منه لزيارة طهران ومقابلة المسؤولين الايرانيين وطلب مساعدات مادية وعسكرية من ايران !.

التضييق على العمل الفدائي في سوريا

في جو سلسلة التراجعات الوطنية التي بداها حافظ الاسد ، في جو مصالحة الرجعية على العموم ومصالحة الملك حسين بالنسبة لدور سوريا السابق تجاه العمل الفدائي ، في جو دور الوساطة السعودية — المصرية التي مرت بعثتها بدمشق لاشراك سوريا في هذا الدور ، في اجواء من هذا النوع بدأ الحكم السوري يلعب دوره المطلوب للتضييق على العمل الفدائي ، وهكذا بدأت اجراءات عديدة متلاحقة : اعتقال قادة « الصاعقة » ، حجز الاسلحة « الثقيلة » التي وصلت الى ميناء اللاذقية من الجزائر ، منع سيارات المقاومة من دخول سوريا ، ومنع دخول مواد التموين وفرض شرائها بالعملة الصعبة من سوريا ، منع العمليات من الجولان ، اذ يجب أن تتم من ١٥ كيلو وما فوق... هذه الاجراءات المتعاقبة المقصود منها تقييد حرية العمل الفدائي وحصره في اضيق الحدود ، وخاصة على صعيد العلاقة مع الاردن ، فقد منع الحكم السوري سابقا اي عملية انطلاق فدائية من داخل الاراضي السورية صوب الاراضي الاردنية ، الا انه لم يستطع في ذلك الوقت أن يمنع مصادر التموين للقوات المحاصرة في جرش ، والان تحاصر قوات الجيش الاردني مناطق الفدائيين في احراش جرش ، ويقوم الحكم السوري بمنع مواد التموين التي يمكن أن تصل الى الفدائيين عن طريق الاراضي السورية .

العراق

" التآخي " تؤبن الشهيد " النهر " والحكومة تهدد باغلاقها

بمناسبة مرور اربعين يوما على استشهاد المناضل التقدمي البارز « معين حسن النهر » نشرت جريدة التآخي الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق مقالا تابينيا تعرضت فيه للجوانب النضالية المعنية في حياة الشهيد « النهر » الذي اغتالته قوات الامن « القومي » التابعة للحكم الفاشي في بغداد بتاريخ ٢٢—٥—١٩٧١ وجراء نشر التآخي لهذا المقال وجهت وزارة الاعلام انذارا نهائيا وشديد اللهجة الى الجريدة المذكورة تتوعدها بايقافها عن الصدور اذا لم تكف عن نشر مثل هذه المقالات عن شخص خارج على القانون !! حسب تعبير الوزارة ،

معين حسن النهر

وقد ردت « التآخي » على التحدي بنشرها لنص الانذار واستهجانها للاسلوب الفظ الذي انتهجته الوزارة المذكورة .

المغرب

حادث مروع تتعرض له الحركة الطلابية

أصدر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (اللجنة التنفيذية) البيان التالي :

بعد عمليات القمع المستمرة والحوادث الدامية المؤلمة الدامية التي كان الحي الجامعي مسرحا لها طيلة هذه السنة ، وبعد اطلاق الرصاص على الطلاب من طرف البوليس بباب الحي الجامعي ، توجهت عمليات القمع التعسفية يوم الخميس فاتح يوليو بقيام مدير الحي الجامعي الركراكي بطعن الطالب محمد الفكاك بسكين في ظهره طعنة نجلاء اردته صريعا وهو الان في حالة خطيرة بمستشفى ابن سينا ، وقد قامت اللجنة التنفيذية بالاتصال بدوائر الامن المحلي لمعاينة الحادث في عين المكان غير أن هذه الاخيرة تماطلت ولم تقم باي اجراء لحد الان .

وتذكر اللجنة التنفيذية الراي العام الوطني والدولي أن الطالب المطعون كان بصدد اجراء اتصال مع مدير الحي الجامعي في شان بعض المشاكل التي تتعلق بالمطعم الجامعي ، وبدل أن يحاوره مدير الحي لحل المشكل اشهر عليه سكينا داخل مكتبه وطعنه بوحشية في ظهره حتى تكسر السكين وبقي نصفه في جسده ثم دفعه خارج المكتب وفر هاربا في تمام الساعة الثالثة والنصف زوالا حيث وجده بعض العمال والطلبة يتخبط في دمه .

ان اللجنة التنفيذية اذ تسجل تفاصيل هذا الحادث المروع تنبه الى خطورة الهجومات الشنيعة التي تتعرض لها الجماهير الطلابية كردود أفعال انتقامية من طرف الحكم ازاء مشاكل الجامعة على جميع الاصعدة ، ونذكر أنه بقدر ما تتراكم المشاكل بقدر ما يواجهها الحكم الرجعي بالعنف بواسطة مختلف الوسائل القمعية التي تفضح عجزه الفادح عن مواجهة المشاكل بما تتطلبه من حلول .

تؤكد أن الجماهير الطلابية لن تبقى مكتوفة الايدي أمام الاساليب الاجرامية التي يذهب الطلاب ضحيتها .

اللجنة التنفيذية

الرباط ١—٧—٧١

تسريحات لبعض ضباط الجيش العراقي

في اواخر الشهر الماضي احالت الحكومة الفاشية في بغداد قائمة جديدة من الضباط على التقاعد وعددهم (١٣٦) ضابطا ، كما تؤكد المصادر العليمة بان الحكومة تعد قائمة جديدة من الضباط بغية احالتهم على التقاعد بمناسبة الذكرى الثالثة لانقلاب ١٧ تموز ، وتؤكد المصادر المذكورة بان عدد أفراد الضباط المزمع احالتهم على التقاعد (وطردهم من الجيش) يبلغ (٣٠٠) ضابط ، وتاتي عمليات التسريح في وقت يشتد فيه طابع الحكم القمعي للحركة الوطنية العراقية وكجزء من مخطط التصفية للعناصر التقدمية من الجيش الذي تلجا له الزمرة اليمينية الحاكمة لتامين بقائها بالسلطة !

شؤون محلية

المؤتمر الثالث للحزب الشاوي

رؤية سياسية مفككة ومطاطة تغطي انتقال الحزب الى صيغة المنظمة العفوية

لا يطرح تقرير المكتب السياسي للحزب بـ((الشيوعي)) الشاوي ، بصدد الدعوة لعقد المؤتمر الثالث،لا يطرح بمضمونه مادة جديدة للنقاش الفعلي . فالتقرير كما بينا في مقال سابق يستعيد عمليا جميع المرتكزات النظرية لمواقف الحزب الانتهازية اليمينية لبنانيا وعربيا وعالميا ، فضلا عن أن سلسلة المواقف المتخاذلة التي طبعت سلوكه خلال السنوات الماضية تكفي مؤونة البحث عما قد يتمخض عنه المؤتمر الجديد .

لكن ذلك لا يعني أن التقرير مفتقر من جانب اخر لبعض مظاهر الجدة ذات الدلالة الاكيدة. ففي قراءة التقرير يستوقف المعين مثلا اتجاه واضح للهرب قدر الامكان من اي تحديد حول عدد من المسائل كانت كتابات الحزب ، رغم العراقة في الشطارة الكلامية ، قد تميزت بشيء من التفصيل عند الخوض فيها . فمن نقاش الوضع العربي، الى القضية الفلسطينية، الى الوضع الداخلي ، تبدو المواقف وكأنها قدافتقدت زواياها الحادةوالنافرة، ويبدو الخط السياسي بمجمله وكأنه يتلوى مختبئا تحت تحليل باطني يحتمل في عدد من جوانبه شتى ((التفسيرات)) . هذا الاختيار الاسلوبي ليس مظهر الجدة الوحيد . فبالاضافة اليه ، وبالتلازم معه ، يتكرر في ختام التقرير تشديد على العلنية بوصفها ((نتيجة لنضال الحزب وسياسته وتحالفه في الداخل ...)) وتشديد أوضح على شعار المؤتمر الثاني : ((تحويل الحزب الى حزب جماهيري)) وعلى((الخطوات الكبرى التي ما زال ينبغي اجتيازها من اجل تحقيق هذه المهمة)) . مهمة يعلنها التقرير هدفا مركزيا لعمل الحزب من القاعدة الى القمة .

التخلي عن الموقف الطبقي

ليس اختيار الاسلوب الشديد العمومية اذن مجرد صدفة ، بل هو كما سيتضح تلبية لشرط اساسي تتطلبه ((الجماهيرية)) التي يحلم الحزب بالظفر بها . وبالتالي لنوع الاستقطابات والتحالفات التي يسعى في اثرها .

صحيح ان بذور هذا الاتجاه كانت قد اينعت منذ اواسط عام ١٩٦٤، الا ان ما يقدمه التقرير هو مؤشر واضح على أن الحزب يدفع هذه الموجهة الى مداها النهائي : بينما يتخلى الحزب أكثر فأكثر عن التحديد السياسي والايديولوجي ، اي عن الموقع الطبقي في نهاية الامر ، تنفلش الاطر التنظيمية وتتداخل مع اطر ((جماهيرية)) (اتحاد الشباب ، اتحاد النساء ، الاتحاد الوطني ..) مما يتيح دون عقبات استقبال قوى متنوعة ومتفاوتة، بشروط لا يدخل فيها العامل السياسي الا بصورته العفوية والبدائية دون أن يخضع ، كشرط مسبق ، لعملية تحويل وتعديل يقوم بها الحزب نفسه . لكن اتساع نطاق الموجهة السابقة يعني من طرف اخر ازدياد التفكك السياسي — الايديولوجي للحزب وللعضو الحزبي نفسه ، تفكك لا بد ان يسير بموازاة غلبة الاهتمامات والممارسات الفئوية — ((الاقتصادية)) للوسط الجماهيري المحدد واستمرار تراجع العامل الموحد ، اي باختصار بموازاة تحول الحزب الى ما يشبه المنظمة العفوية . ما هي وسيلة الضبط التي تبقى في وجه هذا التفكك ؟

مع تراجع دور العامل السياسي ، تبرز الوسائل الادارية

كحل وحيد لتامين نوع من التلاحم النسبي بين مختلف الكتل التي تشكل قاعدة الحزب ، مما يضخم الدور البيروقراطي ((للجهاز)) الحزبي، ويزيد من مركزة الحياة الداخلية حول هذا الجهاز بالذات .

اصول التحول

ما هي العوامل التي ما فتئت تدفع بالحزب ((الشيوعي)) الى هذا الطريق ؟ في اصل هذا التحول المستمر عامل اساسي وحاسم : طيلة مسيرة تطوره ظل الحزب ((الشيوعي)) عاجزا عن ايجاد صيغة تربط بين خطه السياسي وبين حركة الجماهير الشعبية ونضالاتها . بينما بقيت هذه الحركة عاجزة ، من ذاتها ، عن الانفكاك من اسر العلاقات السياسية اللبنانية وايديولوجيتها ، وبينما كان تدخل الحزب الذي يدعي تمثيل مصالحها الطبقية ضروريا واساسيا في تخليص نضالاتها من عوامل النخر الانفة ، كان جواب الشاويين اقتصاديا هزيلا لا يتعدى في مؤداه حدود الوعي العفوي للجماهير العمالية والشعبية ، ولا يقوى بالتالي على انتشال نضالها الى صعيد مستقل . بل واكثر من ذلك كان اختيار الحزب على صعيد خطه السياسي وتحالفاته اللبنانية سدا منيعا في وجه انجاز المهمة الاولى . وكيف كان يمكن دفع النضال العمالي والجماهيري الى الامام مع استمرار الدخول على الصعيد الوطني في تحالفات سياسية تضطر الحزب للاعتراف بالعلاقات السياسية والتخلي الايديولوجي ؟ هذا التناقض الذي عجز الشاويون عن حله كان قد عمق باستمرار الانفصام بين صعيد النضال الاقتصادي وبين صعيد المعركة السياسية . وهذا الانفصام هو ما تشير اختيارات الحزب منذ جبهة الاحزب الى اتجاه حله وفق المستقر الذي يبشر المؤتمر الثالث بالوصول اليه .

عجز النظرية السياسية

كان الانفصام بين صعيد الممارسة العفوية الاقتصادية في النطاق العمالي والجماهيري وبين الطموح السياسي الوطني ، تعبيرا من جانب اخر عن انقطاع متزايد بين النظرية والممارسة ، وبالاحرى عن عجز النظرية السياسية عن اختراق المسارالعفوي لممارسة قوى الحزب والتحول الى لحمتها الفاعلة .

ادى ذلك الى وضع كانت فيه الممارسة تتطور وفق منظور عفوي اي منظور اقتصادي محدود ، بينما ازداد عجز النظرية عن أن تشكل وجهة فعلية تجد فيها كافة انواع الممارسة دليلها السياسي ومرشدها .فانتهى الخط السياسي بذلك ، الى نهاية كل رؤية مفككة وعاجزة ، الى نظرية تبرير تجاهد لاستيعاب ركام العفوية بعد أن عجزت عن الارتقاء بها .

الاستسلام للعفوية

لكن مثل هذه المهمة التبريرية لا يمكن أن تنجح في تنفيذها سوى نظرية ((مطاطة)) نظرية تهرب من التحديد ورسم الحدود الفاصلة ايديولوجيا وسياسيا (التحالفات) ، اي ايديولوجية ذرائعية بكل معنى الكلمة .فالتحديد السياسي الايديولوجي ، يصبح ذا معنى عندما تبرهن التجربة عن فعاليته في تاطير وتنسيق العناصر العفوية في ممارسة الجماهير ، حتى اذا ما برهن هذا عن عجزه وعقمه ، لعدم ادراكه للواقع الموضوعي ، غدا الخط السياسي الواضح ، بغض النظر عن مقدار الصحة والخطأ فيه ، عقبة كأداء في وجه انفتاح الحزب على قوى جديدة يطمح لاستقطابها او التحالف معها .

ولما كان الحل العلمي ، اي تصحيح الرؤية السياسية وتعديلها غير وارد ، فان الحل الذي يبقى هو التخلي التدريجي عن التحديد والاستسلام المتزايد للعفوية .

ويمكن القول أن تاريخ الحزب ((الشيوعي)) كان على الدوام تاريخ تأرجح بين الحلين مع اتجاه نهائي منذ أواسط الستينات الى تغليب الاختيار الاخير . اما الفترات التي نقدها الحزب بوصفها فترات ساد فيها الاتجاه ((اليساري)) الانعزالي (كما في الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٤٩ والفترة ما بين ١٩٤٨ — ١٩٦٤) فهي في الواقع الفترات التي كانت المواقف الواضحة على الصعيد السياسي قد اصطدمت بقوة مع قاعدة الممارسة الاقتصادية والعفوية للحزب على الصعيد الجماهيري .

هكذا نصل الى الواقع التالي : ازاء عجز الخط السياسي عن الارتقاء بالممارسة العفوية ، وازاء الالتحاق المقابل بقوى تقليدية ويمينية ، كان على الشاويين ان يتخلوا تدريجيا عن موقعهم العمالي ، وايديولوجيتهم الاصلية . وهو مسار وجد تتويجه مؤخرا باللهاث وراء الترخيص الرسمي مقابل اداء فروض الطاعة للشرعية البرجوازية ومحاربة الاتجاهات الثورية المستقلة عن النظام . لكن السياسة الانتهازية اليمينية ، مع استفحالها كان لا بد لها ، كما اتضح ، ان ترتب اثارها اخيرا على طبيعة الحزب بالذات، اي اخر ما تبقى من التشكيلات ((الشيوعية)) .

دورة حزيران ١٩٧١

من تصعيب المناهج إلى حزازير الامتحانات

تتشكل الامتحانات الرسمية عادة الخطوة الاخيرة التي تتوج بها الدولة سياستها التعليمية . وتأتي امتحانات هذا العام لتفضح فعلا هذه السياسة كما بدت من مجمل مواقف الدولة وردودها ازاء مجابهة طلابية كان من الواضح انها تتطور في الاتجاه الذي يجعلها أكثر شمولا واكثر كشفا لتناقضات النظام التربوي . واذا كانت ((الحرية)) قد تناولت موضوع الامتحانات في اعداد سابقة ، فانه لا مناص من العودة الى هذا الموضوع باعتبار أن الامتحانات هي الحلقة النهائية التي تبرز من خلالها عورات ومساوىء وتناقضات التربية في لبنان ، ولما ظهر هذا العام من التشديد المتزايد في اجراء الامتحانات كان من نتائجه انسحاب اعداد كبيرة من المرشحين لامتحانات البكالوريا . (انسحب ما يقارب ٩٠ مرشحا في احد المراكز) .

والواقع ان تناول موضوع الانتخابات لا يمكن أن يقتصر على الامتحانات الرسمية . ذلك ان الامتحانات المدرسية تشكل بدورها عاملا من عوامل تصفية الطلاب قبل التصفية النهائية التي تحدثها الامتحانات الرسمية . ويظهر ذلك بوضوح اذا تأملنا نتائج الامتحانات المدرسية في السنوات الاولى متوسطة والاولى ثانوية . فنادرا ما تتعدى نسبة النجاح في الاول ثانوي ٥٠ بالمائة . وفي الغالب تهبط الى ٣٠ بالمئة او ٢٠ بالمئة . وهذا ما تقدمه نتائج هذه الصفوف في بعض ثانويات بيروت الرسمية حيث كانت نسب النجاح كما يلي : ١٢ على ٦٥ او ٥ على ٢٥ ... كذلك الامر بالنسبة لصفوف الاول متوسط : ٩٠ على ١٨٠ . ومن ((الطبيعي)) أن تتم هذه التصفية في الوضع الحالي للمناهج لفقدان الصلة التربوية والمنطقية بين مراحل التعليم ولازدياد الاعتماد على اللغة الاجنبية .

— كانت امتحانات السرتفيكا هي الاشارة الاولى لسياسة التصفية . فقد هبط معدل النجاح في امتحانات هذه السنة بشكل ملحوظ، وخاصة بعد ان عمدت الدولة الى حذف مادة الرسم (للصبيان) ومادة الخياطة (للبنات) من مواد الامتحان الرسمي . ومن المعلوم أن معظم التلامذة ينالون في هاتين المادتين معدلات عالية يعوضون بها عن المعدلات المنخفضة التي يمكن أن ينالوها في مادة الحساب او في مادة الاملاء الاجنبي بصورة خاصة . أضف الى ذلك صعوبة قطع الاملاء التي اعطيت هذه المرة بدليل الاصفار التي نالها مئات التلامذة في هذه المادة .

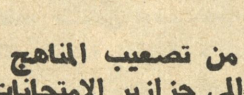
— وقد برز موقف الدولة هذا بشكل خاص في طريقة طرح الاسئلة وفي اساليب المراقبة . والملاحظ أن ضبط الامتحانات من الامور التي يصعب نيلها . فلا يمكن للامتحانات أن تخرق التقاليد ((اللبنانية)) والا كيف يمكن ((تمرير)) ما يجب تمريره من ابناء ذوي النفوذ والمتنفذين والمحاسيب ؟! وقد عمدت الوزارة هذه السنة الى استدعاء اساتذة التعليم الثانوي للاشتراك في اعمال المراقبة ، فوضعت ثلاثة مراقبين في الغرفة الواحدة ، برئاسة استاذ تعليم ثانوي بالطبع . وبقي بذلك ((شرف)) الاستاذ محفوظا. والمسالة ليست مسالة ((اذلال)) اساتذة التعليم الثانوي لانهم رفضوا مشروع الملاك الموحد كما يظن من يتوهمون بأن الاشتراك باعمال المراقبة ينطوي على ((هتك)) لحرية الالقاب ! المسالة تتجاوز ضبط الامتحانات التي لا يمكن أن تضبط . فالغرض من فرض أجواء بوليسية واستخدام أساليب قمعية خلال المراقبة لا يفهم الا ضمن الخطة العامة التي يهتدي بها جهاز الامتحانات : تخفيض نسب النجاح . ولا مجال لتقديم عينات من تصرفات المراقبين . فقد تحدثت الصحف البورجوازية عن ذلك .

ذهول اللجنة الفاحصة !

— على أن أهم ما يميز امتحانات هذه السنة طريقة طرح الاسئلة . ويتم اختيارها عادة بموافقة المدير العام الذي هو رئيس اللجنة الفاحصة . ويعتبر ان المشاركة بوضع الاسئلة ، عدا كونها حقا من حقوقه ، هي شيء لا يتعدى امكاناته الثقافية والعلمية . لذلك فان الاسئلة تاتي أحيانا وهي تحمل شيئا من ((حدس)) المدير الثقافي ومن ((تخيلاته)) العلمية . وتاتي الاسئلة أحيانا ولا صلة لها بالمنطق (مهما كانت بنية هذا المنطق وركيزته في الوضع الحالي للمناهج) الذي يتبعه الاساتذة في تدريس المادة والموجهة التي تعالج من خلالها الموضوعات . وقد تاتي الاسئلة من خارج المنهج المقرر كما حدث هذه المرة في مادة ((تاريخ الفلسفة العربية)) حيث جاء السؤال عن ابن طفيل بعد حذفه من المنهج الجديد . وبغض النظر عما قيل عن المحاسبة للاهمال والتقصير (وهذا امر مشكوك به) فان طرح السؤال من خارج المنهج يدل على نوايا اللجنة الفاحصة . واذا كان ((حي بطل ابن طفيل)) ((يفنى عن ذاته)) لشدة ما هو مستغرق في حالات الاشراق فان ابطالنا اعضاء اللجنة الفاحصة يذهلون عن البرنامج المقرر لكثرة تفكيرهم في الموضوعات التي يدرسها الطلاب حتى تاتي الاسئلة مخالفة لما هو مرجح! ومن الطبيعي أن لا يرجع ابن طفيل هذه السنة لانه غير مطلوب، فليكن السؤال عنه اذن !!

ولنعد الى الاسئلة الاخرى التي طرحت من ضمن المنهج ، ما الذي نجد ؟ نجد انها لا تغطيه بكامله ، حتى لا تصح الترجيحات ، فتاتي أسئلة الادب العربي من منهج السنة الاولى ثانوية . وتاتي اسئلة العلوم اما غامضة او من الموضوعات التي لا يدرسها معظم الاساتذة او التي لم تعالجها مختلف الكتب المدرسية . والطريف في الامر أن وزير التربية وهو يعتبر نفسه ((سبور)) ، فيتمشى في كلية العلوم حاملا عصا يلاحق بها الطلاب ، يعمل على تطويق المسالة فيطلب أن تعاد المسابقة لمن يشاء . ويحتار الطلاب : اعادة أم لا ؟ ولكن أين المفر ؟ لقد تلقى الذين عادوا لتقديم المسابقة عظة بالغة : لا تريد الوزارة أن ينجح الطلاب، والاسئلة الجديدة من ضمن المنهج ، ولكن قاتل الله التعقيد والصعوبة !

والطريف أيضا أن اللجنة الفاحصة تستاء من كثرة ما تسمعه من ترجيحات . ولكن من المسؤول عن ذلك ، الاساتذة ... الطلاب ؟! وما دام المنهج يعتمد بشكل اساسي على عمل الذاكرة فان لعبة الترجيحات ستبقى قائمة ولو كره اعضاء اللجنة الفاحصة ذلك !.



من تصعيب المناهج الى حزازير الامتحانات

وحتى لا نغرق في موضوع اللجنة الفاحصة، فلنعد قليلا الى الوراء . فاذا بدت الامتحانات ثقيلة الوطأة على الطلاب فليس ما يدعو الى الاستهجان للذين يتابعون الاحداث. ((فهجمة)) الدولة على الطلاب هي امداد لمواقفها السابقة وتعبير عن سياستها التربوية، سياسة كل العهود والحكومات . وقد حددت هذه الحكومة سياستها التربوية بالاشارة التي وردت في بيانها الوزاري عن ضرورة الحد من ((المخريجين)) للحد من أزمة المثقفين . وقد أدرك كمال جنبلاط ما في الامر بالرغم من عتب غسان تويني . واذا كان الحل بالحد من التخريج ، فان النتيجة المنطقية هي التصفية المستمرة والمتصاعدة . وكانت اقوال غسان تويني صريحة بمناسبة حديثه عن مشكلة المعادلات حول ضرورة تصعيب المناهج لا تسهيلها . وهكذا تبدأ السلسلة بسياسة الحد من التخريج ، وتصعيب المناهج ،وتنتهي بحزازير الامتحانات . وينفضح بذلك كل ما قيل عن تغيير المناهج . واذا كانت الدولة قد اضطرت في العام الدراسي الفائت تحت وطأة الحركة الطلابية الى تشحيل المناهج ، فانها عادت لتسترد ما تنازلت عنه ، اذ كل شيء سيصب في النهاية في دائرة الامتحانات التي تفضي اليها ((مجارير)) الثقافة عندنا ،والتي تطبع بماركات مسجلة حسب الطلب السلع الثقافية (الشهادات) التي تنبرك من مواد المناهج الحالية وعلى أيدي ((مثقفين)) هم بدورهم صنيعة ايديولوجية النظام .

ولكن الامور لا تجري بهذه السهولة ، فغدا يقف المدير العام ليتفاخر بنتائج المدارس الخاصة الطائفية وبعض المدارس الرسمية التي تولى عناية خاصة ، وتلقى التبعة عندئذ على الاساتذة والطلاب . ويشعر الذين يوهمهم كلام المدير بانهم مذنبون ، فينوون بذل المزيد من الجهد في الاعوام المقبلة . وبذلك تطمس المشكلة ويسدل الستار على المسرحية التي يمثلها ابطال الامتحانات .

والواقع ان تفسير المشكلة يبدأ بطرح جملة أسئلة يتهرب من مواجهتها المسؤولون عن ضحايا الامتحانات ، اسئلة تتعلق بالعوامل الحقيقية الكامنة وراء تدني نسب النجاح ، في المدارس الرسمية والمدارس التجارية ، تتعلق بوضع الفئات الطلابية التي تنهكها الامتحانات الرسمية . ولا بد ان تبدأ هذه الاسئلة بطبيعة التعليم ، تخلف التعليم الرسمي وهيمنة التعليم الخاص المؤسسي . واذا كان يحلو الحديث عن دكاكين العلم ، فان ما لا بد من مواجهته ، وهذا ما يعمل المسؤولون على طمسه، هو طبيعة الاعداد الذي يتلقاه الطلاب ، الذين يرتادون الدكاكين المذكورة وأوضاع هؤلاء الطلاب أي الحواجز الاجتماعية والاقتصادية التي تمنع عليهم أن يتقنوا اللغة الاجنبية وان يعدوا الاعداد السليم المتكامل منذ السنوات المنهجية الاولى . ولن نتطرق هنا بالتفصيل لاوضاع المدارس الرسمية، تكفي الاشارة فقط الى أن السنة المدرسية تتأخر في هذه المدارس الشهر والشهرين حتى يتفق اقطاب الاقطاع السياسي والديني على صيغة التشكيلات التي تؤمن التوازن الطائفي، والمشكلة تكمن هنا . وليس ما يبعث على الحيرة مفتاح المسالة أن التعليم لا يزال خاضعا لسيطرة المؤسسات الثقافية الدينية والاجنبية. وليس غريبا أن تفصل المناهج وان تجري الامتحانات لصالح ابناء الفئات المسيطرة على مقدرات البلد والسلطة ، وليس غريبا أن تكبح الدولة طموح الفئات الكادحة والمتوسطة الى تعليم وطني ديمقراطي ، وخاصة ان هذا الطموح اخذ يشكل تهديدا لامتيازاتها وسيطرتها .

((نقد)) الصحافة ((الليبرالية)) لمناهج التعليم !

بقيت نقطة يمكن التوقف عندها . وهي كيف استقبل مثقفون بورجوازيون وطأة الامتحانات هذا العام وجورها على فئات متسعة من جماهير الطلاب . ولنأخذ ما كتبته جريدة ((اوريان — لوجور)) في ملحقها الصادر نهار السبت في ٣—٧—٧١ تحت العنوان التالي : ((موت البكالوريا)) . يرى الكاتب ان ((الخطأ الذي لا يمكن تصوره)) هو أن البكالوريا لا تزال الوسيلة التي تكسب المواطن ((شرف الحياة)) ، بينما يجب أن تشكل وسيلة تسمح له أن يتخصص بما يتوافق مع ميوله وتسمح للدولة بسد الحاجات التقنية التي يقتضيها نمو القطاعات المختلفة العامة والخاصة .

كذلك يرى كاتب المقال ان المناهج لا تزال تعتمد على استذكار المعارف اكثر من اي وقت مضى . وانها مجال لنمو مقدرات معينة فقط ، الدراسات الجامعية والبلاغية ، العلوم الانسانية ، بينما لا تنمي مقدرات ومواهب اخرى ، تقنية وعملية (مع الاشارة الى ان البكالوريا ان كانت تمنع اكتشاف المقدرات الثانية ، فانها لا تنمي حتى المقدرات الاولى بشكل كامل ، والطلاب الذين يجتازون الامتحانات ليسوا هم فقط الذين يتمتعون بهذه المقدرات ، لان من يتمتع بها يجب أن يكون ملما باللغة الاجنبية وان يكون قد اعد الاعداد الكافي في المراحل الاولى ، وهذا ما لا توفره المناهج ولا المؤسسات التعليمية لكل الطلاب). وما يميز النظرة البورجوازية هي انها تقتصر على وصف واقع التربية ... ولا يغير من الامر الاستشهاد والالتزام باحكام المؤتمرات التربوية لدول العالم الثالث او للدول المتقدمة . انه لمن الصحيح أن المناهج المدرسية في الدول المتخلفة تشكل عائقا امام استغلال المواهب والمقدرات ، وانها تنتج البطالة في الوقت الذي تستغرق فيه ربع ميزانية الدولة تقريبا . كذلك جميل القول بانه يجب أن تتوافق البرامج مع حاجات تنمية الريف ، وان لا تعتمد على المعارف النظرية والمهنية ، بقدر ما تعتمد على خلق روح المبادرة ووضوح الذهن وتنمية ملكة العمل ضمن المجموعات والقدرة على اتخاذ القرارات السريعة ... غير أن هذه التأكيدات لا تعدو كونها اكثر من تقرير لشيء واقع . وما القول « بموت البكالوريا » اكثر من طموح ليبرالي لاصلاح نظم وبنى اقتصادية وتربوية وسياسية ، كانت تجربة غسان التويني في وزارة التربية دليلا على أن هذه البنى المتخلفة لا تستوعب حتى الحلول الليبرالية ... ذلك أن اي اتجاه بالتعليم وجهة ديمقراطية وطنية لا بد أن تكون في الدول المتخلفة جزءا من مرحلة العمل الوطني الديمقراطي . وما دامت هذه البلدان تعاني من مشكلة السيطرة الامبريالية على مقدراتها بحيث يؤدي ذلك الى نمو مشوه للبنى الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية ، فان انتاج الثقافة سيتم في الوجهة التي تساعد هذه البنى على تماسكها وطمس تناقضاتها ، اي في الوجهة التي تكرس السيطرة السياسية والثقافية . وهكذا فان اعادة النظر بالنظم المدرسية من مناهج وامتحانات ومؤسسات يجب أن تنتظم في اطار برنامج المرحلة الوطنية الديمقراطية ، وان تقوم على مصالح الفئات الاجتماعية وقواها السياسية التي تقع تحت وطأة الاستغلال وان ترتبط بطموح هذه الفئات وقواها الى التخلص من اشكال القهر المادي والمعنوي . والبرامج الحالية تنتج « الثقافة » التي تغطي هذا القهر . وما حالات التوتر والخوف والقلق التي يعيشها الطلاب واهاليهم في اسابيع الامتحانات الا شكلا من اشكال القهر المعنوي . فليست المسألة اذن مسألة طلاب كسالى وطلاب مجتهدين ولا مسألة امكانات قوية وامكانات ضعيفة ، ان المسألة في جوهرها هي مسألة شروط تخضع هذه الامكانات لصالح فئة قليلة مسيطرة ، وشروط تطلق هذه الامكانات لمصلحة الفئات الجماهيرية .

ان الترحم على البكالوريا ، وان الاحتجاج الذي يظهره بعض الاساتذة خلال اجتماعات اللجان الفاحصة هما وهم بورجوازي يحول المعاناة الى حلول طوباوية . فالتغيير الحقيقي لا يجد سبيلا له الا في اطر ديمقراطية (نقابية او سياسية) ومن خلال برامج متكاملة تتداخل فيها مسألة الثقافة الوطنية في سياق بقية المطالب ويلتحم فيها العمل الطلابي مع نضال سائر الفئات صاحبة المصلحة ، وهذا ما تؤكده سنة عن سنة المعارك الطلابية .

الاتحاد العام والوحدة النقابية

من سلاح في وجه الحركة المطلبية الى سلاح بيدها

يشكل اضراب ٢٥ أيار ، بشعاراته ، احتجاجا على أهم نواقص التشريعات العمالية السابقة . ورغم أهمية هذه الشعارات فقد وافق الاتحاد العمالي العام على توقيف الاضراب متمنيا أن تقبل الدولة برفع الحد الادنى للاجور ، واقرار نسبة زيادة غلاء المعيشة .

الوحدة النقابية والاتحاد الوطني

ولقد بدا هذا الموقف تراجعا واضحا . واذا كان هذا التراجع لم يثر تساؤلات لدى غبريال خوري ، فانه ، ولا شك ، كان محرجا بالنسبة للاتحاد الوطني . ولهذا السبب برر الاتحاد موافقته على توقيفه الاضراب بالمحافظة على الوحدة النقابية ، كما يمثلها الاتحاد العام ، من الانشقاق . وقد شاركه في هذا الموقف اتحاد نقابات الجنوب ، باعتبار أن الوحدة النقابية هي الاداة الاساسية لتحقيق المطالب . وبالفعل فان المطالب التي انطوى عليها اضراب ٢٥ أيار ، وحدة المواجهة تتطلب وحدة الطبقة العاملة ووحدة اداتها النقابية . ولكن هناك وحدة ووحدة : وحدة حدد مضمونها الياس الهبر بالتصريح التالي : « علينا أن نتذكر أننا يوم أعلنا الاضراب عام ١٩٤٦ من أجل قانون العمل قد أرعبنا السلطة لاننا كنا حركة نقابية متحدة متضامنة ، يومها عملت السلطات كل ما يمكن لشق الحركة النقابية ، وها هو التاريخ يعيد نفسه اليوم .. لا نسمح للانشقاق ان يقع » . (الثقافة الوطنية عدد ٨–١٩٧١) .

فالياس الهبر يعتبر أولا أن وحدة الحركة النقابية في عام ١٩٧١ هي نفسها في عام ١٩٤٦ ، ويعتبر ثانيا أن الوحدة ، كما يمثلها الاتحاد العمالي العام هي ما يجب المحافظة عليه والعمل لتلافي نواقصها ، وذلك باقرار هيكلية نقابية جديدة وايجاد جهاز اداري فعال (للاتحاد العام) ، يمكن ان يشكل انعكاسا عمليا للهيئة القائدة . (الثقافة الوطنية ٤ نيسان ١٩٧١) .

وحدتا الـ ٤٦ والـ ٧١

ان تشبيه وحدة ١٩٧١ بوحدة ١٩٤٦ يغفل تطورات اساسية في وضع الرأسمالية اللبنانية وعلاقتها بالطبقة العاملة – سنة ١٩٤٦ – . لقد كانت الرأسمالية اللبنانية (وخاصة قطاعها الصناعي) في بدء نموها بعد الحرب ، تفتح مجالا للعمالة واسع نسبيا ، ولا ينظم علاقتها بالطبقة العاملة اي نص ، وفي المقابل حركة نقابية بقيادة الحزب الشيوعي ، خارجة من معركة الاستقلال تتسم بطابع نضالي وجماهيري ، متحدة في اتحاد عمالي واحد مكنها من اعلان اضراب واسع تخللته عدة مظاهرات انتهت باصدار قانون العمل اللبناني .

اما في عام ١٩٧١ فان الرأسمالية اللبنانية تمر بحالة تراجع ، وخاصة في قطاعاتها المسيطرة ، مع تقدم نسبي في القطاع الصناعي . وهذا التراجع يجعلها تعمل على تحميل اعباء ازمتها للطبقة العاملة وحلفائها، مما سمح بنهوض حركة مطلبية راهنة .

أما الحركة النقابية الراهنة فهي غير جماهيرية ومتفسخة وخاصة في القاعدة : قلة في عدد المنتسبين ، واتجاه عزوف عن الانتساب من قبل العمال وعدم اشتراك واضح من قبل المنتسبين انفسهم بأعمال النقابة . وهناك ، بالاضافة الى ذلك ، أكثر من نقابة للمهنة الواحدة ، وبقيادة قوى يمينية . وهنا يكمن الخطأ في تشبيه وحدة ١٩٧١ بوحدة ١٩٤٦ .

لقد تشكل الاتحاد العمالي الحالي من تسعة اتحادات في أول أيار ١٩٧٠ ، في مرحلة تراجع الرأسمالية ونهوض حركة مطلبية ، تتطلب جهة لصياغة المطالب وقيادة النضال لتحقيق هذه المطالب . ولقد وافقت الدولة على تشكيل وقيام الاتحاد بهدف تكريس قيادة تستطيع ضبط تحركات القاعدة. ولقد تلاءمت هذه الخطة مع رغبة قيادة كل اتحاد بايجاد شكل يحمي مركزها النقابي ونفوذها السياسي ويعطل انكشافها أمام قاعدتها العمالية .

ما يمثله الاتحاد العام

ومما شجع الدولة على خطتها كون سبعة مجالس اتحادات ، من أصل تسعة ، يمينية وتسيطر على الاتحاد النقابات ذات الوضع الانتاجي المتمركز والدخل المرتفع (مصالح مستقلة ، مصارف الخ ...) ، أي – بعبارة أخرى – سيطرة مصالح المستخدمين والتي تتركز حول زيادة الاجور بنسبة ارتفاع غلاء المعيشة ، على مصالح عمال الصناعة ، وأهمها الثبات في العمل وزيادة الاجور والضمانات الاجتماعية وتطبيق القوانين العمالية لجهة الحقوق المكتسبة التي تشرعها .

وفي الوقت الذي يستدعي فيه وضع الطبقة العاملة وحدة اداتها النقابية ، تلبي الدولة والقوى اليمينية هذه الحاجة ، شكليا ، بتكوين الاتحاد العام ، وعمليا ، السيطرة عليه من خلال ضغطها المباشر ، والامعان بتفتيت القاعدة العمالية ، وبفصل قوى يمينية من داخل الحركة النقابية ذاتها .

ان ما يمثله الاتحاد العام هو هذه الوحدة الشكلية الفوقية . كما ان ما تمثله دعوة المحافظين على هذه الوحدة هو تكريس الشكلية الفوقية، بدلا عن الوحدة القاعدية .

اما النواقص التي يشير اليها الياس الهبر في الوحدة النقابية الحالية : الجهاز الاداري الفعال ، والهيكلية النقابية ، فان وجودها لا يوفر شروط الوحدة القاعدية .

ان ما يوفره الجهاز الاداري بصورة أساسية هو الاهتمام بشكاوى العمال واستخلاص مطالبهم منها ، وتقديمها لهيئات الاتحاد لمتابعتها ، الامر الذي يحول الاتحاد الى مركز فعلي يقصده العمال وليس المماطلة في بحث قضاياهم ، مما يجعل العمال ينفرون من الاتحاد والنقابات كما يحصل الان .

الا أن هذا الدور يبقى مجرد ترتيب داخلي لتسهيل الاعمال ، ورغم ذلك فان ما يقلص من فعاليته حاليا هو عزوف العمال عن اللجوء الى الاتحاد ومستقبلا مصالح الجهاز الاداري نفسه . ان ما ينقص الاتحاد فعلا هو غياب دوره السياسي والنضالي وتبعيته للسلطة . فعدم التذكير بهذا النقص المركزي مع التذكير بالنقص في الجهاز الاداري ، يعني تغليب المفهوم الاداري على المفاهيم النضالية والسياسية وبالتالي العجز عن معالجة عزلة الاتحاد العام عن جماهير العمال .

أما توفر هيكلية جديدة تستعيض عن تفكك الاتحاد بوحدة تنظيمية فلا يتم في التركيب الحالي للاتحاد الا اذا وافقت القيادات النقابية وصادقت عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . وكلاهما لن يوافق . وهذا ما يجعل الهيكلية المطلوبة مسألة نضالية يتطلب اقرارها النضال لتحويلها الى لجان معامل واشخاص يتصدون لارهاب أصحاب العمل . أي طريق مختلف يبدأ بفرض الوحدة من القاعدة العمالية على القيادات النقابية .

تأكيدنا على أن البداية هي في توحيد القاعدة العمالية لا يعني حل الاتحاد العام . ففي وضعه الحالي ، وان كان غير قادر على قيادة نضال الطبقة العاملة وتحقيق مطاليبها الاساسية ، فهو يقدر أن يحافظ على المكاسب العمالية المحققة ، والتي لا تتورع الرأسمالية ، في حالة تراجعها ، من انتزاعها من العمال .

وبداية العمل في هذا الاتجاه ممكن في اطار المحافظة على مؤسسة الاتحاد وشرطه توسيع النضال انطلاقا من قضايا الطبقة العاملة مع تنظيم اشراك اهم قطاعاتها من خلال تشكيل لجان في المعامل تبحث فيها المطالب وتبحث شروط تحقيقها ، والعوائق التي تحول دونها . وهنا تكشف العلاقة الحالية داخل الحركة النقابية على أنها حائل امام تحقيق قضايا عمال الصناعة ، كي يتمكنوا من ادراك الجانب الصحيح ويقفوا فيه ويدركوا أهمية الانتساب للنقابات ، وللنقابات بعينها ، وشل فعالية النقابة الثانية للمهنة نفسها في حال وجودها ، بحيث تصبح هذه النقابات ذات فعالية ووزن داخل مؤسسة الاتحاد ، تتمكن به من فرض مطاليبها وشروطها . ولا شك أن هذه المطاليب ستصطدم بمعارضة القيادة الرسمية للاتحاد . وهذا التعارض لا بد أن يحل بكسر هيمنتها وخضوعها بالتالي لقوى جديدة ، أو تعريضها مؤسسة الاتحاد للانشقاق ، هنا تصبح المحافظة على الوحدة النقابية الحالية من الانشقاق غاية بذاتها ومحافظة على مراكز نفوذ ستزول في الاطار الجديد .

خطان متعارضان حول رؤية وحدة الحركة النقابية ودورها : خط يكرس وحدة فوقية تسيطر فيها القيادات اليمينية على الحركة النقابية وتحول كل دورها الى وسيط بين العمال واصحاب العمل والدولة . وخط يرى وحدة الحركة النقابية من خلال وحدة الطبقة العاملة ويعمل لتقليص المسافة بينهما ويعطي للحركة النقابية دور الموجه لمعارك الطبقة العاملة .

بعد قرار نقابة الكهرباء باعلان الاضراب (أول آب المقبل)

تنظيم العمال في لجان التحضير للأضراب هو الضمان الوحيد لتنفيذه وانجاحه

في الجلسة الاخيرة التي عقدها مجلس مندوبي نقابة الكهرباء منذ أسبوعين ، دار الصراع بين اتجاهين :

– اتجاه المجلس التنفيذي الداعي الى التعقل والتروي بعدم اعلان اضراب خلال فصل الاصطياف ، استجابة لرغبات المسؤولين ولافساح المجال امامهم خلال ثلاثة اشهر لتنفيذ المطالب المعلقة منذ مدة طويلة !

– واتجاه مجلس المندوبين الداعي الى اعلان اضراب من أجل المطالب في اقرب فرصة ممكنة (أي خلال فصل الصيف) باعتبار ان الانتخابات النيابية على الابواب ، ومن عادة الحكومة في مثل هذه المناسبات الادعاء باستحالة تحقيق أي مطلب في اجواء الانتخابات المضطربة ، لذلك فان اعلان الاضراب خلال الصيف يقطع الطريق امام هذه الحجج الواهية ويوفر فرصا أكبر لنجاحه .

وقد أسفر هذا الصراع عن قرار من مجلس المندوبين باعلان الاضراب في أول آب المقبل ، وبالتالي فان المجلس التنفيذي بات ملزما بالانصياع لقرار مجلس المندوبين الذي يلعب دور الجمعية العمومية ذات القرارات الملزمة لمختلف هيئات النقابة .

يمكن اعتبار قرار الاضراب انتصارا أوليا لارادة القواعد العمالية على قياداتها النقابية المتذبذبة والمرتبطة ، ولكن حصل مرارا في السابق أن انتصرت ارادة العمال باتخاذ مقررات صلبة ، ما لبثت أن تعرضت للتآمر والتفتيت من قبل القيادة الانتهازية للنقابة او الادارة او اجهزة الدولة ، لان القاعدة العمالية لم تستطع متابعة هذه القرارات والتحضير لها والاعداد لتنفيذها، فكم من الاضرابات اعلن عنها ولم تنفذ او فرطت قبل ادراكها لمطالبها ..

يبدو بوضوح اذا ، ان الضمانة الوحيدة لتحويل هذا الانتصار الاولي الى انتصار فعلي ، أي الى اضراب ناجح وقادر على الظفر بمطالبه كافة ، هو في يقظة العمال على مستلزمات القرار الذي اتخذوه ، وذلك بالاعداد الجدي للاضراب من خلال تنظيم القواعد العمالية في لجان اضراب منتشرة في مختلف مراكز العمل ، فتجتمع هذه اللجان وتناقش وتتصل وتعقد الاجتماعات ، تقنع المترددين وتشحذ من عزيمة المصممين ، توثق الصلة بين عمال المركز (بيروت) وعمال المناطق (الجنوب والبقاع والجبل) ، تدعو الى عقد جمعيات عمومية في المناطق لتعبئة الجو العمالي في هذه المراكز البعيدة ، تتابع حملة اعلامية من خلال سلسلة بيانات متتابعة ، تطرح الحقائق في وجه الاشاعات والاقاويل التي لا بد أن يلجأ اليها العملاء للتشويش على الاضراب .

ان الغرض من هذه التعبئة العمالية هو وضع زمام قيادة الاضراب في يد جماهير العمال صاحبة المصلحة فيه . أما في حالة انعدام التعبئة العمالية وفقدان لجان الاضراب، فان زمام قيادة الاضراب لا بد أن ينتقل الى يد القيادة النقابية التي لا شك في نيتها وتصميمها على فرط الاضراب . من هذا المنظار يصبح مقياس التصميم على الاضراب من قبل أية قوة نقابية ، هو في العمل الجدي لتشكيل لجان الاضراب وليس مطلقا مجرد الاعلان اللفظي أو الموافقة الكلامية .. والا تمكنت قيادة النقابة الانتهازية كما حصل مرارا في السابق ، من الالتفاف على قرار الاضراب وتطويقه ثم فرطه .

لقد جاءت الجلسة الاخيرة لمجلس مندوبي الكهرباء لتضع على المحك زيف المراهنات التي كانت الانتهازية اليمينية تعقدها على المجلس التنفيذي من جهة ومحاولاتها المحمومة للتقليل من شأن مجلس المندوبين والتشكيك به ، من جهة أخرى واضعة كلا المجلسين على نفس المستوى من الفعالية وطبيعة التمثيل ، رغم كون الاول يقتصر على المدراء والمستخدمين ، أما الثاني فيغلب عليه التمثيل العمالي . فاحد نشراتها النقابية – عدد ٤ من القافلة – تقول : « صحيح أن الادارة أثرت في مجيء العديد من أعضاء مجلس النقابة ، ولكنها أثرت كذلك في مجيء العديد من المندوبين . وصحيح كذلك أن بين المندوبين عناصر مخلصة ولكن بين اعضاء المجلس التنفيذي مخلصين ايضا ... » .



صورة من الارشيف تجمع بين أسعد عقل (رئيس النقابة انئذ) وعادل عبد الصمد (أمين سر النقابة سابقا) وزهير بوجي (عضو مجلس النقابة حاليا) يوم كانوا متحالفين .

هذا الخلط بين المجلسين غرضه ، تبييض صفحة المجلس التنفيذي والتفخيت بمجلس المندوبين ، مما دفع جريدة الانباء – عدد ١٦ حزيران – حليفة الانتهازيين الشاويين للغمز من قناتهم ، منددة بتبعيتهم الانتهازية لرئيس النقابة موسى ناصر والتحاقهم به ، تقول الانباء :

« ان بعض اعضاء النقابة الحاليين (اثنين من الشاويين) الذين يدعون بانهم يساريون يساندون السيد موسى ناصر لانه يأتمر باوامر الادارة ولا يريد ازعاجها باي مطلب رغم قرار مجلس المندوبين باعطاء الادارة مهلة لتحقيق هذه المطالب المعلقة منذ زمن .

ونأسف أن يقوم الذين يتباهون باليسارية من أعضاء مجلس النقابة (اي الشاويين) بالدفاع عن السيد ناصر ويدعون بانهم أصدقاء موسى ناصر . ولنا عودة الى هذا – مفوضية العمل في الحزب التقدمي الاشتراكي – » .

عسى أن نفي مفوضية العمل بوعدها قريبا، وتعطي رأيها بالنقابيين الشاويين ، في نقابة الكهرباء .





بقلم حسن فخر

معركة الاتهامات بين اقطاب النظام.. والانتخابات القادمة

حملة الاتهامات المتبادلة بين كبار أركان النظام لا تزال مستمرة وهي مرشحة للاتساع والتصاعد تبعا للطبيعة المشتركة التي تحكم هذا الصراع على السلطة والامتيازات والنفوذ .. وكان ريمون اده اخر من أدلى بدلوه في معركة تبادل الاتهامات حيث أدلى بتصريحات تضمنت هجوما شديدا على عهد فؤاد شهاب وملحقه عهد شارل حلو وفضحا للكثير من الارتكابات والمخالفات التي حفل بها العهدان .

وفي هذه الاثناء تستمر أجواء الفضائح والاتهامات التي يسوقها كل فريق ضد الاخر في التفاعل على جميع الاصعدة السياسية .

واذا ما صدقنا ما يسوقه كل فريق ضد الاخر — وهو صحيح طبعا — نصل الى نتيجة واضحة وهي أن الفساد والفضائح والارتكابات كانت سمات مميزة لجميع العهود التي تعاقبت على الحكم ..

وقد اصبح واضحا الان أن لهذه المعركة المحتدمة بين فرقاء النظام علاقة وثيقة بالانتخابات النيابية التي يحين موعدها في الربيع القادم مع احتمال استعجال هذا الموعد بتاثير تطور الصراع والابعاد التي قد يتخذها .

كما أن للمعركة علاقة بخطة العهد التي ينفذها على مراحل من اجل ابعاد أعوان الفريق الشهابي ، ولا سيما الكبار منهم ، عن الجهاز الاداري واحلال اعوان العهد الحالي مكانهم .

فالشهابيون ، او من بقي منهم في الساحة ، ارادوا القيام بهجوم مضاد ضد خصومهم الذين يعملون على قلع جذور الشهابية من جهاز الدولة وتحطيم مواقعها في البرلمان والحياة السياسية . وفي هذا الضوء كانت تصريحات فؤاد شهاب بمثابة دعوة لهذه البقايا الى التجمع والتصدي لخطة التصفية التي تتعرض لها على صعيد الجهاز الاداري الان ، وفي مجلس النواب غدا .

وطبيعي أن تعرف الشهابية بما كان لديها من اجهزة نافذة حكمت البلاد مباشرة أم من خلف الستار طيلة اثنتي عشرة سنة ، الشيء الكثير عن مثالب القوى السياسية التي خاصمتها وخاضت معها معارك طويلة وعنيفة . وفضلا عن ذلك ليس من المنطقي أبدا أن تواجه العناصر الشهابية معركة اخراجها من الادارة اللبنانية التي كانت تعتبرها قلعة حصينة من قلاعها لا يمكن اختراقها ، وهي مكتوفة الايدي ومنقية السلاح . واذا كان يستحيل أن تحرز انتصارا في هذه المعركة التي تخاض في ظروف تبدل موازين القوى الداخلية ، فهي تامل ، على الاقل عن طريق المجابهة والتهويل أن تصل الى تسوية لا تكون استسلاما كاملا تفقد معه كل شيء..

والملاحظ أن رد فعل القوى التي جاءت بالعهد الحالي الى الحكم كان عنيفا حيث جوبهت حملات التشهير وكشف الاسرار بحملات تفوقها عنفا . ولكن مع ذلك لم تغلق نهائيا كل امكانية للتسوية ، خصوصا وأن العهد الحالي يدرك صعوبة تفجير كل التناقضات مع خصومه دفعة واحدة . ولعل ذلك يفسر التردد الذي يبديه العهد تجاه مطالبة الانصار بابعاد الياس سركيس حاكم مصرف لبنان والمرشح الذي خاضت به الشهابية معركة انتخابات الرئاسة ، وكذلك ابعاد كبار رجال الادارة كالمدراء العامين والمحافظين المعروفين بانهم من ركائز العهد الشهابي .

والذي يهم العهد الان هو تهيئة الاجواء لمعركة انتخابية تسفر عن مجيء أغلبية كبرى مؤيدة له في البرلمان ، وعندئذ يسهل عليه الانتقال الى معاركه الفرعية مع خصومه السياسيين ، كما يصبح أكثر قدرة على مجابهة حركة النضال الجماهيرية المطالبة بالتغيير الجذري للنظام الطبقي الاستغلالي القائم .

وتحريك قانون الاثراء غير المشروع الذي صدر في أوائل عام ١٩٥٣ وبقي حبرا على ورق، يدخل في جملة الضغوط التي سيستخدمها العهد ضد خصومه . فالهدف الاساسي الذي يضعه الحكم في المقام الاول هو التوصل الى خلق جهاز اداري جديد وقاعدة سياسية برلمانية تستند الى توازنات القوى الحليفة التي تتطلع الى المشاركة النشطة في الحصول على المغانم والمنافع التي يؤمنها العهد لها .

مشروع خطير في مسلسل النهج المعادي للحريات

عقد النقص عند وزراء « حكومة الشباب » تبرز ملامحها في جميع أعمالهم وتصرفاتهم .. فهم يريدون أن يبرهنوا للناس بأنهم بالفعل وزراء « أصحاب صلاحية » لا « اولاد » و « طراطير » كما لا يزال الكثيرون يصفونهم.

واذا كانوا جميعا « قابضينها جد » ، فان وزير العدل والبريد والبرق والهاتف جميل الكبي أكثرهم جدية في هذا المضمار .

وقبل عدة أيام أحال جميل الكبي الى مجلس الوزراء مشروعا أعده بنفسه بتعديل المادة ٤٢٠ من قانون العقوبات يقضي بتشديد العقوبة المترتبة على نشر أنباء التنقلات القضائية والتحقيقات الجنائية وكل خبر او تعليق ينال من سمعة الجهاز القضائي او احد أفراده ..

وتنص المادة ٤٢٠ المطلوب تعديلها على فرض غرامة تتراوح بين ١٥ و ١٠٠ ليرة على كل من ينشر : ١ — وثيقة من وثائق التحقيق الجنائي قبل تلاوتها في جلسة علنية، ٢ — مذكرات المحاكم ، ٣ — محاكمات الجلسات السرية ، ٤ — المحاكمات في دعاوى النسب ، ٥ — المحاكمات في دعاوى الطلاق والهجر ، ٦ — كل محاكمة منعت المحاكم نشرها . كما نصت هذه المادة كذلك على اعفاء المدعى عليه من العقوبة في حال ثبوت حسن النية .

وقد قضى التعديل الذي اعده الوزير بتوسيع بنود الممنوعات بحيث تتناول بالاضافة الى ما سبق كل من ينشر : ● أخبارا وتعليقات من شأنهما النيل من سمعة الجهاز القضائي أو أحد أفراده ● الاجراءات المتخذة من جانب السلطات المعنية بحق القضاة ، ● أخبارا تتعلق بالتنقلات القضائية قبل اصدارها ، ● معلومات عن تحقيق جنائي من شأنها المس بسرية التحقيق . كما حذف التعديل حق القاضي في تقدير حسن النية .

اما بالنسبة للعقوبة فقد قضى التعديل بفرض عقوبة السجن ما بين شهر وسنة وغرامة تتراوح بين ١٠٠ و ١٠٠٠ ليرة ..

هذه التعديلات توضح بجلاء امعان الدولة في اتجاهها الرامي الى التضييق على الحريات العامة وفي طليعتها حرية الصحافه . واقرار هذا التعديل المستهجن سيؤدي دون ريب الى منح اجهزة العدلية على اختلافها حماية مطلقة لتصرفاتها ونشاطها بعيدا عن أي شكل من أشكال الرقابة المعنوية التي تمارسها الصحافة اذا ما توافر لها جو من الحرية .

وخطورة هذا التعديل تتعدى كونها تفقد المواطن العادي — في نطاق القضايا المدنية والجزائية العادية — سلاح الاحتجاج والشكوى عن طريق الصحافة الذي كثيرا ما يلجأ اليه ، وكثيرا ما تحسب حسابه أجهزة وزارة العدل على اختلافها . ذلك ان هذه الحماية المطلقة التي يمنحها تعديل المادة ٤٢٠ لهذه الاجهزة من شأنها أن تساعد الدولة على خوض معاركها المرتقبة ضد نضالات الجماهير المطلبية والسياسية ، وضد القوى التقدمية واليسارية التي تتعرض في بلدان كثيرة الى محاكمات صورية تستخدم كغطاء لسياسة القمع وكبت الحريات وحماية الانظمة .

مسؤولية القيادات النقابية عن تراجعات الحركة العمالية

واخيرا رضخ المسؤولون أمام صمود عمال وموظفي الهاتف واصرارهم على تقاضي أجور أيام الاضراب . وكانت وزارة المال قد رفضت في البداية دفع هذه الاجور جريا على خطة الدولة الرامية الى التصدي لحق العمال والمستخدمين المشروع في الاضراب بعد ما يستنفدوا كل الوسائل الاخرى من أجل تحقيق مطالبهم المشروعة .

واضطرار الدولة الى الموافقة على دفع هذه الاجور تحت تاثير تهديد العمال والمستخدمين باستئناف الاضراب هو بحد ذاته انتصار مهم .

وكانت الدولة في الفترة الاخيرة قد سارت على خطة تقضي بحرمان العمال والمستخدمين في القطاعين العام والخاص الذين يضطرون الى التوقف عن العمل من أجل استجابة مطالبهم ، من أجور ايام الاضراب .

حصل ذلك من قبل بالنسبة لاضراب موظفي بعض المصارف والمصانع والمؤسسات ، وكذلك اضراب مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي تضافرت عوامل عديدة على اجهاضه دون تحقيق أي من المطالب التي قام من اجلها .

ان الخطة التي تتبعها الدولة والقطاع الخاص في التصدي لنضالات العمال والمستخدمين المطلبية ومجابهتها بالقمع والرفض ، بالاضافة الى حرمان هؤلاء من أجور أيام الاضراب تنطوي على ابعاد خطيرة ينبغي الوقوف في وجهها بحزم وتراص. ورضوخ الطبقة العاملة لهذا الاسلوب يمثل تراجعا أساسيا وتخليا عن أهم وسائل نضالهم يمكن ان تترتب عليه اثار سيئة بالنسبة لنضالاتهم المطلبية في المستقبل .

وهدف أرباب العمل ، ومعهم الدولة بجميع اجهزتها ، من وراء هذا الموقف هو ضرب الحركة العمالية المطلبية واضعاف ثقة العمال بجدوى نضالهم وبأهمية الاضراب كسلاح رئيسي يلجأون اليه في النهاية مرغمين بعد فشل جميع الوسائل الاخرى في حمل رب العمل على استجابة مطالبهم المشروعة .

وبالطبع تتحمل الاتحادات والقيادات النقابية مسؤولية اساسية في سلسلة التراجعات التي سجلتها الحركة العمالية أمام أرباب العمل الذين أخذوا يتشددون في مواقفهم الطبقية المعادية لمصالح العمال والمتصدية لنضالاتهم . ويلاحظ باستمرار تباعد الشقة بين مصالح العمال الحقيقية في تحسين أوضاعهم المعيشية لمواجهة موجة الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة ، وبين مصالح معظم القيادات في الحركة النقابية التي نجحت الطبقة الحاكمة في ترويضها وافراغها من صفاتها النضالية الطبقية والمنافع الشخصية التي تؤمنها لها .

ولكل هذا تتضح أكثر فاكثر اهمية نضال القواعد العمالية في كل نقابة ، وفي مجموع الحركة العمالية ، من أجل كشف القيادات المتخاذلة والمروضة وعزلها ، والعمل على خلق قيادات جديدة مشهود لها بالاخلاص لمصالح الطبقة العاملة والتفاني في خدمتها .

الحرية
اسبوعية سياسية عربية

محور خاص من إعداد ٤

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

المهام الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية

التقرير المقدم الى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة والمنعقد في القاهرة في ٧ تموز - يوليو ١٩٧١

■ مشروع قرار مقترح الى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة

حول الوضع الراهن في الأردن ومهمات المقاومة

نحو وحدة فلسطينية راسخة ...
نحو جيش تحرير شعبي موحد ..

■ بيان حول تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد

تصريح صحفي حول تشكيل ومهمات المجلس الوطني الفلسطيني التاسع

المهام الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية

التقرير المقدّم الى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة والمنعقد في القاهرة في ٧ تموز - يوليو ١٩٧١

ليست النكسات بالضرورة ضربات قاضية في تاريخ الثورات ، بل هي أحيانا تجارب لا بد منها لكي تتغلب الثورة على نقائصها وتنطلق من جديد في طريق النصر . ويمكن للانتكاسة ان تلعب هذا الدور المفيد فيما اذا انصبت الجهود الجدية على دراسة أسبابها وتلخيص دروسها والخروج منها ببرامج جديدة تدفع بالثورة قدما . وبغير ذلك فان النكسة يمكن أن تؤدي ، مؤقتا ، الى خمود الحركة الثورية وتفسخها .

لقد اصيبت ثورتنا المسلحة باول نكسة خطيرة في أيلول الماضي . وقد أدت هذه النكسة الى انقلاب حاسم في ميزان القوى لغير صالحها . الا انها لم تؤد الى انهاء الثورة ، ولن تؤدي الى ذلك الا اذا احجمنا عن استخلاص دروسها والانطلاق على طريق جديد يتفادى النكسات والهزائم . وتلك هي المهمة الرئيسية التي تقع على عاتق المقاومة الان ، وبالتالي على عاتق المجلس الوطني الجديد : الخروج من البلبلة والارتباك ، من التردد والمراوحة ، من طوفان التشكيك والتزييف وحوار الطرشان ، الخروج ببرنامج ثوري جديد يرسم بوضوح طريق النصر .

لم تكن مجزرة أيلول صدفة او حدثا طارئا كان يمكن تفاديه بشيء من المرونة . لقد كان صدام أيلول تطورا حتميا كان يمكن ، وقد أمكن فعلا ، التنبؤ به وبنتائجه قبل وقوعه بزمن طويل . كما لم يكن هذا الصدام نتيجة لبعض الاخطاء الفردية أو الشعارات «المتطرفة» من جانب المقاومة ، فلقد أكدت تجربة ما بعد أيلول أن النظام الرجعي يواصل محاولاته لتصفية المقاومة حتى بعد زوال تلك الاخطاء المزعومة وسحب تلك الشعارات المسماة متطرفة .

الا أن نتيجة الصدام : الانتكاسة ، كانت بالتأكيد حصيلة الخط السياسي الخاطيء الذي درجت على تبنيه القوى المؤثرة في قيادة المقاومة ، الخط القائم على سلسلة من الامال والاوهام والتصورات الايديولوجية اثبتت التجربة الملموسة زيفها وبطلانها . لذلك ، فان الخطوة الاولى على طريق تجاوز الانتكاسة هو نبذ هذا الخط وصياغة برنامج نضالي جديد يقوم على تحليل واقعي لظروف الثورة وقوانينها ودروس تجاربها ، وفي مقدمتها تجربة أيلول المريرة .

الفصل الاول
دروس تجربة أيلول

نشأت حركة المقاومة كبديل ايجابي لتقاعس النظام الرجعي عن مجابهة العدو الاسرائيلي وعن خوض معركة التحرير ، وعجزه عن حماية أرض الوطن ومصالحه . ولقد عبرت المقاومة عن تصميم الجماهير على أخذ قضيتها الوطنية بايديها ، وعلى حمل السلاح لمقاتلة عدوها القومي بنفسها ، ولم يكن بالامكان أن تبقى المقاومة ظاهرة عسكرية بحتة ، بل كان المنطق الموضوعي الذي يحكم نشوءها يملي عليها أن تكون نواة لحرب شعبية شاملة تشارك فيها أوسع الجماهير المسلحة ، الامر الذي كان يملي عليها تعبئة وتسليح الجماهير في الضفة الشرقية . الا أن هذا التطور ، الذي أثمر حالة من ازدواج السلطة ، كان يدخل في تناقض واضح مع مصالح وتكوين النظام الرجعي ويملي عليه تحين الفرص للانقضاض على المقاومة وتجريد الجماهير من السلاح .

لقد أكدت تجربة أيلول أن النضال الوطني – القومي يرتبط ويتداخل بشكل عضوي وثيق مع النضال الوطني – الطبقي المضاد للامبريالية والنظام الرجعي في الاردن . كما أكدت أن الاطاحة بهذا النظام لصالح سلطة وطنية ديمقراطية تشكل شرطا استراتيجيا لا غنى عنه من أجل توفير مستلزمات النجاح للنضال الناهض للاحتلال والكيان الاسرائيلي .

ولقد جاءت هذه التجربة لتسدد ضربة نهائية الى منطق التعايش مع النظام الرجعي وسياسة عدم التدخل في شؤونه الداخلية ، هذه السياسة التي لا يمكن تبريرها الا من منطلق الفصل المصطنع بين الكفاح المناهض للصهيونية من جهة والنضال المضاد للامبريالية والرجعية من الجهة الاخرى . فالمقاومة ، بقدر ما هي نضال ضد الاحتلال والوجود الصهيوني ، هي أيضا وبنفس القدر ثورة ضد سياسة الخيانة الوطنية والاستسلام للعدو وقمع الجماهير ومصادرة حرياتها وحقوقها السياسية التي ظل ينتهجها النظام الرجعي منذ قيامه حتى الان .

لقد بلغ التناقض بين الجماهير المسلحة والحركة الوطنية الملتفة حول المقاومة وبين النظام الرجعي أعلى درجات حدته بعد حزيران ١٩٧٠ . وكان هذا التناقض موضوعيا ، من حيث الجوهر وبغض النظر عن نوايا القوى المخرطة فيه ، صراعا من أجل السلطة السياسية . وكان ينبغي ادراك هذا الجوهر الموضوعي للصراع من أجل احراز النصر فيه . الا أن أوهام التعايش وموضوعة عدم التدخل في الشؤون الداخلية المزعومة حجبت هذه الحقيقة الموضوعية النافرة عن رؤية الفصائل المؤثرة في قيادة المقاومة . وكان هذا الواقع السبب الرئيسي الكامن وراء انتكاسة ايلول . فلقد كانت هذه الاوهام هي المبرر الاساسي لسياسة المساومة والتردد التي انتهجتها قيادة المقاومة ، في الوقت الذي كان فيه النظام الرجعي يواصل استعداداته بشكل محموم ، مستفيدا من كل المساومات ، من أجل شن حملة ابادة شاملة لتصفية المقاومة .

كذلك أكدت تجربة أيلول خطأ الاتجاه الذي كان يدعو الى اهمال كافة معضلات ومهمات الثورة الوطنية الديمقراطية تحت ستار تركيز الجهود من أجل انجاز هدف التحرير . فلقد كان واضحا أن هدف التحرير يبقى حلما مستحيلا ما لم تتحول المقاومة الى حرب شعبية وشاملة طويلة الامد . وخوض الحرب الشعبية يعني بالضرورة التحرر من الامبريالية والتعبئة الديمقراطية لجماهير الشعب من خلال اطلاق حرياتها والاستجابة لمصالحها المباشرة ، اي بمعنى اخر انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في الاردن حيث الاغلبية الساحقة من جماهير شعب فلسطين المسؤولة مباشرة عن النضال من أجل التحرير .

لقد حصدت المقاومة في أيلول الدامي نتائج سياسة التخلي والانعزال الطوعي عن المصالح والمطامح الوطنية والطبقية المباشرة للجماهير . وقد برزت هذه النتائج باسوأ صورها في العزلة عن جماهير الضفة الشرقية التي احجمت المقاومة ، رغم امتصاصها للعناصر والقوى الفعالة في الحركة الوطنية الاردنية ، عن التعبير عن مصالحها التاريخية المناهضة للامبريالية والرجعية . ولاول مرة في تاريخه ، استطاع النظام الرجعي ، بسبب من هذه السياسة ، ان يستحوذ على قاعدة جماهيرية واسعة نسبيا بين ابناء الضفة الشرقية .

وعلى صعيد اخر فضحت تجربة أيلول فداحة الخطأ الكامن في أساس السياسة العربية لفصائل الاغلبية في قيادة المقاومة . فبينما كان بوسع الثورة الفلسطينية أن تلعب دور المحفز والمفجر لنهوض جماهيري ثوري مناهض للامبريالية والرجعية والتخلف في المنطقة العربية ، وبينما كان هذا الدور يمثل المنفذ الوحيد للمقاومة من المأزق الستراتيجي المتمثل بنسبة القوى غير المتكافئة بينها وبين العدو لعبت المقاومة فعليا ، من خلال أغلبية قياداتها ، دور صمام الامان للاوضاع العربية القائمة والعامل الذي يضمن توازنها على حساب الجماهير . فلقد رفضت المقاومة التعامل مع الجماهير العربية الا من خلال الانظمة الحاكمة ، وانساقت وراء الاعتبارات التكتيكية القصيرة الامد كعامل وحيد في رسم علاقاتها العربية . وحصدت المقاومة أيضا ثمار هذه السياسة في أيلول الدامي ، حيث لم تنل المقاومة من « الدعم » العربي الا ضمن الحدود التي سمحت بها سياسات الانظمة القائمة ، تلك السياسة التي كانت تتراوح بين حدين : الاول هو الحيلولة دون نجاح المقاومة في احراز نصر ثوري ، والثاني الحد من محاولة سلطات عمان تصفية المقاومة لصالح الابقاء على وجود شكلي لمقاومة ذيلية ، ضعيفة ، تابعة ، عاجزة عمليا عن أن تشكل عقبة بوجه مخططات الانظمة الرامية الى التسوية مع العدو .

اليوم ، بعد المجزرة بتسعة شهور ، آن الاوان بالنسبة للمقاومة أن تستأصل من برنامجها وسياستها تلك الاوهام والاخطاء التي قادت الى الكارثة . وتلك هي المهمة الرئيسية التي تقع على عاتقنا ، والتي لن يكون ثمة من معنى لكل محاولات الخروج من الازمة الراهنة دون انجازها .

الفصل الثاني
بعد أيلول
مزيد من التراجع

لم تكن نكسة أيلول علامة تحول حاسم في ميزان القوى بين المقاومة والنظام الرجعي الاردني فحسب ، بل كانت بداية سلسلة من التحولات على صعيد المنطقة العربية بأسرها ، تتجه جميعا لصالح المعسكر الامبريالي – الصهيوني – الرجعي ولصالح القيادات اليمينية الميالة الى المساومة مع هذا المعسكر ضمن صفوف حركة التحرر الوطني العربية .

فلقد شهدت الفترة الممتدة من حزيران ١٩٦٧ ، حتى أيلول ١٩٧٠ تصاعدا في المد الجماهيري الثوري المناهض للصهيونية والامبريالية ، والذي مثلت المقاومة بؤرة تمركزه الرئيسية . ولقد ساهم هذا المد الثوري في تعزيز طاقة الانظمة الوطنية على الصمود بوجه الضغط الصهيوني – الامبريالي ودعم قدرتها على المساومة من أجل تسوية «مقبولة» على أساس التفسير المصري – السوفييتي لقرار مجلس الامن . الا أن هذا المد كان في الوقت نفسه يهدد بتجاوز الحدود التي تريدها له هذه الانظمة (كاداة ضغط للمساومة في الصراع مع المعسكر الصهيوني الامبريالي) والتحول الى تحرك شعبي عارم يعرض لخطر جدي توازنات المصالح القائمة في المنطقة لصالح الامبريالية .

وخوفا من تعاظم الحالة الثورية الى الحد الذي يعرض المصالح الامبريالية في المنطقة للانهيار ، سارعت الولايات المتحدة الاميركية الى بذل جهود جدية للخروج بتسوية للصراع العربي – الاسرائيلي وتقدمت بمبادرة روجرز التي شكلت مشروعا اجرائيا لتنفيذ قرار مجلس الامن . ولقد حذرت الجبهة الشعبية الديمقراطية من أن قبول مبادرة روجرز يعني « فتنمة » الحرب في المنطقة وتحويل الحرب الوطنية الى حرب أهلية في الجانب العربي . وجاءت أحداث أيلول لتؤكد صحة هذا التنبؤ .

بعد الحرب الاهلية في الاردن أصبح بامكان التحالف الاسرائيلي – الاميركي ، بعد التخلص من خطر الانتفاضة الجماهيرية الوشيكة في المنطقة ، ان يتحول من جديد الى موقف أكثر تعنتا . فاعلنت اسرائيل رفضها لمبادرة روجرز (بعد أن كانت قد قبلتها قبيل أيلول) ، وتخلت الولايات المتحدة نفسها عمليا عن هذه المبادرة ، وابتدأ هذا التحالف الامبريالي يسلط ضغطا متزايدا لدفع الانظمة العربية المعنية الى مزيد من التراجعات .

وعلى الرغم من اعلان اسرائيل رفضها للمبادرة الاميركية ، فان وقف اطلاق النار ، الذي تم على أساس هذه المبادرة ، جرى تمديده عدة مرات والى أجل غير مسمى . الى جانب ذلك أعلنت القاهرة لاول مرة في ردها على مذكرة يارينغ استعدادها للاعتراف باسرائيل وعقد معاهدة سلام معها . ولقد كان هذا يمثل تحولا خطيرا في الموقف المصري باتجاه التفسير الاميركي – الاسرائيلي لقرار مجلس الامن . وأعقب ذلك تنازل خطير اخر تمثل في القبول بمبدأ التسوية الجزئية لفتح قناة السويس مقابل انسحاب اسرائيلي جزئي من الضفة الشرقية للقناة ، بينما كان المفهوم المصري سابقا يقوم على التمسك بضرورة تطبيق قرار مجلس الامن كوحدة متكاملة .

وقد ترافقت هذه التنازلات مع تطورات خطيرة أخرى تضمنت تنامي الصراعات ، الى حد التصفيات ، بين الاجنحة المتعارضة داخل حركة التحرر الوطني الرسمية الحاكمة في بعض الاقطار العربية الى جانب انتهاج هذه الانظمة سياسة « الانفتاح » المتزايد على الغرب وعلى الانظمة الرجعية في المنطقة . كما تضمنت هذه التطورات تزايد أهمية الدور الذي تلعبه الانظمة الرجعية عموما (والمملكة العربية السعودية خصوصا) في تقرير أوضاع المنطقة ، بعد استعادتها التوازن الذي فقدته اثر حرب حزيران . ان هذه الانظمة ، وعلى رأسها النظام الحاكم في السعودية ، تنتهج سياسة منافقة مزدوجة من أجل تعزيز مواقعها وخدمة مصالح الامبريالية في المنطقة . فلقد كانت حتى وقت قريب تطلق صرخات الحرب الجوفاء وتزعم معارضتها للتسوية السلمية لتتستر بذلك على تنصلها من أي مساهمة جدية ، حتى ضمن اطار التضامن العربي الرسمي ، ازاء مسالة النضال ضد العدو الاسرائيلي ، مستخدمة هذا الموقف كاداة للضغط على الانظمة الوطنية بهدف اجبارها على التنازل و « الانفتاح » . والان ، بعد أن تحقق لها ذلك ، نجدها تدلي بدلوها في مساعي التسوية وتدعو الى الانفتاح على امريكا لاقناعها بالضغط على اسرائيل ، في نفس الوقت الذي تعارض فيه بشدة تسليط أي ضغط حقيقي على الامبريالية الاميركية من خلال مصالحها البترولية .

في مثل هذه الظروف من الانحسار الشامل للحركة الوطنية في المنطقة العربية ، تخوض الثورة الفلسطينية معركتها المتواصلة مع النظام الرجعي في الاردن . ولقد استفاد النظام من هذه الظروف من أجل تصعيد حملته ضد المقاومة والحركة الوطنية الاردنية ، منتقلا من أهداف مرحلية « متواضعة » نسبيا (كما عبرت عنها اتفاقيتا القاهرة وعمان) الى محاولة تحقيق الهدف النهائي لحملته : التصفية الشاملة للمقاومة .

لقد زج النظام الرجعي البلاد في حرب أهلية شاملة استمرت حتى الان أكثر من تسعة شهور وتخللتها سلسلة من المجازر البشعة من أجل انجاز هذا الهدف المشؤوم واستعادة سيطرته على مقدرات البلاد حتى على حساب تمزيق وحدتها الوطنية وتخريب اقتصادها وتحطيم قدرتها على مجابهة العدو الاسرائيلي الذي لا يزال حتى الان يحتل نصفها الغربي . وقد استهدف النظام من خلال ذلك فرض نفسه كممثل وحيد لشعب فلسطين والتمهيد لعقد صلح استسلامي منفرد مع العدو الاسرائيلي يتنازل بموجبه ، باسم شعبنا ، عن جزء كبير من ترابه الوطني ، مقابل تأمين مصلحته الانانية في استعادة سيطرته على قسم من الضفة الغربية المحتلة .

ان جميع هذه التطورات تتطلب من المقاومة ، ومن المجلس الوطني الجديد ، وقفة جادة لاعادة النظر في سلسلة من المسلمات الوهمية التي كانت تستند اليها سياستها في السابق ، بهدف التوصل الى تقييم جديد لمهماتها وصياغة أكثر صحة لبرنامجها النضالي ، تساعدها على الخروج من أزمتها الراهنة بموقف متماسك يساهم في ايقاف عملية التراجع العشوائي والتقدم نحو نهوض ثوري جديد .

الفصل الرابع
الوضع الراهن
في الاردن ومهماتنا

أولا : سياسة النظام الرجعي

كان الهدف المرحلي المباشر للسلطة الرجعية في أيلول انهاء حالة ازدواجية السلطة (التي كانت تعتمد على الشعب المسلح) وعزل المقاومة عن قواعدها الجماهيرية المسلحة . وقد خاض النظام معركته هذه تحت شعار « انصراف المقاومة الى مقاتلة العدو الاسرائيلي » دون أن تلتفت الى ما يجري وراء ظهرها ، بينما ينصرف هو بكل طاقاته الى قمع الجماهير ومصادرة حريات وسلاح الشعب . وقد جهد النظام حينذاك في الدعاية للمنطق الاقليمي الذي يفصل بين شعبي الاردن وفلسطين ، ويعترف بالمقاومة ككيان فلسطيني مستقل ، لا ايمانا بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، بل تبريرا لمنطق « سيادته » المطلقة على الضفة الشرقية ، تلويحا للمقاومة بمغريات « دولة فلسطينية » هزيلة في الضفة الغربية مقابل الالتزام الصارم بعدم التدخل في شؤونه « الداخلية » واطلاق يده في الضفة الشرقية بشكل كامل . وقد كان موقف النظام ، وفي هذه المرحلة التي أعقبت أيلول مباشرة ، يفترض وجود جانبين ، كيانين اردني يمثله النظام وفلسطيني تمثله المقاومة ، ويرحب بقبول التدخل العربي والوصاية العربية على تنظيم العلاقة فيما بينهما . وقد انعكس هذا الموقف في تعلق النظام باذيال اتفاقية القاهرة التي تشكل تعبيرا قانونيا دقيقا عن هذا الموقف وضمانة لعنصرية الرئيسين : سيادة النظام ، حرية العمل الفدائي في حدود القتال ضد اسرائيل متجاورين في ظل الرقابة العربية .

الا أن توازنا كهذا لم يكن قابلا للاستمرار . فالفرضيات التي يستند اليها كانت متناقضة مع الواقع ، كما أن ايقافه الصراع عند حد معين مسبقا كان افتراضا اصطناعيا . فمتى ما نشب الصراع في الحقيقة ، لم يكن ثمة بد من دفعه دون توقف الى نهاية أحد اقطابه : اما تصفية النظام الرجعي أو تصفية المقاومة . وقد كان النظام الرجعي يدرك ذلك جيدا . فلم يكن هذا الموقف بالنسبة له سوى هدف مرحلي ما أن يتم احرازه حتى ينطلق الى أهداف أخرى أبعد منالا . وقد أغرق بعض قادة المقاومة في سذاجة سياسية فائقة حين توهموا أن انجاز هذا الهدف من قبل النظام سوف يوفر امكانية جديدة للتعايش بينه وبين المقاومة . هؤلاء الاخوان ساعدوا ، من حيث لا يريدون ، على احراز النظام هدفه المرحلي هذا مما مكنه من الانطلاق نحو هدفه الابعد (تصفية المقاومة) خلال مدى زمني قصير نسبيا . فقد انجرفوا الى التسليم بالشعار الرئيسي الذي كان النظام يخوض معركته حينذاك تحت ظله : تفرغ المقاومة كاملا لقتال العدو الاسرائيلي . ولقد فعلوا ذلك خصوصا لانه ينسجم مع خطهم السياسي « الاصيل » الذي يدعو الى الالتزام الصارم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ذلك الخط الذي اضطروا الى التخلي عنه مؤقتا تحت ضغط الجماهير وضغط الاحداث قبيل أيلول . وزينت لهم ايديولوجيتهم الاقليمية الزائفة امكانية الوصول الى توازن دائم مع النظام في ظل التقيد الصارم باتفاقية القاهرة .

في تلك الفترة الحرجة ، تراجع هؤلاء القادة – نظريا وعمليا – عن مطلب « السلطة الوطنية » ، حتى بالشكل المخفف الفاتر الذي تبنوه قبيل أيلول . وتحت شعار « سيادة الدولة » جرى تسليم النظام مقاليد السلطة من جديد في المناطق المحررة . وتمكن النظام الرجعي بذلك من أن ينال بالسياسة ما عجز عن احرازه بالقتال . ومن خلال مزيج من الضغوط السياسية والحملات العسكرية المحدودة نجح النظام في أن يفرض تطبيق اتفاقية القاهرة على طريقته ولمصلحته .

الا أن التوازن الذي تعبر عنه اتفاقية القاهرة لم يكن ، وما كان بالامكان ان يكون ، سوى توازن مؤقت ، سوى مرحلة انتقالية من حالة ازدواجية السلطة الى تصفية المقاومة . لذلك فقد ابتدأ النظام يمهد لانجاز هذا الهدف الاخير ، ودخل مخططه مرحلة جديدة بعد مجازر جرش والسلط والوصيفة ، وبشكل خاص بعد مجزرة اربد .

في هذه المرحلة الجديدة انقلب البنيان « الايديولوجي » الذي اشادته دعاية النظام تبريرا لسياسته الانتقالية ، انقلب الى عكسه تماما . بات التركيز الان لفظيا على رفض المنطق الاقليمي والاصرار على وحدة الاردن بضفتيه ، مصحوبا بتمييز اقليمي بغيض بلغ أشده ضد الفلسطينيين . وأصبح النظام الان يرفض الاعتراف بكيان فلسطيني ويرفض التعامل مع المقاومة كطرف مستقل (الفرضية الاولى التي تقوم عليها اتفاقية القاهرة) . وأصبح يؤكد دعاويا (ويتصرف سياسيا على أساس) أن المقاومة والعلاقة معها هي شأن داخلي من شؤون الاردن ، ويرفض أية وصاية أو تدخل عربي في تنظيم هذه العلاقة (الفرضية الثانية لاتفاقية القاهرة) باعتبارها تدخلا في الشؤون الداخلية للاردن .

ولا شك أن البنيان الدعاوي الجديد الذي تلح عليه أجهزة اعلام النظام ، والموقف السياسي الذي يكمن خلفه ، يتضمن تناقضات منطقية فاضحة ، فاذا كان شعب فلسطين ، والمقاومة بالتالي ، جزء لا يتجزأ من الاردن ، والعلاقة بين المقاومة والنظام شأنا داخليا من شؤونه ، فلماذا اذن تطالب المقاومة بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية والتفرغ الكامل لمقاتلة العدو الاسرائيلي ؟ الا أن هذا التناقض ليس سوى تناقض ظاهري ، فالموقف الجديد (الدعاوي والسياسي) يعبر تعبيرا دقيقا عن حاجات النظام وأهدافه المادية . فهو في نفس الوقت الذي يسعى فيه الى الحفاظ على سيطرته على شعب فلسطين لضمان استعادة هيمنته على الضفة الغربية في حالة انسحاب اسرائيل منها ، يقاتل في الوقت نفسه (ومن أجل ضمان هدفه الاول بالذات) من أجل قمع شعب فلسطين واقصائه عن « التدخل » في تقرير مصيره وحرمانه من أي تعبير سياسي عن وجوده ، واخضاعه لاضطهاد أقليمي مجحف وشرس . ان موقف النظام الجديد هو تبرير دعاوي وسياسي لا بد منه للهدف النهائي الذي يسعى اليه النظام الهاشمي في المرحلة الراهنة : تصفية حركة المقاومة ، وفرض نفسه كناطق وحيد بلسان شعب فلسطين ، ومن ثم عقد صلح استسلامي منفرد مع العدو الاسرائيلي يتيح للنظام الهاشمي استعادة سيطرته على الضفة الغربية .

الا أن هذا التناقض ، مع ذلك ، يعطينا سلاحا ماضيا . فاذا كان النظام يعتبر المقاومة شأنا داخليا ، فان المقاومة ينبغي أن تعلن أن مطالبتها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية (فيما يتعلق بالاردن) لم يعد ثمة ما يبررها . واذا كان الاردن (ككيان سياسي بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم فيه) يتحمل المسؤولية الاولى في النضال من أجل الحقوق القومية لشعب فلسطين في استرجاع وطنه ، باعتبارها مسؤولية وطنية مباشرة (كما هي مسؤولية قومية عامة بالنسبة لسائر الاقطار العربية) ، فان المطلوب من الاردن بالتحديد أن يكون النظام الحاكم فيه متجاوبا مع متطلبات معركة التحرير وملبيا لها . هذه المتطلبات في ظروف التفوق الاسرائيلي الناجم عن الدعم الامبريالي (الاميركي خاصة) ، تتضمن بالدرجة الاولى التحرر من النفوذ الامبريالي سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وتسليح جماهير الشعب وتعبئتها للمعركة باطلاق حرياتها الديمقراطية وتأمين حقوقها ومطالبها المباشرة .

ولكن طبيعة النظام القائم وأهدافه السياسية تتناقض جذريا مع ضرورة تلبية هذه المتطلبات . فلقد زج النظام الهاشمي الرجعي البلاد في حرب أهلية مدمرة لا زالت جارية حتى الان ، من أجل ضمان وجوده ومصالحه الانانية على حساب المصلحة الوطنية للشعب والبلاد . لقد شن النظام حملته الدموية ضد المقاومة والشعب المسلح تحت شعار « التخلص من اخطاء الفدائيين » المزعومة واعادة « الامن والاستقرار والازدهار الاقتصادي » للبلاد . الا أن التطورات اللاحقة سرعان ما فضحت زيف هذه الادعاءات . فبدلا من بضعة أخطاء فردية ارتكبها هذا الفدائي أو ذاك ، أصبحت الجماهير تعاني يوميا من قمع ارهابي منهجي شامل بلغ في مداه أبعادا غير منطقية . ان جنود السلطة الملكية يسلكون عمليا وفق مبدأ ان كل فرد من أفراد الشعب عدو لهم ، و « مجرم » حتى تثبت براءته . فبالاضافة الى القصف المركز للمدن والمخيمات وحملات الاعتقال الجماعي ، والتعذيب البربري ، وانتهاك

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

المحرمات والمقدسات ، جعل النظام القائم من القمع والارهاب شرعة يومية دائمة . فانتشرت المئات من المخافر ومراكز المخابرات ونقاط التفتيش في كل مدينة وحي وشارع ، واصبح المواطنون يتعرضون للتفتيش والاهانة عشرات المرات يوميا واحتفظ بالالاف من خيرة المناضلين الوطنيين في السجون ، واستشهد العديد منهم تحت التعذيب . وبدلا من تسليح الشعب ، بذل النظام الحاكم كل جهوده من اجل نزع سلاح الشعب ، واستصدر من برلمانه المزيف قانونا يتضمن الحكم بالاعدام على كل من يحتفظ بالسلاح او الذخيرة .

وقاتلت السلطة الرجعية من اجل مصادرة كاملة لحقوق الجماهير الديمقراطية والطبقية التي انتزعتها في ظل ازدواجية السلطة ، والحكام قبضة الدكتاتورية الرجعية على البلاد .

وعلى الرغم من تشدق النظام الحاكم بالعمل من اجل التحرير ، فقد تم سحب الجيش بشكل كامل من مجابهة العدو المحتل، وتحويله الى اداة بوليسية لقمع الشعب وزجه في معركة دائمة ضد الجماهير واخضاعه اكثر فاكثر للسيطرة الامبريالية الامريكية في التسليح والتدريب .

وبدلا من الامن والاستقرار حصدت البلاد القلق الدائم والحروب الاهلية المستمرة والخراب الاقتصادي الشامل، والركود الكامل للحركة التجارية والانتاجية ، بالاضافة الى تمزيق وحدتها الوطنية وسيادة التعصب الاقليمي البغيض والاضطهاد الدائب للعمال والموظفين الفلسطينيين وتسريحهم الكيفي من وظائفهم واعمالهم .

ولقد ادت هذه السياسة بالضرورة الى احكام القبضة الامبريالية على البلاد من جديد ، من خلال المساعدات المالية والعسكرية الضخمة التي قدمتها الامبريالية الامريكية للنظام الهاشمي لدعم مواقعه في معركته الدائمة ضد الشعب ، مما ادى الى الخضوع الكامل للمخططات الامبريالية والدوران في فلكها .

ان الاهمال المطلق من جانب النظام للمعركة الوطنية ومتطلباتها يؤكد انه يسعى ويتجه الى عقد صلح استسلامي منفرد مع العدو الاسرائيلي يتنازل بموجبه ، باسم شعبنا ، عن حقه التاريخي في جزء من ترابه الوطني ، مقابل اعادة ضم الضفة الغربية واخضاعها لحكمه الارهابي الاسود بدلا من كابوس الاحتلال الاسرائيلي المطبق عليها الان.وتشير الدلائل الموثوقة الى ان هذا التوجه الهاشمي لم يعد مجرد مشروع ، بل انه قد تبلور على شكل اتفاق قائم بالفعل بين العرش واسرائيل يتم بموجبه عقد معاهدة صلح على اساس تدويل القدس وانسحاب اسرائيل من الضفة الغربية بعد اجراء تعديلات متبادلة في الحدود تتناول ضم بعض الاراضي في منطقة نابلس وجنين يعوض عنها باراض زراعية من منطقة بيسان .

ويبدو أن النظام العميل يؤجل اعلان اتفاقه هذا بانتظار الانتهاء من حملته الدموية الرامية الى تصفية المقاومة من جهة مما يتيح له تفادي نشوب معارضة وطنية منظمة عند اعلان خطوة الخيانة الوطنية التي يزمع الاقدام عليها ، وبانتظار تبلور مساعي التسوية الجزئية في قناة السويس من جهة اخرى الامر الذي يفسح امامه المجال للتنصل من التزاماته العربية وايجاد المبررات لخيانته الوطنية بدعوى تنصل الدول العربية الاخرى من المعركة الموحدة . ان النظام العميل ينتظر من التسوية الجزئية لفتح قناة السويس ان تحقق له غطاء سياسيا لتوجهه الاستسلامي نحو الصلح مع العدو ، كما شكلت الموافقة على مبادرة روجرز غطاء سياسيا لحملته الدموية ضد المقاومة والشعب .

اذا كان الاردن بضفتيه (كشعب وككيان سياسي) هو فلسطين ، وهو الذي يتحمل المسؤولية الاولى في التحرير كمهمة وطنية مباشرة (وذلك ما لا تكف عن تاكيده اجهزة اعلام لنظام القائم هذه الايام) ، فان هذا التاكيد ، الصحيح تماما من وجهة النظر الموضوعية ، يقود بوضوح الى نتيجة سياسية محددة : ان تصفية نظام الخيانة الوطنية القائم في عمان واقامة سلطة وطنية ديمقراطية مهمة مركزية لا بد من انجازها من اجل انقاذ قضيتنا الوطنية وتامين نجاح الثورة في انجاز مهمتها الستراتيجية الكبرى في تحرير الارض المحتلة والغاء الكيان الاسرائيلي .

ان انجاز هذه المهمة يتطلب بناء جبهة وطنية اردنية — فلسطينية مشتركة تتبنى برنامجا موحدا للنضال من اجل التحرير الوطني الكامل لفلسطين الى جانب انجاز مهمات التحرر الوطني الديمقراطي في الاردن، باعتبارهما مسالتين مرتبطتين جدليا وعضويا .

ثانيا : الجبهة الوطنية الاردنية

لقد اكدت الدورتان السابعة والثامنة للمجلس الوطني (وبشكل خاص الدورة الاستثنائية المنعقدة في عمان اب ١٩٧٠) اكدت وحدة النضال الوطني الاردني — الفلسطيني ، وتمسك المقاومة بتلاحم الشعب الاردني — الفلسطيني ووحدة مصيره الوطني المشترك . ان هذا التاكيد تعبير عن حقيقة موضوعية تستند الى عوامل تاريخية عدة .

الا ان مجرد الاعتراف بهذه الحقيقة التاريخية ليس كافيا . وتقع على عاتق المجلس الوطني الجديد مهمة استخلاص النتائج السياسية المنطقية التي لا بد من ان يقود اليها هذا الاعتراف . وعلى رأس هذه النتائج أن من حق المقاومة ، كحركة تحرير فلسطينية ، وكجزء لا يتجزأ بالتالي من الحركة الوطنية الاردنية — الفلسطينية ، من حقها ومن واجبها أن تتحمل مسؤوليتها الوطنية والثورية في النضال من أجل حل معضلات التحرر الوطني الديمقراطي في الاردن كشرط استراتيجي من أجل نجاح النضال لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني . ان التسليم بهذه النتيجة يلغي الى غير رجعة موضوعة « عدم التدخل في الشؤون الداخلية » كقاعدة لتنظيم العلاقة بين المقاومة والنظام العميل .

ولن يكون الغاء هذه الموضوعة سوى اعتراف بحقيقة واقعة . ذلك ان هذه الموضوعة قد الغاها بالفعل التطور الموضوعي للاحداث ، كما ان النظام العميل نفسه قد الغاها من جانب واحد .

ان الموقف الرسمي الراهن الذي يتبناه هذا النظام ، وتروج له اجهزة دعايته ، يقوم على اعتبار المقاومة والعلاقة معها شانا داخليا من شؤون الاردن ، انطلاقا من تاكيد وحدة الكيان الاردني — الفلسطيني . ولكن النظام لا ينطلق في موقفه هذا من ايمان حقيقي بهذه الوحدة الا بقدر ما تخدم مصالحه في صد ومقاومة « التدخل » العربي للحد من محاولاته لتصفية المقاومة ، وفي فرض نفسه كممثل لشعب فلسطين وناطق وحيد بلسانه .

ولكن النظام العميل ينسى انه اول من عمل على تمزيق الوحدة الاردنية — الفلسطينية عندما كان هذا الموقف يساعده في الاستحواذ على قاعدة جماهيرية بين ابناء الضفة الشرقية . كما ينسى النظام العميل ان موقفه الجديد يتناقض مع استمرار مطالبته المقاومة بعدم التدخل في شؤونه الداخلية ، الا اذا اريد اعتبار المقاومة ظاهرة عسكرية بحتة ، وفرقة غير نظامية ملحقة بجيشه المحترف ، بدل أن تكون حركة تحرر وطنية لشعب مضطهد .

الا ان المقاومة ينبغي ان ترفض هذا المصير بعزم وتصميم ، وان تصر على طبيعتها كحركة وطنية لتحرير شعب فلسطين . وفي ظروف اصرار النظام على اعتبارها « شانا داخليا » فان استمرار المقاومة بالتمسك بسياسة « عدم التدخل في الشؤون الداخلية » تعني بوضوح امتناعها عن التدخل بشؤونها الخاصة ، وتسليمها بحق النظام العميل في التكلم باسم شعب فلسطين ، ونفي طبيعتها كحركة تحرر وطني وقبولها بالتحول الى فرقة عسكرية خاصة تابعة لقيادة القوات الملكية المرتزقة .

وليس ثمة امام المقاومة مخرج من هذا المأزق سوى احد امرين : الاول هو التخلي عن مبدأ وحدة النضال الوطني الاردني — الفلسطيني ، وذلك يعني — بالاضافة الى تناقضه مع الحقيقة التاريخية الموضوعية — تبني المقاومة اتجاها انفصاليا لا يخدم في التحليل الاخير سوى اعادة ترتيب أوضاع المنطقة لصالح الامبريالية ، واطلاق يد النظام العميل في الضفة الشرقية ، والتخلي بالتالي عن شرط ضروري من شروط النجاح في نضال التحرير . أما المخرج الثاني فهو اعلانها أنه ، ازاء أصرار النظام العميل على اعتبار المقاومة شانا داخليا ، فان التزام المقاومة بقاعدة « عدم التدخل في الشؤون الداخلية » فيما يتعلق بالاردن لم يعد واردا ، وان من حقها وواجبها بالتالي أن تناضل ، باعتبارها جزء من الحركة الوطنية الاردنية ، من أجل أهداف ومهمات التحرر الوطني الديمقراطي في الاردن .

ان تردد بعض قيادات المقاومة في انتهاج هذا الطريق يعود ، جزئيا ، الى تخوفها من أن يؤدي ذلك الى تعكير علاقاتها بالانظمة العربية التي تشارك النظام الهاشمي العميل في اعتبار المقاومة ظاهرة عسكرية بحتة للضغط على اسرائيل ، وان كانت لا تشاركه دوافعه الاقليمية في تصفيتها (الان وقبل التسوية) من اجل احتكار حق تمثيل شعب فلسطين . ولا ريب أن هذه القيادات سوف تبرر ترددها بحجة ان الاعلان عن تخلينا عن قاعدة « عدم التدخل » في الاردن سوفيحرمنا من امكانية استخدام « الضغط العربي » للجم اندفاع النظام العميل نحو تصفية المقاومة . الا أن هذا مجرد تبرير ، وليس هو الدافع الحقيقي . فضلا عن ذلك فهو تبرير متهافت . فلقد كشفت التجارب أن هذا « الضغط » ليس الا عاملا هامشيا يتضاءل دوره باضطراد في جو التراجع و « الانفتاح» على الرجعية الذي يسود عموم المنطقة (سنتابع مناقشة هذه النقطة بتفصيل اكبر في مكان لاحق) . ويبقى العامل الحاسم هو النضال الجاري على ارض الاردن . فحين انتكست المقاومة في الاردن ، تزعزعت مكانتها وضعف نفوذها وتاثيرها في عموم المنطقة . وحين انتصر النظام العميل مؤقتا في صراعه مع المقاومة في الاردن ، استطاع أن يصد بسهولة كل محاولات الضغط العربية .

واذا كان العامل الحاسم هو النضال الجاري في الاردن ، فان متطلبات هذا النضال وضرورات شحذ الاسلحة السياسية التي تمكننا من تحقيق النصر فيه هي التي ينبغي ان يكون لها الدور الحاسم في رسم مواقفنا وسياساتنا .

فالحقيقة الحاسمة هي انه ازاء اصرار النظام على اعتبار المسالة الفلسطينية مسالة داخلية ومصادرة حق تمثيل شعب فلسطين ، يصبح التزام المقاومة بسياسة « عدم التدخل » في شؤونه الداخلية امتناعا عن التدخل في القضية الوطنية لشعبفلسطين وتخليا خيانيا عنها . ان الاكتفاء بالدعاية المحضة ضد حق النظام الهاشمي في تمثيل الشعب الفلسطيني لا يحل شيئا . فالحقيقة تبقى أن هذا النظام يمتلك السلطة في الدولة التي ينتمي اليها ، كمواطنين اصليين ، غالبية الفلسطينيين الان . وهو بذلك يمتلك القدرة على مصادرة هذا الحق بغض النظر عن رفضنا واحتجاجنا واستنكارنا .

ازاء هذا الوضع فان المقاومة ، وكافة فصائل حركة التحرر الوطني الفلسطينية ، ممثلة في مجلسها الوطني المجتمع الان ، ينبغي ان تعلن بوضوح أن قواها العاملة في الاردن هي جزء لا يتجزأ من الجبهة الوطنية الاردنية، وانها ستضع كافة هذه القوى دون تحفظ تحت تصرف هذه الجبهة عند قيامها . كما ينبغي ان تاخذ هذه الفصائل على عاتقها مهمة المبادرة من أجل بناء هذه الجبهة باعتبارها مهمة رئيسية من مهمات نضالها في الساحة الاردنية — الفلسطينية .

ان الجبهة الوطنية الاردنية هي الاداة الرئيسية والسلاح الفعال لنضال شعبنا من أجل تحرير الاردن من سلطة النظام العميل واقامة سلطة وطنية ديمقراطية تعبيء طاقات البلاد بكاملها من أجل صبها في معركة التحرير وتامين مستلزمات النصر في مجابهة ودحر العدو المحتل .

وهي لذلك ينبغي أن لا تعامل كمهمة هامشية ، أو كشعار تكتيكي يستهدف احراج النظام العميل وتسليط الضغط عليه من أجل بعض المكاسب القصيرة الامد : ان بعض القيادات الوطنية التي تعلن في ظروف احتدام الصراع مع النظام تمسكها وايمانها بالجبهة الوطنية الاردنية ، بل وتصل الى حد اختراع جبهة وطنية لا وجود لها فعليا ، ترتكب خطا كبيرا اذ تعود الى التعامل بفتور مع مهمات بناء هذه الجبهة ، بل والتهرب من مسؤولياتها ازاء هذه المهمات بمجرد أن تلوح فرصة جديدة للتعايش المؤقت مع النظام من خلال « وساطة » عربية أو غيرها . ان هذا الموقف يعبر عن استمرار سياسة التضحية بمتطلبات النضال الثوري الجاد في سبيل اهداف وهمية أو قصيرة الامد . كما انه يعبر عن التمسك بسياسة تنصل المقاومة تجاه مسائل التحرر الوطني الديمقراطي في الاردن، ومتابعة العمل ضمن اطار صيغة « عدم التدخل » المشؤومة ومحاولة التلويح بالجبهة الوطنية الاردنية كسلاح للضغط على النظام العميل دون قطع خط الرجعة على امكانية التوصل الى مساومة جديدة معه ، ودون تعريض علاقاتها العربية الرسمية للتازم .

ان المرحلة الخطيرة الحاسمة التي وصلت اليها قضيتنا الوطنية ، والهوة السحيقة التي جرت البلاد اليها سياسة النظام العميل ، لم تعد تنسجم مع أسلوب رسم السياسات على طريقة رقصة الفالس : خطوة الى الامام وخطوتان الى الوراء . وان على حركة المقاومة ان تنبذ وتدين بوضوح اتجاهات التردد والمساومة التي قادت الى الكارثة في ايلول ، والتي لم ولن ينجم عنها سوى الكوارث المتتابعة بعد ايلول .

ثالثا — مهمات التحرر الوطني الديمقراطي في الاردن وبرنامج الجبهة الوطنية

ان المهمة الستراتيجية المركزية التي تجابهها الثورة في الاردن في مرحلتها الراهنة هي مهمة تصفية سلطة النظام العميل واقامة سلطة وطنية ديمقراطية تمثل تحالف طبقات الشعب الوطنية المعادية للامبريالية والصهيونية والرجعية . ومقابل سياسة القمع والارهاب والتعصب الاقليمي والتخريب الاقتصادي والخيانة الوطنية التي ينتهجها النظام العميل يترتب على السلطة الوطنية الجديدة أن تضطلع بانجاز برنامج ثوري بديل يضمن اقصى درجات التعبئة لطاقات الشعب والبلاد من أجل صبها في حرب شعبية طويلة الامد لا تتوقف الا بالتحرير الكامل للارض المحتلة (منذ ١٩٤٨) ، كما يضمن انجازا جذريا لمهمات الثورة الوطنية الديمقراطية التي تضمن توفير مستلزمات النصر الوطني الحاسم والتي تتمثل في :

١ — تحرير البلاد من النفوذ الامبريالي والغاء المصالح الاستعمارية وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الامبريالية التي تدعم العدوان الاسرائيلي وتساند مطالب اسرائيل التوسعية .

٢ — فك ارتباط اقتصاد البلاد مع السوق الراسمالية العالمية واعادة بناء الاقتصاد الوطني في ظل التحرر الاقتصادي الكامل وبالتعاون مع الدول الاشتراكية بشكل يضمن تلبية مستلزمات الحرب الوطنية طويلة الامد (انتهاج سياسة التقشف ووقف عمليات الرشوة والاثراء غير المشروع تحت ستار « مساعدات دعم الصمود » ، الاتجاه نحو التصنيع السريع بقيادة قطاع عام قوي يسيطر على الصناعة الكومبرادورية والتجارة الخارجية والبنوك) .

٣ — تلبية المصالح المعاشية المباشرة للجماهير العاملة بزيادة الاجور بشكل يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة ، ومحاربة البطالة وتعبئة القوى الانتاجية العاطلة لتامين مستلزمات الصمود .

٤ — تحرير الجماهير الفلاحية في الريف من التقاليد القبلية ومن استغلال كبار ملاكي الارض وتجار المدن وتصفية الاقطاع والغاء ديون المرابين وتنفيذ اصلاح زراعي جذري .

٥ — ايقاف عمليات القمع والارهاب الاسود ، واطلاق الحريات الديمقراطية والغاء جميع القوانين التي تحد من حق الجماهير في التنظيم النقابي والسياسي والاجتماع والنشر ، واطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين .

٦ — تسليح وتدريب الجماهير الواسعة وتنظيمها في كتائب الميليشيا .

٧ — تطهير الجيش من الخونة والرجعيين وعملاء الاستعمار باعادة تنظيمه على اسس ديمقراطية عصرية تؤهله للعب دوره كطليعة نظامية للشعب المسلح ، وتامين السلاح من دول المعسكر الاشتراكي وكافة الدول الصديقة المعادية للامبريالية وحل اجهزة القمع من أمن ومخابرات .

٨ — انتهاج سياسة عربية ثورية تسعى الى تحقيق الوحدة العربية بمضمون ديمقراطي شعبي والتضامن الوثيق مع كافة القوى الثورية المعادية للامبريالية في النضال ضد العدو الصهيوني المشترك .

٩ — توثيق العلاقات مع دول المعسكر الاشتراكي وانتهاج سياسة خارجية تقدمية .

١٠ — الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والغاء كافة مظاهر التعصب والتمييز الاقليمي وتحقيق المشاركة على قدم المساواة بين الشعبين الاردني والفلسطيني في تقرير كافة جوانب الحياة في البلاد ، والالتزام برفض الحلول الاستسلامية بما فيها محاولات الصلح المنفرد وقرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين ثاني ١٩٦٧ ، وشن حرب شعبية طويلة الامد لانجاز التحرير الشامل .

الا أن انجاز هذه المهمة الستراتيجية انطلاقا من الوضع الراهن ، يتطلب الاضطلاع بالنضال من أجل سلسلة من المهام المرحلية المباشرة التي تضمن تعبئة وتجنيد كافة القوى الوطنية القادرة على انجاز هذا البرنامج الاستراتيجي . ان أولى هذه المهام الراهنة المباشرة تتلخص في صد هجمة النظام العميل والبدء بتراكم القوى من أجل تجاوز مرحلة الانحسار الثوري . وضمن هذا الهدف المباشر ، تحتل مكانا مركزيا مهمة بناء الجبهة الوطنية الاردنية التي ينبغي أن تضم كافة فئات وطبقات الشعب المعارضة للنظام الرجعي متحدة على أساس برنامج حد أدنى يضمن انتشال البلاد من الهوة السحيقة التي وصلت اليها بسبب اصرار النظام القائم على تغليب مصالحه الانانية ووضعها فوق مصالح الوطن والشعب . ان برنامج الحد الادنى ، الذي ينبغي أن تقوم على أساسه الجبهة الوطنية يجب أن يتضمن النضال من أجل حكم وطني ديمقراطي قادر على اعادة الوحدة الوطنية للبلاد ومعالجة الاثار المدمرة التي قادت اليها سياسة الحكم القائم الهوجاء وذلك بالعمل على :

١ — ايقاف الارهاب القمعي الاسود واطلاق الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب ،وتحريم أساليب التعذيب واحترام كرامة المواطنين واطلاق سراح كافة المعتقلين والسجناء الوطنيين .

٢ — اقصاء حكومة الجلادين واعداء الشعب .

٣ — عزل ومحاكمة كافة العملاء والمجرمين بحق الشعب .

٤ — الاعتراف بحق الجماهير في حمل السلاح وفي الانتظام في صفوف الميليشيا ، واطلاق حرية المقاومة وحقها في التحرك السياسي والعسكري والاعلامي والمالي دون قيود .

٥ — انهاء التعصب الاقليمي الاسود وايقاف سياسة الاضطهاد المسلطة ضد الفلسطينيين والغاء التمييز الاقليمي في أجهزة الدولة وتحريم التسريح الكيفي للعمال والموظفين .

٦ — تطهير الجيش من العملاء وجلادي الشعب والتوقف عن استخدامه كاداة بوليسية لقمع الشعب واعادته الى واجبه الطبيعي الشرف في مجابهة العدو وفك ارتباطاته بالامبريالية وتسليحه من المعسكر الاشتراكي وسائر الدول الصديقة .

٧ — نبذ سياسة الخضوع للامبريالية والانعزال العربي ، وانتهاج سياسة خارجية عربية تقدمية واحياء الجبهة الشرقية .

٨ — فضح كافة المحاولات السرية التي اقدم عليها النظام العميل لعقد صلح استسلامي منفرد مع العدو الاسرائيلي ونشر كافة الوثائق السرية المتعلقة بهذا الشان ، والالتزام برفض جميع الحلول الاستسلامية والتصفوية.

٩ — ايقاف سياسة التخريب الاقتصادي وتلبية المطالب المعاشية الملحة لطبقات الشعب الكادحة .

ان بناء الجبهة الوطنية الاردنية ومباشرة نضال فعال تحت لوائها من أجل هذه المهام الملحة ، سيشكل خطوة كبيرة الى الامام على طريق تجاوز الانقسام الاقليمي وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب الاردني — الفلسطيني وحرمان النظام من فرصة تضليل الفئات الوطنية من ابناء الضفة الشرقية والارتكاز اليهم كقاعدة جماهيرية في حربه الشرسة ضد المقاومة وسوف يساهم بالتالي في كسر حدة الهجمة الرجعية ووضع حد لعملية الانحسار الثوري .

رابعا — الانقسام الاقليمي ، جذوره ، سبل تجاوزه

تكتسب معضلة الانقسام الاقليمي اهمية خاصة لدى مناقشة الاوضاع الراهنة وبشكل خاص النضال الوطني في الاردن.فلقد نمت هذه المشكلة ، بعد أيلول بشكل خاص واكتسبت احجاما عملاقة تضع عقبات حقيقية في وجه النضال الوطني المشترك . وتبلور هذا الانقسام مؤخرا حتى شكل نزعتين متناقضتين لكل منهما انصارها وجماهيرها الواسعة : زعزعة التعصب الاقليمي الشرق — اردنية ، والنزعة الانفصالية الفلسطينية . ان مجرد تاكيد الصيغ العامة عن ضرورة الوحدة الوطنية ووحدة المصير المشترك لم يعد يجدي بعد ذاته في معالجة هذه الظاهرة . فكلا النزعتين تتلاءم جيدا مع هذه الصيغ العامة وتتكيف معها وتستخدمها لتبرير اهدافها الخاصة . ولا بد لمعالجة هذا الانقسام من الاعتراف بانه يستند الى اسس مادية لا مناص من فهمها وتحليلها من أجل اكتشاف سبل تجاوزها والقضاء عليها .

ان هذا الانقسام الذي يتخذ مظهرا اقليميا، يجد جذوره في اختلاف الدور الاجتماعي — الانتاجي الذي تلعبه كل من المجموعتين البشريتين وتباين تركيبهما الطبقي . فلقد كان الهرم الاجتماعي الشرق — أردني يرتكز الى استمرار بقايا أساليب الحياة والانتاج ما قبل الرأسمالية الاشد تخلفا ، حيث تكون قمة هذا الهرم من الاقطاع والارستقراطية العشائرية وفئة تجارية طفيلية نمت من صفوفها فيما بعد شريحة رأسمالية كومبرادورية ، بينما تتكون قاعدة هذا الهرم من البدو والمزارعين وشريحة ضيقة من الحرفيين والبورجوازية الصغيرة في المدن . وكان هذا التكوين الاجتماعي يمارس نشاطات انتاجية محدودة وضيقة (تربية الحيوانات ، زراعة شحيحة وتجارة محدودة) . الا أن انهيار أسس الاكتفاء الذاتي المنغلق الذي كانت تقوم عليه حياته في الماضي هذا الانهيار الذي تسارع بشكل خاص بعد ضم الضفة الغربية، تقابله من الجهة الاخرى مزاحمة قوى الانتاج الرأسمالية الناهضة والاكثر عصرية التي كان يمثلها التكوين الاجتماعي الفلسطيني (*) هذان العاملان دفعا بالمجموعة البشرية الشرق — أردنية الى البحث عن موارد جديدة للعيش والرزق تمثلت بالدرجة الاولى في الاعتماد على الانفاق الحكومي والانخراط في أجهزة الدولة والجيش خاصة . ولقد استطاع العرش الهاشمي أن يوفر لها هذا المخرج ، الا أنه تمكن من ذلك فقط بفضل المساعدات الامبريالية التي كان ينالها بسبب الدور الخاص الذي يلعبه في الحفاظ على توازن المصالح الامبريالية في المنطقة : دوره كصمام أمن للوجود الاسرائيلي ، دوره كاداة لقمع الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته الوطنية ، ودوره ككتلة عازلة تحول دون انتشار لهيب النزاع العربي — الاسرائيلي لتنوير مجموع المنطقة، بالاضافة الى الخدمات المجانية التيكان يقدمها في التآمر المباشر على حركة التحرر الوطني والانظمة التقدمية في المنطقة .

ومع بروز المقاومة وتنامي سلطتها في الاردن (وبشكل خاص بسبب كونها قد طرحت نفسها كحركة ذات اهتمامات فلسطينية بحتة) وجد هذا التكوين الاجتماعي الذي يعتمد على امتيازه الاقليمي في أجهزة السلطة كمصدر رئيسي للعيش ، وجد أن المزاحمة الفلسطينية قد ابتدأت تهدده في هذا المصدر .

وقد قبضت الرجعية الحاكمة وعصاباتها الفاشية المأجورة على هذه الفرصة لتقدم تعبيرا ايديولوجيا زائفا لهذه الحاجة المادية متمثلا في نزعة التعصب الاقليمي التي تستهدف تجنيد هذا التيار لخدمة سياسة النظام الحاكم . وقد وجدت هذه النزعة تعبيرا عنها في الشعارات التي تدغدغ الرغبة في التخلص من الفلسطينيين (فلسطيني ما بدنا نشوف) مقترنة من الجهة الاخرى بادانة اي اتجاه انفصالي فلسطيني (تسقط الدولة الفلسطينية المسخ) . على الرغم من التناقض الظاهري بين الشعارين ، الا انهما يعبران في الحقيقة عن حاجة مادية واحدة : التخلص من مزاحمة الفلسطينيين والاستئثار بموقع ممتاز على حسابهم في أجهزة السلطة ، وفي نفس الوقت الاستمرار في القبض على زمام القضية الفلسطينية كمنفذ للحصول على المساعدات الخارجية التي تكفل استمرار دوران عجلة جهاز الدولة كمصدر عيش رئيسي .

ان هذا الموقف المتناقض ليس الا تعبيرا شعبيا (دارجا) عن تناقضات سياسة النظام نفسه ، اعتبار المقاومة شانا داخليا وتحريم تدخلها في الشؤون الداخلية ، ابادة الشعب الفلسطيني وفي نفس الوقت ادعاء الحق في التكلم باسمه ، حرمان الفلسطينيين من حقوقهم كمواطنين في الدولة وفي نفس الوقت ادانة أي توجه بين صفوفهم لتشكيل دولة مستقلة ، الخ ... أي بعبارة اخرى : خنق الدجاجة الذهبية ومطالبتها بالاستمرار في وضع البيض الذهبي .

الا ان هذا الحل الذي تقدمه الرجعية الحاكمة للازمة التي تعيشها جماهير الضفة الشرقية ليس سوى حل وهمي . ذلك ان الحل الحقيقي الوحيد هو في انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية وتحطيم النظم الاقطاعية والقبلية وبناء الاقتصاد الوطني على اسس انتاجية متماسكة ودمج الجماهير الكادحة الشرق — اردنية في عجلة الانتاج . وبدون ذلك فان سياسة النظام الرجعي لن تقود الا الى مزيد من الخراب والتدمير الذي ستصل اثاره السلبية في النهاية لتصيب أبناء الضفة الشرقية انفسهم .

فضلا عن ذلك فان سياسة التعصب الاقليمي أو الاستئثار بموارد الدولة تشكل حلا للازمة الشرق — اردنية فقط حين تتوفر مصادر التمويل الخارجي التي تتوقف في النهاية على الدور الخاص الذي يلعبه النظام الهاشمي في طمس القضية الفلسطينية . الا أن هذه السياسة نفسها التي لم يعد بالامكان انجاز أهدافها الا بوسائل القمع الجماعي للفلسطينيين ، تقود في النهاية الى اضعاف قدرة النظام على تادية هذا الدور وفضح زيف ادعائه بتمثيل شعب فلسطين . وهكذا فان سياسة تقوم على هذا التناقض لا بد في النهاية من ان تحفر قبرها بيدها .

ان الرجعية الحاكمة تحاول الخروج من تناقضاتها بتسعير حمى التعصب الاقليمي وتصعيد حملة الاضطهاد والتمييز المضادة للفلسطينيين . فهي تقدم على تسريح العمال

* لا يغير من صحة هذا التقييم النسبة الكبيرة من البروليتاريا الرثة واللاجئين المعدمين العاطلين عن الانتاج بين صفوف الفلسطينيين. ذلك أن تشكيل هامش واسع من البروليتاريا الرثة وجيش العاطلين الاحتياطي هو ظاهرة ملازمة لاي مجتمع رأسمالي حديث التكوين ، يكثف من هذا الميل الظروف الخاصة الناجمة عن النزوح والتشرد القومي بسبب الاستعمار الاستيطاني الصهيوني . اضافة الى ذلك فان الحديث يدور هنا بشكل خاص عن المقارنة النسبية للدور الانتاجي الذي يلعبه كل من التكوينين البشريين ، وليس عن التقييم المطلق لدرجة تقدم كل منهما .

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

والموظفين والجنود والضباط الفلسطينيين بالجملة ،وتشن حرب ابادة شاملة ضدهم وتغلق سبل العيش والعمل في وجوههم ، وتشردهم بعد هدم مخيماتهم ، وتشن حملة اضطهاد وتنكيل جماعي ضدهم .

الا أن هذه السياسة الاقليمية العمياء بحد ذاتها تولد لدى الجماهير الفلسطينية ردود فعل انفصالية عنيفة . ان النزعة الانفصالية هي التعبير العفوي ، ضمن مستوى الوعي الجماهيري الراهن ، عن رغبة الجماهير الفلسطينية في الخلاص بأي ثمن من العذاب اليومي الذي أصبح يضمنه خضوعها للنظام القائم .

وازاء احجام المقاومة عن التبني الرسمي لمهمة اسقاط النظام وازاء تنصلها تحت شعار « عدم التدخل » من النضال في سبيل الحقوق الراهنة للشعب الفلسطيني في الاردن ، بل وراء فقدان الجماهير الثقة بقدرة المقاومة — بعد أيلول — على انجاز هذه المهمة في المدى القريب فان الانفصال يبدو لها المخرج الوحيد. وتقبض البرجوازية الفلسطينية بدورها على هذه الفرصة لتقدم لهذه النزعة هدفا سياسيا يبدو سهل المنال : « الدولة الفلسطينية » .

ولكن كما تقدم الرجعية الهاشمية حلا وهميا لمأزق الجماهير الشرق — أردنية ، كذلك فان المخرج الذي تقدمه البرجوازية الفلسطينية ليس الا حلا وهميا ، وتعبيرا مشوها عن حاجة مادية مشروعة .

فالدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين ، أي على أرض الضفة الغربية بالتحديد ، لن تشكل حلا جديا ، ولا حتى مؤقتا ، للعذاب اليومي الذي يعاني منه شعب فلسطين .

أولا :

لانها لن توفر الموارد المادية ولا الاتساع الجغرافي اللازمين لاستيعاب اغلبية الفلسطينيين ،الامر الذي سيضطرها مرة ثانية الى الوقوع بين براثن الامبريالية والخضوع لمخططاتها وبالتالي التنازل عن الحق التاريخي لشعب فلسطين في كامل ترابه الوطني .

ثانيا :

لانها لن تملك القدرة على صد ضغوط الاستعمار الصهيوني التوسعية من جهة واستفزازات النظام الهاشمي العميل من جهة ثانية .

ثالثا :

لان من المستحيل عمليا وموضوعيا أن تتم عملية تهجير شاملة في الامد القريب لمعظم الفلسطينيين من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية ، وبذلك تبقى مشكلة مئات الالوف من الفلسطينيين في الضفة الشرقية دون حل .

ان على حركة المقاومة أن تؤكد من جديد معارضتها لشعار « الدولة الفلسطينية » باعتباره حلا زائفا للمشكلة المباشرة التي تعاني منها الاغلبية الفلسطينية في الاردن . وعليها بالتالي ، ان تؤكد رفضها لكافة التطبيقات العملية الآنية لهذا الشعار الوهمي كمشاريع اقامة حكومة فلسطينية في المنفى وغيرها .

وعليها ان تؤكد ان الحقوق القومية لشعب فلسطين لن تتحقق كاملة الا عند سحق الكيان الاسرائيلي وتحرير كامل ترابنا الوطني .

وعليها أيضا أن تؤكد من جديد صحة مقررات المجالس الوطنية السابقة ، بشأن التمسك بوحدة الضفتين واعتبارها وحدة قومية مقدسة .

هذا كله ضروري ، الا انه ليس كافيا على الاطلاق

فالاكتفاء بالدعاية ضد « الدولة الفلسطينية» لن يحول دون التفاف الجماهير حولها وهي تدفع الى ذلك دفعا بفعل سياسة النظام . والنضال من أجل الحقوق القومية الكاملة لن يحول دون ضمان الحق الآني للفلسطيني في أن يعيش ويعمل كمواطن وكانسان . ان الاكتفاء بترديد المبادىء الصحيحة بشكل عام لن يقدم حلا للمعضلات اليومية التي يثيرها الصراع .

فضلا عن ذلك ، فان الاكتفاء باعلان التمسك بوحدة الضفتين ، والتزام الصمت حول مسألة اسقاط النظام الرجعي القائم ، تعني عمليا دعوة الجماهير الى الخضوع لهذا النظام الى الابد . ان هذه الدعوة تخدم وتبرر سياسة النظام العميل الرامية الى مصادرة الحق في تمثيل شعب فلسطين وعقد صلح استسلامي باسمه مع العدو الاسرائيلي يتنازل بموجبه عن حق شعبنا في كامل ترابه الوطني مقابل اعادة اخضاع الضفة الغربية لحكمه الارهابي الاسود .

الا ان من واجب حركة المقاومة ، في هذا الظرف بالذات ، أن تبرهن انه ليس قدرا محتما على شعبنا ان يقع بين مطرقة اسرائيل وسندان الرجعية الهاشمية ، ولا بد ان يبقى الى الابد كالمستجير من رمضاء الاحتلال بنار الارهاب الرجعي . ان من واجب حركة المقاومة أن تقدم للجماهير املا جديدا ، طريقا جديدا يشحذ ويعبىء طاقاتها للنضال ويفند الاوهام الانفصالية في اذهانها .

ان على حركة المقاومة أن تؤكد ان نفس محاولة النظام الرجعي عقد الصلح الاستسلامي مع العدو ستنقلب وبالا عليه وستفجر امكانيات ثورية هائلة ، محليا وعربيا ، تسمح بالقضاء عليه وتصفيته . عليها ان تعلن ان نظام الخيانة الوطنية اذ يجرؤ على توقيع صك الاستسلام فانه سيوقع بذلك صك اعدامه .

ان نضالنا من أجل اعادة وحدة الضفتين مرتبط بشكل لا يقبل الانفصام بالنضال من أجل اسقاط النظام العميل واقامة نظام وطني ديمقراطي . وفي حالة زوال كابوس الاحتلال عن الضفة الغربية ، فان شعبنا لن يسمح باعادة اخضاعها لارهاب نظام الخيانة الوطنية ، بل سيوطد فيها منطقة محررة تخدم كقاعدة ارتكاز ثورية للنضال من أجل اسقاط النظام العميل واقامة سلطة وطنية ديمقراطية لعموم الاردن كخطوة ضرورية من أجل متابعة النضال المسلح لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني والغاء الكيان الاسرائيلي .

خامسا — ماذا تعني الان الحقوق الوطنية (القومية) لشعب فلسطين؟ وما هي المهام السياسية الراهنة لحل هذه المسألة ؟

تحت سيطرة الرجعية وارهابها واضطهادها الاقليمي للشعب الفلسطيني ومنظماته الوطنية ينمو ويتغلغل الميل الانفصالي العفوي بين صفوف قطاعات واسعة من الجماهير الفلسطينية في الضفتين ، كرد فعل مباشر وعفوي ضد قمع الرجعية ومذابحها وسجونها ، وكحل آني ومباشر تضطر الجماهير مرغمة الى تعليق الآمال عليه من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية وتضحياتها ، لانها تدرك بحسها العفوي أن هذا السلاح هو السلاح السياسي الوحيد المتوفر لها الان حتى ترد للرجعية الصفعة بصفعة مثلها . ان الاكتفاء في مجابهة هذا الميل الانفصالي العفوي ، بموقف التجاهل والتعامي عن الحقائق او بطرح المبادىء المجردة والاهداف البعيدة الامد (وحدة الضفتين ، التحرير من البحر الى النهر) ، أو باتخاذ موقف الاستنكار والادانة والرفض ، هذا الموقف ليس فقط غير كاف وعاجز عن تفنيد الاوهام الانفصالية ، بل هو أيضا رضوخ لعملية الابتزاز السياسي التي يمارسها النظام وتبرير لسياسته القمعية .

ان من يرفض شيئا لا يقدم أي حل الا اذا قدم البديل عن الرفض ، والبديل المطلوب ليس فقط ترديد المبادىء المجردة ، بل أيضا وبالدرجة الاولى طرح المهام الآنية والراهنة التي تكفل تنفيذ هذه المبادىء في الامد البعيد. لقد القى النظام العميل القفاز بوجه المقاومة وحدد من جانبه طبيعة المعركة واهدافها السياسية بوضوح كامل . انه يقوم منذ الان ومقدما باضطهاد الشعب والعمل على تصفية المقاومة حتى يتمكن من استعادة الضفة الغربية واخضاعها من جديد لسياط جلاديه بعد وصوله الى حل استسلامي مع العدو . فما هو الرد الذي تقدمه المقاومة لجماهيرها ، من أجل اعادة القفاز الى وجه العدو الرجعي هذا هو السؤال الحاسم .. لنقل كلمتنا بوضوح وجرأة لان استمرار التعامي عن الحقائق وسياسة الهروب والتجاهل للمسائل الراهنة لن يؤدي في النهاية الا الى انتصار مخططات الرجعية وتنفيذها بنجاح ، لان الرجعية تعرف جيدا ما تريد ، وتقاتل شعبنا بجنون فاشي مطبق ووحشية ليس لها مثيل حتى تصل الى ما تريده .

ان الاساس في نشوء الميل الانفصالي العفوي لدى الجماهير ، هو فقدان الامل في نصر قريب ومباشر ، يمكن تحقيقه في مرحلة الانحسار الثوري النسبي وتصاعد القمع ، مما يولد ردة سياسية وايديولوجية بين صفوف قطاعات واسعة من شعبنا . وتتكثف خيبة الامل هذه بشكل خاص عندما تجد الجماهير ان الحركة الوحيدة التي تعلق عليها آمالها في الخلاص من هذا النظام العميل وقمعه الوحشي الشامل ، هذه الحركة ، أي المقاومة ، لا تزال تتنصل رسميا من مهمتها هذه تحت شعار « عدم التدخل في الشؤون الداخلية » وتكتفي بترديد الحلول العامة والبعيدة الامد دون تحديد لمهمات راهنة وسبل انجازها . هذا الوضع يقلل من ثقة الجماهير بامكانية الخلاص من الارهاب الرجعي فتلجأ الى الهروب منه الى الانفصال . وبالرغم من أن هذا الحل يقدم حلا وهميا للمعضلة التي يدعي معالجتها ، الا انه يشكل تعبيرا عفويا عن الطموح المشروع لاوسع الجماهير الفلسطينية من أجل التخلص بأي ثمن من سياسة القمع والارهاب الجماعي والاضطهاد القومي والتعصب الاقليمي الذي يسلطه عليها النظام الرجعي. وبهذا المعنى فان هذا التيار يكتسب مضمونا ثوريا عفويا من حيث الجوهر . واذا كانت البورجوازية الفلسطينية تستغل هذا الطموح المشروع لتحاول امتصاصه في طرق ومسارب تؤدي في التحليل الاخير الى نتائج رجعية ، فان هذا لا ينفي مضمونه الثوري الجوهري ، ذلك أن البورجوازية تتمكن من ذلك فقط بسبب غياب أي مخرج آخر تستطيع الجماهير من خلاله أن تعبر عن طموحها المشروع . ان شعارات الانفصال و « الدولة الفلسطينية » ليست بالنسبة لهذه الجماهير منفذا بحد ذاتها بقدر ما هي سلاح للنضال ضد ارهاب وقمع الرجعية واضطهادها القومي وتعصبها الاقليمي البشع . ان تفنيد هذه الشعارات ، باعتبارها حلا وهميا ، يتطلب توفير بديل ثوري لها ، يتطلب اجابة واضحة وصارمة على مسألة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين داخل الاردن ، الان وبعد تحرير الاراضي المحتلة، تلك المسألة التي تشكل سؤالا كبيرا يدور في اذهان أوسع جماهيرنا ومسألة راهنة تشعر هذه الجماهير انها تحتاج الى حل حتى يتنامى حسها الثوري وعزيمتها من أجل استمرار نضالها البطولي .

ان الشعب الفلسطيني لن يحصل على حقوقه القومية كاملة الا بعد تحرير كامل ترابه الوطني والغاء الكيان الاسرائيلي الدخيل. ان هذا المبدأ صحيح تماما . ولكنه لا يعني ان على شعبنا أن يتخلى عن حقوقه الجزئية ، وأن يبقى فريسة للتشريد والتنكيل والقمع حتى تتوفر امكانية انتزاعه لحقوقه الكاملة في الامد البعيد . ان الرجعية العميلة هي التي تحاول أن تفرض هذا المفهوم على شعبنا من أجل تبرير سياستها القمعية الاقليمية المقيتة . الرجعية العميلة هي التي تقول لجماهير شعبنا : ان حقوقكم لن تأتي الا بعد القضاء على اسرائيل ، اذن عليكم أن تخضعوا الان وأن تنصرفوا الى مقاتلة اسرائيل وتتخلوا عن حقوقكم الراهنة ولا تتدخلوا فيما لا يعنيكم . والجبناء أعداء الشعب هم الذين يعملون على ترويج هذا المفهوم بين صفوف شعبنا ، لانهم يعرفون أن المطالبة بالحقوق الوطنية لشعبنا يعني حرمان الرجعية من سلاحها السياسي ، مما يفتح الباب على مصراعيه للنضال من أجل انتزاع هذه الحقوق .. وهم لا يريدون أن يضعوا أنفسهم في صدام جديد مع الرجعية ، حتى لو كان ثمن ذلك عشرات المذابح الجديدة للشعب . ان الرجعية العميلة حين تفرض على الشعب الفلسطيني وتورثه أن يرضخ لمبدأ « كل شيء أو لا شيء » حين تحارب أية دعوة للحصول على الحقوق الوطنية لشعبنا الان في الاردن وتدعي أن حقوقه الوطنية يمكن الحصول عليها فقط بعد تحرير كامل فلسطين ، فهي انما تعبر عن رغبتها في استمرار اخضاعه الى الابد . ولكن الواقع هو أن الشعب الفلسطيني لن يستطيع أن يحقق هدفه الاستراتيجي في التحرير والعودة الا اذا انتزع حقه الان في الحرية والحياة والسلاح والمساواة الاقليمية والمشاركة في السلطة السياسية من خلال حكم وطني ديمقراطي . ان التخلي عن الحقوق الراهنة لن يساهم في انجاز الهدف الاستراتيجي البعيد (هدف التحرير والعودة) ، بل سوف يؤدي الى الغائه الى الابد ، كما أن التمسك بالهدف الاستراتيجي لا يعني نبذ الحقوق والمطالب الراهنة والتعفف عنها . لقد انتزع شعبنا العظيم حقوقه وحرياته من بين أنياب الرجعية طوال ثلاث سنوات في ظل العمل المسلح ، ودفع قبل أيلول وبعده عشرين ألف ضحية ثمنا للحصول على هذا الحق ولا زال يدفع المزيد . وعندما تم توقيع اتفاقية القاهرة اعترفت الانظمة العربية جميعها بأن مبدأ المشاركة والمساواة في الحقوق والواجبات هو الذي ينبغي أن يسود العلاقات داخل الاردن. لقد اعترفت بأن « شعب فلسطين تمثله أساسا الثورة الفلسطينية ، وانها صاحبة الحق الوحيد في التحدث باسم هذا الشعب وتقرير مصيره . » ولم يكن هذا كرما أو عطاء سخيا من هذه الانظمة ، بل كان حقا اضطر الجميع للاعتراف به بفضل نضال شعبنا وتضحياته . ولا يمكن لشعبنا أن يتخلى عن حقوقه الراهنة في الاردن ، لان هذه الحقوق تعني بالنسبة له حرية الكفاح المسلح والتنظيم والعمل السياسي ودعم ثورته وتأييدها ، كما تعني سحق كل أشكال الاضطهاد الاقليمي والغاء التمييز في الحقوق والمعاملة وتصفية التعصب الاقليمي والكف عن مطاردة أبنائه في قوت يومهم ومعيشتهم . ان مبدأ المشاركة في تقرير مصير الاردن يعني أن شعبنا ليس مجرد قطيع من الرعايا . فقد ذهب الزمان الذي كانت فيه نعال الرجعية تدوس رقاب الرعية العزلاء المبعثرة ، بل ان شعبنا قد شق طريق تحرره الوطني حين أرغم الرجعية طوال ثلاث سنوات على أن تعترف بحريانه وحقوقه الوطنية . ان شعب فلسطين الذي اضطهدته الرجعية طوال عشرين عاما، يدرك أن تغييرات هائلة وعظيمة قد جرت وأن عجلة التاريخ لا يمكن اعادتها الى الوراء رغم النكسة المؤقتة والارهاب الوحشي القائم، وأن خبرته وتجربته التي اكتسبها طوال ثلاث سنوات من الانتصار على الرجعية لن تذهب سدى ، وأن الرجعية تكون واهمة تماما اذا اعتقدت بأن هذا الشعب سوف يعود قطيعا من جديد ويتخلى عن حقوقه الوطنية في المشاركة على قدم المساواة في تقرير مصير البلد . ان الحقوق الوطنية والنضال من أجل الحصول عليها الان وفي المرحلة الراهنة لا بد أن يستند على ما يلي :

١ — تنفيذ اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان التي تؤكد باعتراف الجميع على حق الشعب الفلسطيني بالمشاركة على قدم المساواة في تقرير مصير الاردن . وأن الثورة الفلسطينية هي الممثلة الوحيدة للشعب وصاحبة الحق الوحيد في تقرير مصيره . واذا كانت الرجعية العميلة تدعي الان أن اتفاقية القاهرة « كانت خطوة على الطريق ولا بد من تعديلها ، كما أن على المقاومة أن تتعامل مع السلطة على أساس أنها خاضعة تماما للسلطة وسيطرتها » فان هذا يكشف بوضوح نوايا السلطة وأهدافها في حرمان شعبنا من أبسط حقوقه واستمرار القمع والتمييز ضده .

٢ — حق الثورة في العمل المسلح بحرية ، وحقها في تنظيم شعبنا واعداده عسكريا وسياسيا وتنظيميا كما نصت الاتفاقيات .

٣ — حصول شعبنا على كامل حرياته الديمقراطية وايقاف الارهاب القمعي .

٤ — المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات والفرص ، والغاء التمييز الاقليمي ، والمشاركة في السلطة السياسية من خلال حكم وطني ديمقراطي .

ان هذه الحقوق الوطنية لشعبنا في الاردن لا يمكن الحصول عليها بمجرد الاعتماد على الوعود والوساطات والتدخلات ، لاننا بهذه الطريقة نخضع شعبنا لمزيد من الاوهام ونهدد كل مستقبله وقضيته الوطنية بخطر التصفية . ان هذه الحقوق تحتاج الى نضال مشدد وطويل يعتمد على التحالف الوطيد ضمن جبهة وطنية أردنية — فلسطينية وعلى تعزيز التحالف مع حركة التحرر الوطني العربية وعلى الالتزام الصلب بالحقوق الوطنية لشعبنا في الاردن والدفاع عنها .

ان التأكيد على وحدة الضفتين باعتبارها « وحدة قومية نحن مطالبون بحمايتها وتوثيقها ومحاربة كل المحاولات الرامية الى اضعافها وتفكيكها » ، هذا التأكيد لم يعد بحد ذاته كافيا في ظل الظروف الراهنة . انه تأكيد لمبدأ عام صحيح على المدى الاستراتيجي ، الا أنه لا يقدم ، بحد ذاته ، حلا مقنعا للمعضلات الراهنة ، ولا يستوعب كل الحقائق القائمة والتعرجات التي تتضمنها ، في الواقع العملي، مسألة توطيد وحدة الضفتين .

ان طرح مسألة وحدة الضفتين بهذا الشكل المطلق المجرد لا يعني في النهاية سوى صب الماء في طاحونة النظام العميل ، الذي يتمسك بدوره بشعار « وحدة الضفتين »، مجردا عن أسسه الوطنية والديمقراطية ، لكي يغلق الطريق أمام أي محاولة للتخلص من حكمه الاجرامي .

ان نظام الخيانة الوطنية اذ يعلن تمسكه بوحدة الضفتين ، بينما يعمل في الحقيقة على تمزيق وحدة الشعب في الساحة الاردنية — الفلسطينية ويعرض الشعب الفلسطيني لابشع ألوان الاضطهاد الاقليمي والقمع ، فهو انما يؤكد أن وحدة الضفتين تعني بالنسبة له اعادة اخضاع الضفة الغربية لسيطرته الارهابية الرجعية وتعصبه الاقليمي بعد زوال كابوس الاحتلال عنها ، كما تعني استمراره في مصادرة حق شعب فلسطين في تقرير مصيره ، وفي المتاجرة بالقضية الفلسطينية بهدف الحصول على المساعدات الخارجية لاعالة حشود المرتزقة الفاشيين الذين يجندهم لدعم وتوطيد سلطته وحماية مصالحه الانانية على حساب مصالح شعبنا الوطنية . ان شعبنا يدرك هذه الحقيقة جيدا على الرغم من ادعاء النظام العميل واغراءاته المخادعة بأنه « سيسمح » (!) لشعب الضفة الغربية بتقرير مصيره بنفسه بعد « التحرير » .. ذلك أن شعبنا يعرف جيدا أي نوع من تقرير المصير يمكن أن يتم تحت رحمة مدافع الرجعية ودباباتها !.

ان الحديث عن وحدة الضفتين بمعزل عن الاسس التي ينبغي أن تقوم عليها هذه الوحدة ، لا يخدم في النهاية سوى تبرير سياسة النظام العميل والتسليم بحقه في استمرار اخضاع شعبنا وقمعه ومصادرة حقوقه الوطنية . فالموافقة على وحدة الضفتين بمعزل عن هذه الاسس ، في ظل واقع السيطرة القمعية للنظام الرجعي ، تعني الموافقة على استمرار هذا النظام ومواصلته سلب الحقوق الوطنية لشعبنا . ان ثورتنا الفلسطينية مطالبة بأن تعلن بوضوح أنها ترفض هذا المفهوم المجرد الرجعي لوحدة الضفتين ، وأن هذه الوحدة تصبح «قومية» فعلا و « مقدسة » فعلا ، ومساهمة عميقة في حدمة قضية التحرر والتقدم في المنطقة ككل ، فقط حين تقوم على أساس وطني وديمقراطي، فقط في ظل سلطة وطنية ديمقراطية تضمن الغاء كافة أشكال الاضطهاد والتمييز والتعصب الاقليمي ، واقرار المساواة الكاملة لكافة المواطنين ، فلسطينيين وشرق أردنيين ، في كافة الحقوق والواجبات والفرص ، وايقاف القمع الارهابي واطلاق الحريات الديمقراطية، والاعتراف العملي بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في المشاركة في السلطة السياسية (الوطنية الديمقراطية) وفي تقرير كافة نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية ، وحقه في حمل السلاح والاستمرار في المقاومة حتى تحرير كامل ترابه الوطني . فاذا كنا حقا ندعو الى الوحدة ، فاننا ندعو اليها ونناضل من أجلها على أساس وطني ديمقراطي ، وليس على أساس الوحدة بأي ثمن وتحت نعال الرجعية وارهابها .. واذا كان من الضروري أن نؤكد بأن الدعوة ومنذ الان لـ « دويلة فلسطينية » في الاراضي المحتلة ، الى جانب كونها لا تشكل حلا لحق شعبنا في تقرير مصيره وقضيته الوطنية ، فانها الان لا تقدم حلا لشعبنا الرازح تحت اضطهاد الرجعية وقمعها المستمر والدائم ، فان من الضروري أن يدرك شعبنا هذه الحقيقة رغم ثقل وبشاعة الوضع الذي يعيشه والقمع الذي يعاني منه ، ولكن من الجانب الاخر فان عليه أن يدرك ويعد نفسه لاقامة وحدة الضفتين على أساس تقدمي ومتحرر من كل أشكال القمع والاضطهاد وعلى أساس نظام وطني ديمقراطي .

ان الرجعية العميلة حين تدعو الى وحدة الضفتين بمعزل من أسسها الوطنية الديمقراطية ، مصرة على أن تتم هذه الوحدة تحت سيطرتها وحكمها الخائن ، وحين تدعو الى انصراف شعبنا الكامل « الى مقاتلة العدو في سبيل التحرر والعودة » ودون أن يلتفت الى النضال من أجل حقوقه الراهنة على أساس المساواة والمشاركة ، فهي انما تدعو في الحقيقة الى أن يبذل شعبنا دماءه لطرد الاحتلال الاسرائيلي ، لا لشيء الا لكي يؤمن لها عودة مريحة الى الضفة الغربية بينما « تنصرف » هي بشكل كامل الى قمع الشعب وتحول جيشها الى اداة بوليسية للارهاب والاضطهاد الاقليمي . ولكن الرجعية الحاكمة ينبغي أن تفهم جيدا أن استمرار قمعها وارهابها وسلطتها ، سيجعلها هي ، وهي وحدها مسؤولة عن اضعاف وتمزيق وحدة الضفتين . ذلك أن شعبنا يدرك أن حقوقه الوطنية الراهنة وكذلك حقوقه بعد زوال الاحتلال لا يمكن الوصول اليها على أساس وحدة في ظل سلطة الرجعية ، بل على أساس وحدة تستند الى نظام وطني ديمقراطي ، وان استمرار هذه الوحدة وتوطيدها ، ثم تجديدها بعد زوال الاحتلال مرهون أساسا بالنضال لاقامة هذا النظام .

ان شعبنا لن يسمح بأن تدوس نعال الرجعيين الفاشست أرض الضفة الغربية بعد زوال كابوس الاحتلال . انه يرفض أن يعدم دماء أبنائه وقودا للمصالح الرجعية الانانية . ان شعبنا سيناضل من أجل تحويل الضفة الغربية الى قلعة للنضال الثوري ضد المحتلين الصهاينة وضد الرجعيين الفاشست في آن واحد . ولسوف يجعل منها منعدة للنضال من أجل سلطة وطنية ديمقراطية قادرة على تجديد وحدة الضفتين على أسس جديدة بعيدة عن الاضطهاد والتمييز والتعصب الاقليمي .

ان شعبنا لن يرضخ لابتزاز الرجعية العميلة بل سوف يحدد موقفه بوضوح :

* ضد الاضطهاد القومي والتعصب الاقليمي والقمع الفاشي ، وضد أوهام الانفصال والدولة الفلسطينية .
* ضد التخريب الرجعي للوحدة الوطنية ومع تجديد وحدة الضفتين في ظل نظام وطني ديمقراطي .
* ضد الصلح الاستسلامي المنفرد ، ومع النضال لدحر الاحتلال الاسرائيلي .
* ضد اعادة اخضاع الضفة الغربية لسيطرة النظام العميل بعد طرد المحتلين ، ومع تحويل الضفة المحررة الى قلعة ثورية للنضال ضد النظام العميل ومن أجل سلطة وطنية ديمقراطية لعموم الاردن كخطوة على طريق متابعة النضال من أجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني .

الفصل الرابع

الوضع الراهن في المنطقة المحتلة ومهماتنا

في مقابل التراجعات العربية المضطردة ، وبشكل مترافق مع حملة القمع والابادة التي يشنها النظام العميل ضد المقاومة والشعب ، يتزايد تعنت العدو الاسرائيلي واصراره على مواصلة احتلاله للاراضي العربية التي سيطر عليها في عدوان حزيران ، وعلى فرض وجوده فيها كأمر واقع ، حتى يتاح له اجبار الشعوب والانظمة العربية على الركوع الكامل. وبشكل خاص تنصب جهود العدو الاسرائيلي على استغلال الانتكاسة المؤقتة التي عانت منها المقاومة بعد أيلول من أجل تشويه صورتها لدى جماهير شعبنا في الضفة الغربية وسائر المناطق المحتلة والتشكيك بقدرتها على التحول الى اداة للتحرير وانتزاع الحقوق القومية للشعب الفلسطيني . وتجهد أجهزة دعاية العدو ومراكز تقرير سياسته في سبيل البرهنة ، اعلاميا ومن خلال خطوات سياسية عملية ، على الزعم القائل بأن المقاومة تعاني من أزمة احتضار نهائي ، وأن التعويل عليها كوسيلة لاستعادة حقوق شعبنا لم يعد موقفا واقعيا ، وأن الحل الوحيد أمام جماهيرنا في المناطق المحتلة هو التعاون مع السلطات الاسرائيلية . ويترافق هذا الجهد الدعاوي مع سلسلة من الاجراءات السياسية الليبرالية في الضفة الغربية يقصد منها امتصاص الطاقة النضالية الثورية لشعبنا وتشجيع ميول التعاون والمساومة والخيانة الوطنية بين صفوف الطبقات البورجوازية التقليدية .

الى جانب ذلك تتجه السلطات المحتلة ، من خلال سلسلة من الاجراءات الاقتصادية ، باتجاه دمج اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة باقتصاد العدو الاسرائيلي ، بحيث يخلق هذا الدمج الاقتصادي القائم على أسس التكامل أمرا واقعا جديدا يجعل من الصعب فيما بعد أن تستعيد هذه المناطق استقلالها وتكاملها الاقتصادي مع البلدان العربية ، ويملي عليها ، في حالة التسوية السياسية ، أن تلعب دور الوسيط والاداة للتوسع الاقتصادي الاسرائيلي في المنطقة العربية .

ان هذه الخطوات السياسية — والاقتصادية المزدوجة تستهدف في الوقت نفسه تشجيع البرجوازية الكمبرادورية التقليدية على تنمية وتزعم تيار انفصالي من نوع آخر ، بصيغة ميالة الى التعاون مع العدو ، وضبط ايقاع هذا التيار ضمن حدود الاستسلام الوطني واعادة ترتيب خارطة المنطقة لمصالح الامبريالية وتوازن الكيان الاسرائيلي . وتهدف هذه الاجراءات الى تنمية معارضة شرعية سلمية مدجنة ضمن اطار الاحتلال ، كبديل عن المقاومة الجماهيرية والمسلحة التي تستهدف سحقه وتحطيمه . ان هذه السياسة الليبرالية الكاذبة هي تعبير عن محاولة العدو الاسرائيلي استثمار مرحلة الانحسار الثوري في المنطقة من أجل تأمين وضمان مصالحه الخاصة .

الا أن هذه السياسة لن تنجح في خداع شعبنا وصرفه عن النضال الثوري ضد الاحتلال ومن أجل حقوقه القومية المشروعة . وعلى الرغم من محاولات أجهزة الدعاية الاسرائيلية طمس معالم هذا النضال والتغطية على نشاطات المقاومة في الضفة الغربية بشكل خاص ، فان التطورات الجارية في المنطقة المحتلة والتي يمثل الوضع الثوري الملتهب في قطاع غزة دليلا بارزا عليها ، تشهد بوضوح على فشل هذه السياسة في تحقيق أهدافها . لقد تطور النضال المسلح في قطاع غزة حتى أصبح حركة جماهيرية عاصفة تعترف سلطات العدو بعجزها عن ايقافها أو وضع حد لنموها الجارف . ولقد نمت هذه الحركة باعتراف العدو الى حد فرض سلطة المقاومة في صفوف الشعب على امتداد القطاع والحيلولة دون بروز أي ميول للتعاون مع سلطات الاحتلال . ان تطور الكفاح المسلح في غزة يقدم للمقاومة ثروة غنية من التجارب والدروس الايجابية ، ويشهد بوضوح على رسوخ المقاومة في ارادة جماهيرنا الثورية وقدرتها على تحطيم الاحتلال في حالة انتهاجها سياسة صلبة وبرنامجا عسكريا وتنظيميا سليما .

وتؤكد تجربة القطاع توفر امكانية نمو المقاومة في الضفة الغربية الى الدرجة نفسها ، في حالة الاستفادة من دروس الكفاح في غزة وعلى رأس هذه الدروس ضرورة غرس المقاومة بعمق في أوساط الجماهير الواسعة بحيث يستحيل اقتلاعها منها . وذلك يعني في المرحلة الراهنة عملا سياسيا ودعاويا وتنظيميا صبورا وطويل النفس يستهدف :

١ — دحر وتفنيد منطق التعاون مع سلطات الاحتلال .

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

٢ – تنمية روح المقاومة للاحتلال باعتبارها الطريق الوحيد أمام شعبنا لنيل حقوقه الوطنية .

٣ – التاكيد على ارتباط الكفاح الثوري في الداخل بالنضال السياسي والعسكري الذي تخوضه المقاومة في الخارج .

هذا يعني ايضا في المرحلة الراهنة ان برنامج العمل المسلح يجب ان يخضع لمتطلبات هذا النضال من أجل التعبئة الجماهيرية . ان زج الخلايا السرية للمقاومة الان في عمليات تستهدف بالدرجة الاولى اثارة ضجة دعاوية كبيرة يدفع على الاغلب الى سحق هذه الخلايا من قبل العدو بعد أن تنفذ بضع عمليات قليلة وقبل ان تستطيع هذه الخلايا النمو والمساهمة في التعبئة الجماهيرية المسلحة المطلوبة . ان هذا التكتيك ينبع من اعتبارات قصيرة الامد ويدل على قصر نظر شديد ، وليس اقل هذه الاعتبارات اهمية التنافس بين المنظمات على ابراز وجودها في الضفة الغربية . ان اثبات الوجود الذاتي والاثارة الدعاوية القصيرة النظر ينبغي ان لا تكون الموجه لتكتيك النضال المسلح في الضفة ، بل ينبغي رسم برنامج عسكري اكثر جدية يستهدف قبل كل شيء زرع المقاومة وخلاياها السرية زرعا عميقا في أوساط السكان .وهذا يتطلب التركيز على سلسلة من الاهداف الصغيرة التي قد لا تثير صدى دعاويا ضخما في الخارج الا انها تكتسب اهمية كبيرة على صعيد رفد وحماية ودعم النضال التعبوي في الداخل .

على رأس هذه الاهداف تاتي : تصفية العملاء المتعاونين مع العدو والذين يشكلون خطرا مباشرا على المقاومة بسبب انغراسهم بين صفوف السكان ، الحماية المسلحة للنضالات الجماهيرية واعمال الارهاب والتخريب التي تساعد على نجاح هذه النضالات ، نسف وتدمير مفاصل وادوات عملية الدمج الاقتصادي التي يمارسها العدو (ويشكل نجاح المقاومة مثلا في شل حركة الباصات التي تنقل العمال من القطاع الى المصانع الاسرائيلية نموذجا بارزا على ذلك) بالاضافة الى سلسلة من العمليات التي تستهدف ضرب الرموز البارزة لسلطة الاحتلال الماثلة امام السكان (مهاجمة مخافر البوليس أو الدوريات العسكرية في شوارع المدن مثلا) والتي تترك اثرا بالغا في رفع معنوية الجماهير واثبات قدرة المقاومة على ارباك قوات العدو وتدميرها التدريجي .

هذا التكتيك ينبغي أن يترافق مع تصعيد الغارات الفدائية المنطلقة من قواعد الخارج ، بهدف زيادة وتصعيد عملية ازعاج واربـاك وبعثرة قوى العدو.ولا ريب ان هذا الهدف يتوقف الى حد بعيد على نجاح الجماهير في فرض مطلب حرية المقاومة في الضفة الشرقية بشكل خاص . ان الرجعية العميلة في الوقت الذي تضج فيه اجهزتها الدعاوية في لحن متناسق مع انغام المعزوفة الإسرائيلية زاعمة فشل المقاومة في مجابهة العدو الاسرائيلي تواصل في الوقت نفسه بذل جهودها من اجل الحيلولة دون تصاعد الغارات الفدائية في الاغوار وفي مضايقة الدوريات العائدة من واجبها في المنطقة المحتلة الى حد الاشتباك المسلح معها . ان تصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الاسرائيلي يتطلب بوضوح تصعيد النضال من اجل حق المقاومة في الانطلاق من جميع الاراضي العربية ، وبشكل خاص من الضفة الشرقية ، كما يتطلب رفض التنسيق العسكري المزعوم الذي تحاول الرجعية فرضه على المقاومة كوسيلة لضبط نشاطها المسلح والحيلولة دون تصاعده الى المستوى الذي يشكل ازعاجا حقيقيا للعدو الاسرائيلي . ان مقارنة سريعة بين فعالية العمل الفدائي في الاغوار قبل وبعد ايلول تبين الى اي مدى ساهمت الرجعية العميلة ، بمجازرها الدموية وحربها الاهلية المستمرة ، « في صرف المقاومة عن واجبها في مقاتلة العدو » وفي تخفيض مستوى نشاطها على هذا الصعيد ، تلك النتيجة تتبجح ابواق السلطة العميلة باستكارها مغفلة الدور الحاسم الذي لعبه ولا يزال يلعبه قمعها الدموي في ايصال المقاومة الى هذه الحال واجبارها على أن تركز معظم قواها على عملية حماية الذات ضد هجمات النظام العميل . الا انه بالرغم من ذلك تبقى مسالة تصعيد الكفاح المسلح ضد العدو ، في الداخل وعلى خطوط المجابهة ، مهمة مباشرة شديدة الاهمية ينبغي أن لا يغمط دورها في برنامج العمل الراهن لحركة المقاومة . وينبغي ان لا ننسى الدور الذي يمكن أن يلعبه تصاعد هذا الكفاح في تعزيز صمود الجماهير الثورية في المنطقة كلها بوجه موجة الانحسار الثوري ، وفي فضح خط التراجع و (الانفتاح) على الامبريالية والرجعية على المستوى الرسمي ، وفي المساهمة بالتالي في تراكم القوى من اجل مرحلة جديدة من النهوض والمد الثوري .

الفصل الخامس

المقاومة والقضية الفلسطينية على الصعيد العربي

ان التطورات التي جرت بعد ايلول تطرح للنقاش من جديد مسالة الموقع الذي تحتله المقاومة والقضية الفلسطينية بالنسبة لسائر قضايا الثورة العربية . ويبرز ضمن سياق هذا النقاش الاكتشاف « العتيد » الذي توصل اليه بعض منظري الحل السلمي والقائل بان المقاومة لن تستطيع بحد ذاتها ان تنجز مهمة تحرير فلسطين . واصحاب هذا الاكتشاف « الهائل » هم انفسهم الذين خرجوا بعد حزيران ٦٧ ، ليضخموا صورة المقاومة ويلقوا على عاتقها مهمات لا قدرة لها موضوعيا على انجازها .

ذلك أنه بعد حزيران ١٩٦٧ برزت المقاومة باعتبارها القوة العربية الوحيدة التي تخوض نضالا جديا لمقارعة الاحتلال . واصبحت الموضة السائدة لدى منظري البرجوازية الصغيرة هي موضة تقديس المقاومة ، واقامة مقارنة ستاتيكية جامدة بينها وبين « الانظمة العربية » ، فحواها أن الانظمة العربية عاجزة عن التحرير . اذن فالمقاومة هي التي ستحرر « الجيوش النظامية » التي فشلت ، الحرب الشعبية هي البديل . هذا المفهوم المبتذل كان يحول كلا من « الانظمة » و « المقاومة » و « الجيوش » و « الحرب الشعبية » الى اقانيم خالدة ثابتة مستقلة بذاتها لا يربط بينها رابط . فاذا سقطت مجموعة الاقانيم الاولى قامت الثانية لتحل محلها .

وكان هذا المنطق المبتور يهمل أن الانظمة العربية لم تفشل لانها « انظمة » بل لان تكوينها الطبقي وسياساتها تتنافى مع متطلبات مجابهة الامبريالية والعدو الاسرائيلي المتفوق. وان الاستنتاج الذي ينبغي أن يستخلص من « فشل » الانظمة لا يكمن في القاء مسؤولياتها على عاتق المقاومة ، بل انه يكمن في ضرورة تغيير التركيب الطبقي لهذه الانظمة وبرامجها وسياساتها . كما كان هذا المنطق يهمل ان الجيوش « النظامية » لم تفشل لانها نظامية، بل لانها تخضع لقيادات طبقية غير قادرة على التحرير وان الاستنتاج من هذه الحقيقة هو ليس استبدال « مبدأ » الحرب النظامية بمبدأ الحرب الشعبية (والحرب الشعبية تتضمن بالضرورة قتالا نظاميا) بقدر ما هو ضرورة تثوير هذه الجيوش واعادة تنظيمها على أسس ديمقراطية وثيقة الصلة بالشعب المسلح .

لقد كان هذا المنطق البورجوازي الممسوخ على الرغم من لفظيته اليسارية يخدم عند مرحلة بداية توجه بعض الانظمة العربية باتجاه التسوية السلمية ، في تبرير اعفاء هذه الانظمة من مسؤولياتها ازاء مهمة دحر العدوان والنضال من اجل تحرير فلسطين . وكان هذا المنطق على الرغم من « حربيته الشعبية » ينسجم مع نتائجه العملية مع الموضوعية « السلمية » القائلة : بان الانظمة العربية مهمتها « ازالة اثار العدوان » بالوسائل السلمية ، بينما مهمة المقاومة هي الكفاح المسلح من اجل تحرير فلسطين وان لا تناقض بين الموقفين .

اما الان بعد ايلول ، وبعد ان قطعت عملية غسل دماغ الجماهير العربية وتهيئتها لتقبل فكرة « السلام » مع العدو والاعتراف باسرائيل شوطا كبيرا ، فان عملية التزوير المنطقي هذه لم تعد ضرورية خصوصا وان مسألة تصفية المقاومة ، سواء بالسلم او بالحرب ، قد اصبحت مدرجة على جدول الاعمال واصبح المطلوب تهيئة اذهان الجماهير العربية لها . من خلال تشويه صورة المقاومة والتشكيك بها ، وهكذا تخرج علينا نفس تلك الاقلام والاصوات لتؤكد أن المقاومة هي الان العاجزة والفاشلة وغير القادرة على التحرير . ويقدم هذا الاكتشاف على انه الدرس الرئيسي الذي اثبتته تجربة ايلول (والاستنتاج طبعا : فلنعد الى الاتكال على الانظمة القائمة ولننسى دروس هزيمة حزيران) .

الا اننا لم نكن بحاجة الى مجزرة ايلول من اجل التوصل الى هذا الاكتشاف العتيد ، فلقد اكدنا منذ البداية ان المقاومة بحد ذاتها لن تكون قادرة على انجاز مهمة التحرير ، وان الشعب الفلسطيني ككل لا يملك لوحده المقدرات الذاتية لمجابهة تفوق العدو . الا ان هذا الادراك لم يقدنا الى الدعوة الى الاتكال على الانظمة القائمة التي اثبتت تجربة حزيران ١٩٦٧ عجزها ، بدورها ، عن مجابهة العدو ، واثبتت تطورات ما بعد حزيران ١٩٦٧ أن عجزها هذا يقودها شيئا فشيئا الى الرضوخ للعدو والتخلي عن هدف التحرير ، بل لقد قادنا هذا الادراك ولا يزال يقودنا الى الاستنتاج الثوري القائل بان المقاومة لن تكون قادرة على التحرير الا كجزء من مجموع الثورة العربية المناهضة للامبريالية والرجعية والصهيونية والمناضلة من اجل التحرر الوطني والديمقراطي لمجموع الشعوب العربية .

(راجع الوثائق التي قدمها وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية الى المجلس الوطني السادس – ايلول ١٩٦٩) وقد اثبتت منذ ذلك الحين أن شعوب الامة العربية بكاملها هي القوة الوحيدة التي تملك التفوق البشري اللازم لمجابهة تفوق العدو العسكري والتكنولوجي ، وان انجاز مهمة تحرير فلسطين يتطلب تحرير هذه الشعوب وثرواتها الوطنية من السيطرة الامبريالية والرجعية ، واطلاق مبادراتها الثورية في ظل تامين حرياتها الديمقراطية ، وتسليح اوسع الجماهير العربية وتدريبها وتنظيمها من اجل خوض المعركة وانجاز الوحدة القومية للامة العربية. وهذا بدوره يتطلب اجراء تغييرات جذرية في الطبيعة الطبقية للانظمة العربية القائمة (الاقطاعية – الراسمالية او البورجوازية الوطنية) التي تتنافى مصالحها الطبقية مع هذا البرنامج الثوري القادر على انجاز هدف التحرير . ومنذ ذلك الحين ايضا اكدنا أن الدور الثوري الذي يمكن أن تلعبه المقاومة هي في امكانية لعبها دور المفجر والمحفز لعملية التغيير الشاملة على المستوى العربي والتي هي وحدها كفيلة بتفجير الطاقات اللازمة من اجل دحر تفوق العدو .

واليوم حين يكتشف البعض فجاة ان المقاومة لوحدها ليست قادرة على التحرير ، فانهم لا يكشفون بذلك سوى غباءهم وقصور اذهانهم، ان تشكيكهم القائم الان على قدم وساق بقدرة المقاومة ، ودورها الثوري انما هو في النتيجة تشكيك بهدف التحرير ذاته ودعوة الى التعايش مع العدو . فاذا كانت المقاومة عاجزة عن التحرير ، واذا كان من حق الانظمة القائمة ان تتنصل من مسؤولية التحرير وتكتفي بازالة اثار العدوان ، واذا كانت الشعوب العربية صفرا سقط من الحساب ، من اذن في النهاية سينجز هدف التحرير ؟

ان جواب هؤلاء السادة ليس معلنا ، ولكنه واضح وضوح الشمس : ان هدف التحرير مستحيل وعلينا أن نكتفي بانقاذ ما يمكن انقاذه والقبول بالتسوية السياسية مع العدو .

كلا .. ليست المقاومة اليوم ، ولم تكن يوما بقادرة على انجاز هدف التحرير لوحدها ، ولكنها اليوم ، كما كانت في الماضي قادرة اذا توصلت الى سياسة صحيحة وبرنامج سليم على أن تشكل مقدمة ومدخلا لثورة عربية شاملة تحطم كل العقبات التي تحول دون تعبئة طاقات الشعوب العربية لزجها في معركة التحرير وانجاز النصر فيها ، الا ان انغلاق المقاومة ضمن توقعة « فلسطينية » او انفتاحها على « العروبة » من خلال الانظمة القائمة (وليس هذان الموقفان سوى وجهين لقطعة نقدية واحدة) يحولان الان دون ان تلعب المقاومة هذا الدور الثوري على الصعيد العربي .

تطور الموقف الرسمي العربي من المقاومة

ان قدرة المقاومة على التقدم على طريق التحرير مرهونة بقدرتها على أن توطد تضامنها وتحالفها الثوري وتتبادل الدعم والمساندة مع الجماهير الثورية العربية ممثلا بحركاتها المناضلة من اجل التحرر الوطني الديمقراطي. لذلك فان عليها أن تجعل هذا الحلف الثوري مقياسا اساسيا وعاملا حاسما في تقرير سياساتها ومواقفها العربية . ذلك هو الدرس الحقيقي الذي تقدمه لنا تجربة أيلول. فلقد انتكست المقاومة في أيلول لانها بين أسباب اخرى لم تكن قادرة على تحريك الجماهير العربية للتدخل الحاد الى جانبها ولسوف تنتصر المقاومة حين تستطيع أن تساهم في تعبئة حركة جماهيرية ثورية قادرة على توسيع المعركة ضد الامبريالية والرجعية وجر الملايين العربية الى الصراع .

ان التنصل من هذه المهمة تحت شعار « عدم التدخل في الشؤون الداخلية » للبلدان العربية لن يساعد في نهوض المقاومة بمهماتها على المستوى الفلسطيني ذاته . ان صيغة « عدم التدخل » صحيحة حين يكون المقصود بها ان لا تنوب المقاومة عن الحركات الوطنية الثورية في الاقطار العربية الاخرى في القيام بمهماتها النضالية على مستوى تلك الاقطار . ولكن « عدم التدخل » بمعنى الغاء التحالف الثوري مع الجماهير العربية وحركاتها الوطنية الجذرية والاستعاضة عنه بالتعاون مع الانظمة القائمة ، يعني في النهاية فعلا تخلف المقاومة عن النهوض بدورها الثوري المطلوب .

لقد اعلنت التطورات الاخيرة بوضوح افلاس سياسة التعويل على دعم الانظمة القائمة واكدت أن هذه السياسة لا تقود الا الى الهزيمة والدمار ، وان سبيل المقاومة الى الحفاظ على وجودها وحريتها وقدرتها على انجاز مهماتها يتوقف على نجاحها في المساهمة و (المبادرة) في بناء جبهة وطنية ثورية تضم كافة القوى المناهضة للامبريالية والصهيونية والرجعية في المنطقة العربية . وتؤكد الاحداث الجارية يوما بعد يوم ان بناء هذه الجبهة مهمة ملحة ومباشرة ينبغي على المقاومة ان تباشر بانجازها فورا لضمان قدرتها على الصمود بوجه احتمالات المستقبل القريب .

في الوثائق التي قدمتها الى المجلس الوطني السادس، اكدت الجبهة الشعبية الديمقراطية

ان موقف الدعم والاحتضان الذي كانت تتخذه معظم الانظمة العربية ازاء المقاومة لم يكن سوى موقف تكتيكي مؤقت محدود باهداف هذه الانظمة والتي ياتي على رأسها هدفان : الاستفادة من المقاومة كاداة تكتيكية للضغط على اسرائيل بهدف اجبارها على التوصل الى تسوية سياسية بشروط اكثر قبولا من الجانب الرسمي العربي ، ومن الجهة الاخرى الاستفادة من دعم المقاومة لتزين صورة الانظمة في اذهان جماهيرنا واتخاذه دليلا على ان هذه الانظمة لم تتخل عن هدف التحرير بالرغم من توجهها نحو التسوية السياسية . ولقد طرح هذا الموقف في فترة الازدهار الذهبي للعلاقات الودية بين المقاومة وبين الانظمة العربية القائمة ، كتحذير من احتمالات المستقبل .

واليوم يبدو شيئا فشيئا أن تتابع الاحداث يؤكد بوضوح صحة هذا التحليل . ففي مرحلة التنازل التدريجي عن التفسير الناصري – السوفياتي لقرار مجلس الامن ووقف اطلاق النار المستمر على خطوط المواجهة والتوجه الرسمي الى الانفتاح على الولايات المتحدة وارضائها والتعويل عليها كوسيلة للضغط على اسرائيل، وحين لم تعد الانظمة العربية القائمة بحاجة الى غطاء لسياستها التصفوية بعد عملية غسل دماغ الرأي العام التي مارستها طوال سنوات ماضية ، في هذه المرحلة تخبو تدريجيا ، وبسرعة ، حرارة العلاقات الرسمية العربية ازاء الصراع الجاري في الاردن ، بين النظام العميل وبين المقاومة . ان الانظمة العربية الاخرى (الرجعية منها والوطنية) تعارض بلا شك اقدام النظام الهاشمي الان على تصفية المقاومة ، ذلك انها ليست محكومة بنفس العوامل التي تقرر سياسة النظام الهاشمي والذي تملي عليه التوجه نحو التصفية لمصادرة الحق في تمثيل شعب فلسطين . الا ان مجرد اقرار هذه الحقيقة لا تعطي صورة واضحة ودقيقة عن طبيعة الموقف .

ففي المقابل تعارض معظم هذه الانظمة بدرجات متفاوتة اي مساهمة من قبل المقاومة في النضال الثوري الذي يستهدف الاطاحة بهذا النظام العميل . وما دام هذا النظام يسيطر على زمام السلطة ، فان هذا الموقف الوسط هو في النهاية لصالحه .

ومن جهة ثانية فان المعارضة الرسمية للتوجه الهاشمي نحو تصفية المقاومة ليست سوى معارضة مؤقتة ، وهي سوف تنتهي في الوقت الذي ينتهي تماما اي دور يمكن أن تلعبه المقاومة في خدمة الاستراتيجية الحالية للانظمة القائمة .

ومن جهة ثالثة فان هذه المعارضة تتضاءل الان يوما بعد يوم ، ولقد تغير مفهومها منذ زمن (بالنسبة لبعض الانظمة الوطنية) من مفهوم دعم المقاومة في صراعها ضد النظام الاردني ، الى مفهوم التوسط بين المقاومة والنظام ، وهي الان تنتقل تدريجيا الى مفهوم التوسط لدى النظام لاقناعه بالموافقة على ايقاف عملية التصفية الجارية . ومع هذا التغيير في مفهوم المعارضة تتطور ايضا عملية تراجع في اساليب التعبير عنها : من اسلوب املاء المواقف على النظام الهاشمي (اتفاقية القاهرة) والتدخل المباشر في تنظيم علاقته بالمقاومة (الرقابة العربية) ، الى اسلوب الادانة العلنية لحملة التصفية التي يشنها النظام (كانون الثاني ١٩٧١) ، الى اسلوب الضغط الدبلوماسي على النظام (اذار ١٩٧١ وصولا الى سياسة الانفتاح على النظام كوسيلة لتخفيف اندفاعه في عملية التصفية) . هكذا تتجه المعارضة الرسمية لسياسة التصفية الهاشمية شيئا فشيئا نحو وسائل تتناقض فعاليتها باضطراد متسارع ، لتاخذ موقعها في خانة الاعلانات اللفظية جنبا الى جنب مع « لاءات » الخرطوم الشهيرة .

وياتي هذا التطور مترافقا مع سياسة التراجع العام و « الانفتاح » على الرجعية ، ومع تنامي الدور الذي تلعبه الانظمة الرجعية، وعلى رأسها النظام السعودي في تقرير سياسة المنطقة ككل . ويصبح الموقف العملي للانظمة المعنية للصراع الدائر في الاردن منسجما اكثر فاكثر مع الموقف السعودي ازاء هذا الصراع.

ان النظام السعودي ، في الوقت الذي يتشدق فيه لفظيا بدعم المقاومة وتاييدها ، يقف عمليا الى جانب النظام الهاشمي في سعيه الى تصفيتها . فهل يمكن لكلمات التاييد الشحيحة ان تغطي على حقيقة وضع القوات السعودية واسلحتها تحت تصرف القيادة العسكرية الاردنية خلال مجزرة ايلول ، وعلى شحنات الاسلحة والذخيرة التي كانت تنهال على القوات الملكية من مخازن النظام السعودي ؟. وهل يمكن لاعلانات الدعم اللفظي أن تغطي على حقيقة أن السعودية هي الدولة الوحيدة التي لم توقف دفع مساعداتها المالية الى حكومة الاردن ، وانها تمارس ضغوطا فعلية من اجل استئناف المساعدات الكويتية ؟.

يمكن لكل من له عينان أن يرى جيدا النتيجة التي ستقود اليها « الوساطة » السعودية لحل الازمة في الاردن . ذلك انها لن تؤدي في أفضل الاحوال الا الى الحفاظ على وجود شكلي للمقاومة في مقابل خضوعها للمخططات السياسية للنظام الهاشمي ، خصوصا وان هذه « الوساطة » مشروطة بالتزام المقاومة بعدم التدخل بالشؤون الداخلية ، في الوقت الذي تسلم فيه هذه الوساطة بموقف النظام الهاشمي القائم على اعتبار المقاومة شانا داخليا .

ان هذا التحليل لا يقودنا الى ضرورة (رفض الوساطة) ذلك أن أي ضغط مسلط على النظام ، مهما كان وديا فهو الان لصالح المقاومة ، انه يستهدف التاكيد فقط على أن من الخطا تعليق الامال الوهمية عليها ، وان من الضروري ايضاح طبيعتها للجماهير ، وان من الواجب علينا أن ندرك أن التعويل على الدعم الرسمي لن يؤدي الى شيء ، وان العامل الحاسم هو النضال الجاري في الاردن والتضامن مع الجماهير الثورية العربية .

ان تطور الموقف الرسمي العربي ازاء المقاومة يشير بوضوح الى أن سياسة نسج العلاقات مع الانظمة القائمة على حساب التحالف الثوري مع الجماهير لا بد أن تقود الى طريق مسدود . وان حاجة المقاومة الى الدعم العربي لا يمكن أن يلبيها في الامد البعيد سوى مبادرتها الى المساهمة في بناء جبهة وطنية ثورية على المستوى العربي ، والانخراط في حركة الجماهير العربية المناضلة ضد الرجعية والامبريالية والصهيونية ومن اجل التحرر الوطني الديمقراطي والوحدة القومية للامة العربية .

احتمالات التسوية السياسية

مع التشكيك بقدرة المقاومة « ودورها » الثوري ، ومن اجل تبريره واستخلاص نتائج سياسية راهنة منه يتسع بعد ايلول الضجيج في أوساط بعض المثقفين البرجوازيين من اجل نقد (الذي يكسب ثوبا لفظيا يساريا في كثير من الاحيان) نضال المقاومة ضد اية تسوية استسلامية تتضمن الاعتراف باسرائيل وضمان حدود امنة لها في مقابل انسحابها الجزئي او الكلي من الاراضي التي احتلتها بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ . ويستند هذا التشكيك باهمية النضال ضد التسوية السياسية الى منطق يقول « بان التسوية السياسية مستحيلة »، لذلك لا موجب لاثارة كل هذه الضجة حولها. على هذا المنطق ينطبق بوضوح المثل العربي القائل بان العذر اقبح من الذنب ، فلقد كان الوضع في السابق : ان التحرير مستحيل ، لذلك علينا أن نكتفي بازالة اثار العدوان (اي بالتسوية السياسية) . ولكنهم يقولون لنا الان ان التسوية السلمية نفسها مستحيلة ايضا ، فما المخرج اذن ؟.. اذا كانت التسوية مستحيلة ، أفلا يصبح السعي وراء ازالة اثار العدوان ركضا وراء امل وهمي ؟. أفلا يصبح الحديث عن « ازالة اثار العدوان » تضليلا متعمدا للجماهير وتعمية لها عن المهمات النضالية الحقيقية التي تضمن تحقيق النصر على العدو ؟.

لقد طرحت بعض الانظمة العربية (الرجعية والوطنية) سياسة التسوية السياسية (مقرونة « بالتضامن العربي » والاستعداد العسكري الكلاسيكي) كبديل عن برنامج « الحرب الشعبية » ، برنامج التحرر من النفوذ الامبريالي وتعبئة وتسليح الجماهير واطلاق حرياتها الديمقراطية . ولكن حيث يقال لنا الان أن التسوية مستحيلة ، افلا يعني ذلك أن هذه الانظمة قد انتهجت سبيل الخديعة بتوجيه انظار الجماهير نحو اهداف وهمية ، من اجل تحويلها وصرفها عن النضال في سبيل البرنامج القادر على احراز النصر ؟. ان المضمون الحقيقي للنضال ضد سياسة التسوية السلمية يكمن في فضح هذه الخديعة التاريخية الكبرى التي لجات اليها الانظمة المعنية لتبرير عجزها وهروبها من مجابهة العدوان واستسلامها او خيانتها الوطنية . وسواء أكانت التسوية ممكنة أو مستحيلة ، فان النضال ضدها يكتسب اهميته من هذا المضمون بالذات . بل وخصوصا اذا كانت التسوية مستحيلة ، فان هذا النضال يكتسب اهمية اكبر في فضح سياسة « الانفتاح » على الامبريالية ومواصلة قمع الجماهير العربية وسلبها حقوقها الديمقراطية وحرمانها من حقها في حمل السلاح للمساهمة في المعركة الوطنية والقومية .

بعد هذا ، لا بد من مناقشة جدية للافتراض القائل باستحالة التسوية . لا شك ان الشهور الاخيرة بعد أيلول قد شهدت تصاعدا واضحا في التعنت الاسرائيلي الاميركي ازاء شروط التسوية . الا ان هذا التصاعد يعود بالدرجة الاولى الى حقيقة ان التسوية لم تعد ،بالنسبة للامبريالية الاميركية ، ضرورة ملحة من اجل وضع حد لنمو الحالة الثورية في المنطقة ، خصوصا بعد عملية الانحسار الثوري التي ابتدأت في الاردن لتعم مجموع المنطقة خلال شهور قلائل . وبعد أن غلبت اسرائيل على الصعيد الحكومي الرسمي ، تتعمد الابهام والغموض في تحديد شروطها المعلنة للتسوية بهدف انتزاع المزيد من التنازلات العربية ، فلقد اصبحت الان اكثر تحديدا في طرح مطالبها التوسعية الجغرافية ، بعد أن ورطت الجانب العربي في سلسلة من التنازلات تضمنت التخلي عن المفهوم الناصري – السوفياتي للتسوية (الالتزام الرسمي بالاعتراف باسرائيل وعقد معاهدة سلام معها ، تمديد وقف اطلاق النار ، التنازل عن مبدأ التسوية الشاملة ، والاستعداد لتسوية جزئية تتضمن تمديدا طويل الامد لوقف اطلاق النار) .

ان هذه التطورات على صعيد الموقف الاسرائيلي – الاميركي تجعل احتمال التسوية السياسية الشاملة ، صعب التحقيق وبعيد المدى . ولكنها لا تجعله مستحيلا ، ذلك ان صعوبة التحقيق هنا ناجمة عن رفض اسرائيل للشروط العربية للتسوية (الانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة) . الا ان احتمال التراجع العربي، المعلن أو الضمني، عن هذه الشروط يبقى قائما ، بل ويبدو انه يتعزز اكثر فاكثر في ظل ظروف التراجع العربي الشامل وانحسار المد الثورة (والانفتاح) على اميركا وعملائها في المنطقة . ويبدو ان المساعي الجارية الان من اجل التوصل الى تسوية جزئية لفتح قناة السويس ، الذي يبدو محتملا في الامد القريب، سوف يعني تجزئة قضية التسوية بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر على صعيد تمكين اسرائيل من انتزاع تنازلات عربية جديدة تدريجيا كما انه سوف يؤدي الى تحويل وقف اطلاق النار ، المفترض فيه أن يكون مؤقتا ، الى نهاية رسمية لحرب الاستنزاف ، او على الاقل تاجيلها الى مدى سنوات . اضافة الى ذلك فان التسوية الجزئية ستزيل عاملا رئيسيا اخر من عوامل الضغط على الامبريالية في سبيل ايجاد حل للنزاع (قناة السويس ، بالاضافة الى حرب الاستنزاف) وستميل الى تهدئة اوضاع واطفاء حرارة النزاع في الشرق الاوسط لمصالح الابقاء على احتلال الاسرائيلي كامر واقع .

الاخطر من ذلك كله ان التسوية الجزئية سوف تعني اشارة الضوء الاخضر للنظام الرجعي في الاردن للمضي في مخططاته الرامية الى عقد صلح استسلامي مع العدو الاسرائيلي ، فلقد كان احد عوامل لجم النظام العميل عن الاندفاع بهذا الاتجاه هو استمرار النزاع على جبهة القتال وتردده في الانفراد بالتسوية خوفا من رد الفعل العربي وحرصا على الحفاظ على بعض مظاهر « التنسيق » مع القاهرة كغطاء « وطني » لسياسته التي تقوم في حقيقتها على الخيانة الوطنية .

ان جميع هذه التطورات تؤكد أن النضال ضد سياسة التسوية الاستسلامية لا يزال يشكل مهمة راهنة على جدول اعمال حركة المقاومة ، الا ان هذه المهمة تطرح نفسها بصيغة جديدة ، اذ لا ينبغي المضي في خوض هذا النضال تحت شعار « احباط التسوية (كما ينص عليها قرار مجلس الامن) والحيلولة دون تنفيذها » في الوقت الذي يزيد فيه التعنت الاسرائيلي – الاميركي الافاق القريبة لهذه التسوية .

لقد كان هذا الشعار يكتسب مضمونا نضاليا ثوريا حين كان المطلوب كمهمة ملحة ايقاف التنازلات الرسمية العربية المضطردة باتجاه الاعتراف بالعدو ، اما الان وقد اصبح واضحا انه حتى هذه التنازلات لن تؤدي الى التسوية المطلوبة ، فان هذا الشعار لم يعد واردا ، وينبغي أن يتجه التاكيد – في مجرى هذا النضال – نحو ادانة التسوية الجزئية ونحو تثوير الجماهير ضد محاولات الصلح الاستسلامي المنفرد التي يسعى اليها النظام الهاشمي ، كما ينبغي أن يتجه التركيز نحو فضح النتائج الرجعية التي يؤدي اليها انتهاج سياسة التسوية (سواء أثمرت هذه السياسة أم لم تثمر) ونحو توضيح البديل الثوري المطلوب لهذه السياسة . مع التاكيد الدائم على رفض أية تسوية سياسية على حساب حق شعب فلسطين في كامل ترابه الوطني وفي متابعة كفاحه المسلح ضد العدو الصهيوني الامبريالي .

ان على حركة المقاومة ان تؤكد أن رفضها للتسوية الاستسلامية ليس رفضا مجردا ، بل هو ينطلق من مشاركتها الجماهير العربية في النضال من اجل برنامج – ثوري جديد يكفل تلبية مستلزمات النصر في المعركة الوطنية ضد العدو الاسرائيلي .على رأس هذا البرنامج ياتي التحرر الكامل من الامبريالية بدلا من (الانفتاح) عليها ، تعزيز النضال من اجل الاطاحة بالانظمة الرجعية بدلا من « التضامن » معها ، أطلاق حريات الجماهير الثورية وتسليحها وتنمية مبادراتها الثورية بدلا من قمعها ، والتوجه الجاد نحو الوحدة القومية بدلا من الحديث عنها ، وبدون اقتران النضال ضد سياسة التسوية السلمية بهذا البرنامج الثوري البديل فان الرفض يبقى رفضا لفظيا يساهم بدوره في خداع وتضليل الجماهير .

اوائل تموز ١٩٧١

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

مشروع قرار مقترح الى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة
حول الوضع الراهن في الأردن ومهمات المقاومة

أولا — ان المجلس الوطني الفلسطيني ، آخذا بنظر الاعتبار :

ان تصاعد وفعالية الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني تتوقف بشكل مباشر على تحول الاردن فعليا الى قاعدة آمنة للثورة ومنطلق رئيسي للتحرير ،

وان وحدة الشعب والنضال الوطني والمصير المشترك في الساحة الاردنية — الفلسطينية يعني أن النجاح في تحرير فلسطين يتوقف على انجاز مهمات التحرر الوطني الديمقراطي في الاردن ، وان السلطة الرجعية العميلة اذ تقف عقبة بوجه انجاز هذه المهمات الوطنية والديمقراطية ، وتواصل سياستها القائمة على قمع الجماهير ونزع سلاحها وسلب حريتها ، والتعصب والتمييز الاقليمي البغيض ضد الشعب الفلسطيني ، وتكريس النفوذ الامبريالي والتوجه نحو عقد صلح استسلامي منفرد مع العدو ، فهي بذلك انما تقف بوضوح عقبة في وجه التحرير الكامل لفلسطين ، وان هذه السلطة الرجعية، بنقضها اتفاقيات القاهرة وعمان واصرارها على اعتبار المقاومة شأنا داخليا من شؤونها ومطالبتها باخضاع العمل الفدائي لسلطتها وسيادتها ، انما تتوجه نحو تصفية المقاومة كحركة وطنية لتحرير الشعب الفلسطيني المضطهد ، وتعمل على مصادرة الحق في تمثيل شعب فلسطين والتكلم باسمه ، مما يلغي عمليا ونهائيا اي أساس جدي لالتزام حركة المقاومة بمبدأ « عدم التدخل في الشؤون الداخلية » فيما يتعلق في الاردن ، ان احباط هذه السياسة الرجعية يتطلب قيام جبهة وطنية متحدة في الاردن تعمل على توطيد وحدة الحركة الوطنية الاردنية — الفلسطينية في نضالها ضد السلطة العميلة .

يقرر :

ان حركة المقاومة ، وكافة فصائل حركة التحرر الوطني الفلسطينية الممثلة في هذا المجلس مطالبة بالمبادرة الى المساهمة في بناء الجبهة الوطنية الاردنية الى جانب سائر المنظمات والاحزاب والنقابات والشخصيات الوطنية في الضفة الشرقية .

وان حركة المقاومة الفلسطينية تضع كافة امكانياتها وتنظيماتها في الاردن تحت تصرف هذه الجبهة الوطنية الاردنية ، كجزء لا يتجزأ من أجل المساهمة في النضال لقيام حكم وطني ديمقراطي يعمل ، كحد أدنى ، على انجاز المهام التالية :

١ — ايقاف الارهاب القمعي واطلاق الحريات الديمقراطية وتحريم وسائل التعذيب واطلاق سراح كافة المعتقلين والسجناء السياسيين .

٢ — اقصاء حكومة الجلادين ومنظمي المجازر ، وعزل ومحاكمة كافة العملاء والمجرمين بحق الشعب .

٣ — اطلاق حرية المقاومة وحقها في التحرك السياسي والعسكري والاعلامي والمالي ، وحق التنظيم والتعبئة الجماهيرية ، وحق الشعب في حمل السلاح .

٤ — انهاء التعصب الاقليمي والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والغاء التمييز الاقليمي في أجهزة الدولة .

٥ — الاهتمام بتطوير الجيش وتسليحه من الدول الاشتراكية والصديقة وتطهير صفوفه من الجلادين والعملاء والتوقف عن استخدامه كأداة بوليسية لقمع الشعب .

٦ — انتهاج سياسة عربية تقدمية معادية للامبريالية ، وتحرير الاردن من النفوذ الامبريالي سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

٧ — التخلي عن سياسة التخريب الاقتصادي ، واقامة اقتصاد حرب متماسك وتلبية المطالب المعاشية الملحة للفئات الشعبية الكادحة .

٨ — التنصل من سياسة الصلح الاستسلامي المنفرد مع العدو وفضح كافة المحاولات التي اقدم عليها النظام العميل بهذا الاتجاه ونشر جميع الوثائق السرية بها ، والالتزام برفض جميع الحلول الاستسلامية والتصفوية.

● ويعتبر المجلس أن الجبهة الوطنية الاردنية هي مهمة ملحة لا يمكن بدونها تلبية ضرورات حماية الثورة وانتشال البلاد من الهوة السحيقة التي قادها اليها النظام الرجعي ، وسلاح رئيسي بايدي شعبنا في المرحلة الراهنة للنضال من أجل حقوقه وحرياته ومستقبل تحرره الوطني ، لذلك يستنكر المجلس كافة المواقف التي تعتبر الجبهة الوطنية مجرد أداة للضغط على النظام وكافة محاولات اخضاع الموقف ازاء الجبهة لاعتبارات قصيرة الامد تتعلق بالامكانيات المؤقتة للتعايش مع النظام القائم في الاردن ، أو بالعلاقات مع أي نظام عربي اخر .

ثانيا — ان المجلس الوطني الفلسطيني ، اذ يلاحظ :

● ان سياسة القمع الرجعي والتعصب الاقليمي والاضطهاد القومي والابادة الجماعية التي يمارسها النظام القائم في الاردن ضد الشعب الفلسطيني تترك اثارا سلبية خطيرة على الوحدة الوطنية في الساحة الاردنية — الفلسطينية ، وتعرضها للتمزق والضعف ، وتنمي ردود فعل انفصالية خطيرة بين صفوف الجماهير .

● وان هذه السياسة الرجعية التي تنتهج تحت ستار التمسك بوحدة الضفتين ، وبحجة ان الشعب الفلسطيني يجب أن يتخلى عن حقوقه الوطنية الراهنة حتى يحصل على حقوقه القومية الكاملة بعد الغاء الكيان الاسرائيلي وتحرير كامل فلسطين ، انما تؤدي عمليا اضعاف وتفكيك وحدة الضفتين وحرمان الشعب الفلسطيني من أي من حقوقه الراهنة أو البعيدة المدى ومن قدرته الفعلية على انجاز هدف التحرير ، كما تستهدف مصادرة حق تمثيل الشعب الفلسطيني وعقد صلح استسلامي منفرد باسمه مع العدو الاسرائيلي من أجل استعادة الضفة الغربية واعادة اخضاعها لسياط الارهاب الرجعي العميل .

واذ يؤكد :

● ان انتزاع الحقوق القومية الكاملة للشعب الفلسطيني وحقه الكامل في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرض وطنه يتطلب بالضرورة الغاء الكيان الاسرائيلي الدخيل وتحرير كامل التراب الفلسطيني من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني . الا ان هذا المبدأ لا يعني التخلي عن الحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني في الاردن ، والتي يشكل ضمانها شرطا ضروريا لتمكينه من انجاز هدفه الاستراتيجي البعيد الامد في التحرير والعودة ، كما أنه لا يعني استمرار خضوع الشعب الفلسطيني للارهاب الرجعي والتعصب الاقليمي وابقاءه فريسة للتنكيل والتشريد والابادة الجماعية .

● وان شعار « الدولة الفلسطينية » على جزء من أرض فلسطين يقدم حلا وهميا لمسألة نيل الحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني ويشكل هروبا من مهمات النضال ضد السلطة الرجعية العميلة من أجل انتزاع هذه الحقوق . الا أن هذا لا يعني الموافقة على اعادة اخضاع الضفة الغربية بعد زوال الكابوس الاسرائيلي عنها ، لسيطرة النظام الرجعي العميل ولارهابه القمعي الاقليمي .

● وان وحدة الضفتين وحدة قومية نحن مطالبون بحمايتها وتوطيدها ، وهي الاطار الاصلح لنمو وتصاعد نضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة سائر أراضيه المغتصبة . الا أن التمسك بهذه الوحدة بمعزل عن الاسس الوطنية الديمقراطية التي لا بد أن تستند اليها من أجل ان تتعزز وتتوطد ، وبمعزل عن النضال ضد السلطة العميلة القائمة وضد ارهابها الرجعي وتعصبها الاقليمي ، وبمعزل عن هذه الاسس يشكل رضوخا للابتزاز السياسي الذي يمارسه النظام الحاكم وموافقة ضمنية على سياسته الرامية الى مصادرة حق تمثيل شعب فلسطين واستعادة سيطرته على الضفة الغربية بعد زوال الاحتلال الاسرائيلي عنها .

يقرر :

● ان حماية وتوطيد وحدة الضفتين رهن بالنضال من أجل اسقاط النظام العميل واقامة نظام وطني ديمقراطي والاعتراف بالحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني ، الان في الاردن ، والتي تتمثل في :

١ — الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بالمشاركة على قدم المساواة في تقرير مصير الاردن وكافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية فيه ، والاعتراف بالثورة الفلسطينية كممثل وحيد لهذا الشعب وصاحبة الحق الوحيد في تقرير مصيره كما تنص على ذلك اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان .

٢ — الغاء كافة أشكال الاضطهاد والتمييز والتعصب الاقليمي ، واقرار المساواة الكاملة لكافة المواطنين من أبناء الضفتين في كافة الحقوق والواجبات والفرص .

٣ — ايقاف القمع الارهابي واطلاق الحريات الديمقراطية لشعبنا .

٤ — الاعتراف العملي بحق شعبنا بالمشاركة في السلطة السياسية من خلال نظام وطني ديمقراطي .

٥ — الاعتراف بحق شعبنا في حمل السلاح ومواصلة كفاحه المسلح بحرية حتى تحرير كامل ترابه الوطني ، واطلاق حرية المقاومة في العمل والتحرك السياسي والعسكري والاعلامي والمالي وفي التنظيم والتعبئة الجماهيرية كما تنص على ذلك اتفاقية القاهرة .

● وان استمرار الرجعية الحاكمة في سياستها القائمة على الارهاب القمعي والتعصب الاقليمي ، واصرارها على مصادرة الحقوق الوطنية لشعبنا واخضاعه للابادة الجماعية ، وتشبثها بسلطتها ومصالحها الانانية على حساب مصالح مجموع الشعب والوطن ، سوف يحملها لوحدها المسؤولية الكاملة عن اضعاف وحدة الضفتين وتفكيكها .

● ويؤكد المجلس أن شعبنا ، اذ يبذل الدماء والارواح والتضحيات الجسام في الكفاح المسلح المتواصل ضد العدو الاسرائيلي من أجل تحرير المناطق المحتلة من وجوده البغيض : فانه ، في الوقت نفسه ، لن يسمح باعادة اخضاع الضفة الغربية لسيطرة النظام العميل وارهابه الاقليمي بعد زوال كابوس الاحتلال الاسرائيلي عنها ، بل أنه سوف يناضل من أجل تحويل الضفة المحررة الى قلعة ثورية وقاعدة امينة للنضال من أجل اسقاط النظام العميل وتجديد وحدة الضفتين في ظل اقامة سلطة وطنية ديمقراطية لعموم الاردن كخطوة على طريق متابعة الكفاح من أجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني ، وكشرط استراتيجي لازم من أجل احراز النصر في القضاء على الكيان الاسرائيلي .

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

مشروع قرار مقترح الى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة حول المهمات الملحة لتطوير الوحدة الوطنية وبناء جيش تحرير شعبي موحد

ان المجلس الوطني الفلسطيني آخذا بنظر الاعتبار :

● ان الوحدة الوطنية الفلسطينية ضرورة ملحة تتطلبها طبيعة الثورة في مرحلة التحرر الوطني ، وتقتضيها متطلبات النضال الراهنة في ظروف تصاعد القمع الرجعي من أجل تصفية المقاومة في الاردن بشكل مترافق مع مواصلة الاحتلال الاسرائيلي تصعيد حملته العسكرية لاخماد الكفاح المسلح في الاراضي المحتلة .

● وان النضال من أجل الوحدة الوطنية ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار أن تعدد الفصائل داخل حركة التحرر الوطني الفلسطينية يستند الى سلسلة من العوامل الموضوعية التي لا يمكن الغاؤها بقرار ذاتي والتي من أهمها واقع الانقسام الطبقي للشعب الفلسطيني ، والتشتت الجغرافي لهذا الشعب الناجم عن طبيعة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ، بالاضافة الى تأثير الاوضاع العربية وتداخلها مع النضال الفلسطيني وما ينجم عنه من تدخل من جانب الانظمة العربية القائمة في شؤون المقاومة .

● وان محاولة تحقيق الوحدة الوطنية بوسائل الدمج القسري سيزيد من تمزق حركة المقاومة وبعثرة جهودها في صراعات داخلية مسلحة حادة مما يصرف قواها عن مجابهة الاعداء المتكاثرين .

● وان جميع الاشكال السابقة للوحدة الوطنية قصرت عن تحقيق أقصى درجات الفاعلية الممكنة والمطلوبة منها ، كما أن قرارات المجلس الوطني الثامن بهذا الشأن لم تجد طريقها الى التنفيذ ، نتيجة عدد من الاسباب الذاتية من بينها غياب أي أساس ديمقراطي للعلاقة الوطنية : وتفجر الصراعات الهامشية والذاتية حول قضايا ثانوية وغياب روح الجدية في الالتزام والتطبيق العملي للقرارات ، بالاضافة الى غياب روح القيادة الجماعية والحوار الديمقراطي في الهيئات العليا للعمل الوطني المشترك .

● وان جميع هذه العوامل الموضوعية والذاتية تجعل التطلع الى وحدة اندماجية كاملة في جميع المجالات ، قائمة على الغاء الاستقلال التنظيمي والسياسي والفكري للفصائل المختلفة ، وهما خياليا مستحيل التحقيق ، بالاضافة الى كونه يؤدي في المرحلة الراهنة الى نتائج رجعية مضادة للثورة .

● وان هذه العوامل ، بالرغم من ذلك ، لا تقف عائقا دون الوصول الى خطوات اندماجية في بعض المجالات ، وبشكل خاص في المجال العسكري ، بشكل لا يتنافى مع مبدأ الاستقلال الفكري والسياسي والتنظيمي لكافة الفصائل .

● وان أية خطوات بهذا الاتجاه ينبغي أن تستند الى تقييم واقعي وموضوعي للتجارب السابقة التي انتهت الى الفشل بسبب غياب الاسس الواضحة التي تحكم العلاقات داخل المؤسسات الموحدة مما أفسح المجال لتنامي الصراعات البيروقراطية والذاتية داخلها .

يقرر :

● ان الوحدة الوطنية تقوم في المرحلة الراهنة على اسس جبهوية ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها القيادية المختلفة بصيغة تضمن :

١ — الاستقلال الايديولوجي والسياسي والتنظيمي لكافة الفصائل وحق تبادل النقد الاخوي ضمن اطار العمل الوطني المشترك .

٢ — الالتزام ببرنامج حد ادنى سياسي وبرنامج نضالي مشترك محدد تشكل أساسا له مقررات المجالس الوطنية السابقة (وبشكل خاص مقررات الدورات السابعة والاستثنائية والثامنة) بالاضافة الى مشروع القرار «حول الوضع الراهن ومهمات المقاومة» المقدم الى هذا المجلس .

● ان الامكانية المتاحة في ظل الظروف الراهنة ، والضرورة التي تقتضيها متطلبات النضال الانية والمستقبلة ، تضع مسألة الوحدة العسكرية لكافة القوات المقاتلة النظامية والفدائية على راس جدول أعمال الوحدة الوطنية .

وان هذه الضرورة تقتضي المباشرة فورا في بناء جيش تحرير شعبي موحد تندمج فيه كافة القوات المقاتلة على أساس الوحدة الكاملة من القيادة الى القاعدة ، على ان يكون ذلك مرهونا بالاسس التي تضمن فعالية واستمرار هذه الخطوة وانسجام القوات الموحدة مع دورها كجيش شعبي ثوري . ان هذه الاسس تتمثل فيما يلي :

١ — حق العمل السياسي والانتماء التنظيمي لكافة المقاتلين في صفوف القوات الموحدة وحرية جميع المنظمات المنتمية الى الوحدة الوطنية في ممارسة العمل الدعاوي السياسي والتنظيمي داخلها .

٢ — ديمقراطية العلاقات الداخلية ضمن صفوف القوات الموحدة (الغاء التحية ، الغاء العقوبات الجسدية ، ممارسة النقد والنقد الذاتي) واقامة مجالس الجنود للرقابة والمحاسبة والتوجيه بما فيها حق سحب الثقة من أية قيادة عسكرية ، مع التأكيد الصارم على الانضباط العسكري الحازم والطوعي القائم على الوعي السياسي والتنظيمي .

٣ — الغاء الفوارق الطبقية الواسعة في الامتيازات المادية والمعنوية للرتب المختلفة بحيث لا تتجاوز الفوارق المادية بين الحد الادنى والحد الاعلى نسبة ١ : ٣ .

٤ — خضوع القوات الموحدة بشكل كامل للهيئات السياسية القيادية للعمل الوطني المشترك (كل ضمن صلاحياتها) باعتبارها هيئات جماعية .

أوائل تموز ٧١ .

الجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

نحو وحدة وطنية فلسطينية راسخة.. نحو جيش تحرير شعبي موحد

لقد شكلت مسالة تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية واحدة من اهم القضايا واكثرها الحاحا بالنسبة لجماهير شعبنا ولكل الوطنيين والتقدميين في منطقتنا وفي العالم . فقد كان واضحا أمام كل من تهمه مصلحة القضية الوطنية لشعبنا ونمو ثورتنا وتصاعدها ان وصول مجموع القوى الوطنية الى برنامج مشترك للنضال واطار تنظيمي جبهوي يجمع صفوفها ، هو أحد الشروط الرئيسية لانتصار قضية الثورة .

ورغم كل المصاعب الذاتية والاخطار الخارجية التي تعرضت لها المقاومة الفلسطينية فانها كانت تؤكد وباستمرار اهمية ايجاد صيغة اكثر تقدما وفعالية من كافة صيغ العلاقات الراهنة بين فصائل المقاومة حتى يمكن اجتياز هذه المصاعب والاخطار ، وحتى يستطيع شعبنا بمجموع فئاته وطبقاته الوطنية من انجاز مهامه الرئيسية في تحرير وطنه المحتل وتقرير مصيره بنفسه . واذا كانت الوحدة الوطنية مدار بحث وحوار بين مجموع فصائل المقاومة وداخل صفوفالشعب طوال السنوات الماضية انطلاقا من اهميتها كضرورة تاريخية ملحة وراهنة ، فقد قدمت لنا هذه السنوات حصيلة غنية من التجارب والصيغ في العلاقة بين هذه الفصائل لا يمكن تجاهلها ، والا استحال التقدم خطوة واحدة من أجل وحدة وطنية راسخة وثابتة . لقد طرحت في ساحة العمل الفلسطيني مفاهيم متعددة حول الوحدة ، وتم التخلي عن صيغ عديدة واستبدالها بصيغ بديلة لها ، واقيمت أشكال من العلاقات بين مختلف الفصائل على كافة الاصعدة السياسية والعسكرية وفي مجالات العمل الشعبي والدعاوي والتنظيمي والمالي — مما يتطلب منا استخراج كافة الدروس التي قدمتها لنا هذه التجارب بجدية كافية وتحديد طريقنا المقبل انطلاقا من هذه الدروس بواقعية تامة حتى لا تظل هذه المسالة تدور في ذات الحلقة المفرغة التي كانت تدور فيها .

ان الوقائع والتجارب هي أفضل معلم ، وتفوق في دروسها كل المخططات والبرامج التي تحاول أنكار هذه التجارب والظهور شكليا بمظهر منطقي منسجم مع ذاته ، ولكنه غير منسجم مع حركة الواقع ودروسه .

لقد اتخذت العلاقة بين فصائل حركة المقاومة اشكالا متعددة كانت بدايتها الاكثر جدية في تشكيل « القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية » ابان مؤامرة ١٠—٢—١٩٧٠ في الاردن . وتصدت هذه القيادة لمؤامرة السلطة وقتها بموقف موحد ومنسجم حتى تم ارغامها على التراجع . وتطورت هذه العلاقة الى تشكيل اللجنة المركزية التي اقر صيغتها المجلس الوطني الفلسطيني السابع المنعقد في القاهرة ، وكان من المفترض ان تتحمل هذه اللجنة مهام تنفيذ مقررات المجلس الوطني واقرار كافة المواقف الطارئة السياسية والعسكرية بين دورتي انعقاده . كما اتخذ التنسيق العسكري بين قوى المقاومة المقاتلة صيغا عديدة منذ انشاء قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني . وحتى تشكيل القيادات العسكرية المتعاقبة والتي لم تمارس اي منها مسؤولياتها بجدية كاملة على مستوى العمل العسكري كله ، ما عدا بعض المواقع هنا وهناك التي ارغمت فيها الاخطار المحدقة الجميع على التقيد بذلك . واذا كان لنا أن نبحث عن السمة العامة التي رافقت تشكيل كل هذه الصيغ للتنسيق السياسي والعسكري ، فقد كان واضحا عبر كل هذه التجارب أن كل شكل جديد للتنسيق كان ينشأ خلال ازمة حادة تمر بها المقاومة كما حدث في ١٠—٢ ثم مؤامرة ٧—٦—١٩٧٠ ومجزرة أيلول الاسود وسلسلة المؤامرات التي تلتها حتى هذه اللحظة . وليس شيئا جديدا أن نلاحظ أن هذه الاشكال كانت تبهت وتختفي احيانا عند أي بوادر تلوح بانتهاء الازمة او قدوم فترة هدوء نسبي. ويمكن القول أن المقاومة لم تكن تبني علاقاتها على أساس فهمها لطبيعة المرحلة ومجابهة الاحداث والاخطار المتوقعة المقبلة ، بل كانت هذه العلاقات تنسج لحظة قيام الاحداث للرد عليها آنيا ثم تنفرط عندما يبتعد شبح الاخطار . ورغم الحديث المتكرر من جانب فصائل متعددة حول ضرورة ان تستند هذه العلاقات الى برنامج سياسي وعسكري وتنظيمي مشترك يمثل الحد الادنى ، فان معظم البرامج المشتركة لم تكن تحتوي سوى على مجموعة صيغ ومفاهيم وشعارات عامة وبديهية والملتبسة أحيانا ، يتمثل أبرزها في الميثاق الوطني الذي تعتبره اغلبية القوى اساسا للعلاقات الوطنية . ومن الملاحظ أن هذا الميثاق يضم مجموعة من الاهداف الاستراتيجية العريضة والبعيدة المدى دون أن يلزم أحدا أو دون أن يتناول أية مهام آنية محددة امام المقاومة على ضوء الظروفالجديدة الناشئة في الساحة الفلسطينية وتطورالاوضاع في منطقتنا والعالم . هذا بالاضافة الى أن هذا الميثاق يحتوي على الكثير من المفاهيم الرجعية والمتخلفة وكذلك المواقف التي اثبت الواقع والتجربة عدم صحتها سواء اكان ذلك ممثلا في الموقف من القوى الرجعية الفلسطينية والعربية حليفة الامبريالية والصهيونية والتي ينكر الميثاق وجودها اصلا، او في موقفه من تحديد القوى الوطنية التي ينبغي التعامل معها على الصعيد الوطني والعربي والعالمي . مضافا الى ذلك عشرات الملاحظات التي يمكن سردها والتي اشير اليها في أكثر من مناسبة . ومن الجدير بالذكر ان المقاومة كانت تصل احيانا الى وضع برامج سياسية مشتركة تتناول مهاما آنية وراهنة كما تطرح اشكالا متقدمة للعلاقات ، ولكن هذه البرامج كانت تعبر عن نفسها بالموافقة اللفظية عليها ثم ممارسة نقيضها تماما او تجاهلها لدى التطبيق وهذا ما كان عليه مصير اتفاق ٦—٥—١٩٧٠ وكذلك مصير مقررات المجلس الوطني الاستثنائي المنعقد في أواخر اب ١٩٧٠ في عمان والذي أكد على ضرورة الاعداد الجدي والفاعل لكي يصبح الاردن معقلا وطنيا للشعب والثورة ، وعندما داهمتنا احداث أيلول الاسود اتضح بشكل ملموس فقدان اي استعداد عملي وجدي لدى غالبية قوى المقاومة من اجل تحقيق هذا الهدف سواء على صعيد الاستعداد العسكري أو التعبئة السياسية المتنامية لجماهير الشعب في الاردن . واننا لا ناتي بجديد عندما نؤكد أن كافة الهيئات المركزية والقيادية التي كان يناط بها مسؤولية تنفيذ أي برنامج أو قرار يصدر ، لم تقم حتى بالمشاركة والتقرير في معظم المواقف اليومية لحركة المقاومة ، أو أن معظم ما صدر عنها من مقررات لم ير طريقه الى النور ، وأوضح مثال على ذلك أوضاع اللجنة المركزية منذ أيلول حتى الان (افتقادها للقيادة الجماعية سواء أكان ذلك من حيث انعدام انعقادها الدوري أو من حيث اتخاذها للمقررات ، واذا حدث واتخذت قرارا فليس هناك من يلتزم به فعليا) ثم مقررات امانة سر اللجنة المركزية التي أقيمت بعد ايلول وضاعت مع قراراتها في زحمة الاحداث .

عقبات موضوعية وعقبات ذاتية:

لا يزال الحديث عن الوحدة الوطنية يدور داخل صفوف المقاومة مؤكدا باستمرار على اهميتها دون ان يشير بشكل واقعي وواضح الى أساليب ووسائل انجازها انطلاقا من الواقع اليومي الذي يعيشه شعبنا وعند بحث هذا الموضوع يتم تجاهل العديد من الحقائق التي ترقى احيانا الى درجة البديهيات والتي يؤدي نكرانها وتجاهلها الى اعاقة اية خطوات على طريق الوحدة الوطنية بدلا من الوصول اليها حثيثا . ان الوقائع والعقبات الموضوعية لا تجعل الوصول الى الوحدة مستحيلا ، بل على العكس ، فان فهمها واستيعابها في أي برنامج للوحدة الوطنية هو الذي سيقود الى انجاز هذه الوحدة . ولقد أكدت حركة الواقع على جملة من الظروف الموضوعية التي تؤثر بشكل رئيسي على شكل وأساليب تحقيق الوحدة وأهمها :

١ — الانقسام الطبقي للشعب الفلسطيني .

وحتى لا يصاب احد بالذعر أمام تكرارنا لهذه الحقيقة الموضوعية الرئيسية ، فمن المهم أن نؤكد في البدء أن انقسام الشعب الى طبقات واقرارنا بهذا الواقع لا يعيق قضية الوحدة بين كافة طبقات الشعب الوطنية على أساس من التحالف والتضامن الجبهوي وعلى قاعدة برنامج سياسي وعسكري وتنظيمي مشترك ضمن مهام المرحلة الراهنة (مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي) من نضال شعبنا ، بل ان انكار هذا الانقسام كما يحدث كثيرا داخل صفوف المقاومة ، هو الذي يقود الى عزلة الطبقات الوطنية عن بعضها وتصميم طبقة واحدة قائدة للنضال الوطني في هذه المرحلة حتى على انكار ما عداها من الطبقات وتجاهل وجوده عمليا وقد أكدت تجربة شعبنا تحت الاحتلال لكل ، من لهعينان ، ظهورمواقف مختلفة ومتباينة لطبقات مختلفة ومتباينة في أساليب ومضامين مقارعة الاحتلال داخل الضفة الغربية وقطاع غزة . ففي هذه المناطق ، يتحمل عمال وطلاب ونساء غزة وبقية الفئات الكادحة عبء النضال الرئيسي ضد العدو ، بينما تتخذ البورجوازية التجارية والكبيرة موقف مهادنة للاحتلال الصهيوني . وفي الضفة تنمو وتتوطد العلاقات الاقتصادية وحتى السياسية بين قطاعات البورجوازية الكبيرة وبعض فئات البورجوازية المتوسطة والبيروقراطية مع الاحتلال ، في الوقت الذي تمتلىء فيه سجون العدو بالمناضلين من أبناء الطبقات الوطنية . كما أكدت تجربة النضال ضد الرجعية الحاكمة في الضفة الشرقية على تفاوت وتباين أساليب وأشكال النضال لكل طبقة ودرجة التفاف وصمود كل طبقة وطنية حول المقاومة والقضية الوطنية ، حيث تحملت جماهير العمال واللاجئين والطلاب والنساء والبورجوازية الصغيرة في المدن عبء النضال الاساسي ضد مؤامرات الرجعية . وأخذت قطاعات من الطبقات المتوسطة والبورجوازية الكبيرة تستدير الى الخلف باتجاه النظام والطبقة الحاكمة . فقد عبرت هذه الطبقات بواسطة بعض ممثليها السياسيين واتحاداتها المهنية عن عزوفها عن المشاركة في جبهة وطنية موحدة تواجه ارهاب وقمع حكومة الجلادين ، وبدأ بعض ممثليها يلوكون ذات الانتقادات والاتهامات التي ما زال يستخدمها النظام الرجعي ضد المقاومة . ان الاقرار بهذا الانقسام وفهمه يجعلنا قادرين تماما على حل قضية الوحدة الوطنية انطلاقا من فهم ودراسة مصلحة كل طبقة وطنية ، وصياغة برنامج يمثل المصلحة المشتركة التي تجمع عموم الطبقات الوطنية وتنظيماتها السياسية والمسلحة حوله . كما أن هذا الاقرار يجعلنا ندرك أن التباين والاختلاف في المواقفالسياسية والتطبيق العملي امر مبرر ومشروع ، فمهما كانت طبيعة الخلافات ، فان التحالف والتضامن على أساس من العلاقات الديمقراطية والبرنامج المشترك والحق في ممارسة موقف مستقل سياسي وتنظيمي لكل فصيل في المسائل المختلف عليها ، كفيل بان يثبت عبر التجربة والممارسة صحة هذا الموقف أو ذاك داخل العمل الوطني وكفيل أيضا بتصحيح سياسة ومواقف مجموع الحركة الوطنية وكذلك مجموع تركيبها وقيادتها . ان التحالف الوطني ليس مناورة ولا يمكن انجازه بالمناورة السياسية ، فان استناده على أسس وحقائق موضوعية هو الذي سيؤدي الى ان تكون مواقف الجميع واضحة أمام الجميع ، وبالتالي سيؤدي الى تطوير هذا التحالف وتمتينه وانتصار قضية الثورة بالتاكيد في النهاية .

٢ — طبيعة الاحتلال الصهيوني والتشتت الجغرافي :

ان الاحتلال الصهيوني الذي قاد الى اجتثاث طبقات بكاملها للشعب الفلسطيني منأصولها الاجتماعية والانتاجية ، فقد ادى الى توسيع دائرة البطالة الانتاجية والتخلف الثقافي لدى قطاعات واسعة من أبناء شعبنا . فان فئات اللاجئين المعدمين ذات الاصول الاجتماعية المختلفة تشكل احد فئات الشعب الكبيرة . كما أن التشتت الجغرافي داخل عدد من الاقطار العربية قد أدى الى تطور متفاوت ومختلف لكل قطاع في كل بلد نتيجة لتاثره بظروف هذا البلد وتطوره . ان هذا كله قد قاد الى أن يتكيف كل قطاع من قطاعات شعبنا في كل بلد مع الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية القائمة في ذاك البلد والى تعدد واختلاف التنظيمات السياسية لشعبنا على ضوء واقع كل بلد من هذه البلدان .

٣ — تأثير الاوضاع العربية :

ان شعار « عدم التدخل في الاوضاع العربية » وضرورة « توحيد كل الطاقات العربية حول فلسطين ومن اجل قضيتها » قد اسقطته التجربة الواقعية وتم دفنه كليا تحت انقاض عمان يوم ١٧ أيلول . فاذا كنا نؤكد دائما على كون الاوضاع العربية المحيطة بفلسطين تقرر وستقرر بشكل رئيسي مصير ومستقبل القضية الوطنية لشعبنا ، فان هذا التاكيد كان يهدف الى عدم الاستسلام لهذه الاوضاع ، بقدر ما يجب توثيق التحالف والتضامن مع مجموع القوى الوطنية والتقدمية العربية ضمن جبهة موحدة مشتركة ضد العدوان الصهيوني والامبريالية والرجعية. كما أننا لا نستطيع تجاهل حقيقة هامة مؤداها ان الاوضاع العربية والانظمة القائمة تتدخل ليس فقط في شؤون القضية الوطنية لشعبنا بل حتى في أوضاع المقاومة ذاتها ، مما قاد الى المزيد من التمزق والتبعثر داخل صفوف المقاومة بدون أي مبرر موضوعي لذلك . كل هذا يجعل قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية ذات مساس مباشر بموقف المقاومة على الصعيد العربي ، والذي لا يمكن أن يكون موقفا وطنيا فعليا بدون توثيق التحالف مع حركة التحرر الوطني العربية شعبيا وعلى نطاق كل بلد ، وبدون نقد كل المواقف المترددة والمتراجعة والخاطئة لمجموع الانظمة الوطنية ، وبدون شن نضال حازم لحل التناقض الاساسي مع الرجعية الاردنية — الفلسطينية ممثلة بالنظام القائم ، كخطوة على طريق حل التناقض الرئيسي مع الصهيونية .

اضافة الى كل هذه الظروف والمعقبات الموضوعية القائمة حول المقاومة والتي تؤثر الى حد بعيد على أسس واشكال الوحدة الوطنية ، فمن المؤكد أن تحكمنا في هذه الظروف واجتياز العقبات مرهون أساسا بالاوضاع الذاتية والداخلية للمقاومة التي تستطيع فيما لو تم تصحيحها وتطويرها ، دفع الوحدة الوطنية خطوات واسعة الى الامام . ويمكننا أن نحدد أبرز هذه العقبات الذاتية بما يلي :

١ — التركيب الثقافي والسياسي المتخلف لغالبية قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية :

ليس المهم هنا أن نؤكد مجددا على الانتماء الطبقي والسياسي لغالبية قيادات الحركة الوطنية للطبقة الوسطى (البورجوازية الصغيرة) بقدر ما هو من المهم ايضا التاكيد عمليا على كون هذه الفئات أكثر تخلفا مقارنة بمثيلاتها في الاقطار العربية الاخرى . وهذا ما يجد له أصوله في التكوين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتراث التاريخي للمجتمع الفلسطيني سواء أكان ذلك ناشئا عن آثار الاحتلال الصهيوني وما ولده من بطالة انتاجية وثقافية ، أو ناشئا عن مجمل التطور التاريخي العام للحركة الوطنية الفلسطينية بعد عام ٤٨ وانحدار القيادات البورجوازية الكبيرة والاقطاعية السياسية عن رأس العمل الوطني وصعود قيادات أكثر تقدما بديلا عنها وخاصة بعد حزيران ٦٧ . الا أن هذا التركيب الراهن والمتخلف يجر ذيولا وخيمة على الحركة الوطنية الفلسطينية وامكانات توحيدها وتطورها كما اثبتت الوقائع باستمرار . وقد عبر هذا التركيب المتخلف عن نفسه في العديد من ممارسات المقاومة سياسيا وتنظيميا وعسكريا بدءا من انكار أي انقسام طبقي للشعب ، ومرورا بالخلط الفاضح بين الاستراتيجية والتكتيك ، بين ما هو آني ومباشر وبين ما هو بعيد المدى ، وانتهاء بالاستسلام للعفوية وصيغ العلاقات العشائرية والاقطاعية على صعيد التنظيم الداخلي والصلة مع الجماهير ولقد كانت ولا زالت أخطر اثار هذا التركيب على الصعيد السياسي ، حيث عانت جماهيرنا طويلا من اثار التردد والتذبذب في المواقف التي وصلت أخيرا الى درجة الانتقال من شعارات التعايش مع الرجعية الحاكمة في الاردن الى المناداة باسقاط النظام فورا ومباشرة وخلال أيام معدودة ، مضافا اليه ذلك الموقف الذي يتردد ويرفض أن يطرح أية مهام مباشرة وآنية للجماهير مكتفيا بترديد شعارات عامة وغامضة وبعيدة المدى عن نصوص الميثاق أو أي برنامج مشابه له . كل ذلك قد جر اثاره في تكريس انماط من العلاقات البيروقراطية على الصعيد العسكري والتنظيمي واحتقار لاي علاقة ديمقراطية مركزية على أساس من الوعي السياسي والنقد المتبادل والقاعدي . ان الثوار الفيتناميين يؤكدون دوما عبر تجربتهم الزاخرة بان الاساس الذاتي الرئيسي للانتصار في الحرب الوطنية هو قيادة صحيحة وسياسة صحيحة ، ومن المؤكد أن تجربتنا الخاصة تثبت أيضا هذا الاستنتاج . وبديلا عن هذا كله نجد أن الحل الوحيد الذي يتم طرحه يتلخص في الدعوة لاقامة منظمة واحدة ينصهر فيها الجميع قفزا فوق كل الاعتبارات الواقعية والموضوعية ، بينما نرى في الجانب الاخير تمييعا لكل أشكال الوحدة القائمة ومؤسساتها القيادية كاللجنة المركزية مما يفقد هذه العلاقات طابع القيادة الجماعية والحوار الديمقراطي .

ان تجاوز اثار هذا التركيب رهن أساسا بتصحيح العلاقات الوطنية باتجاه توطيد دور مؤسساتها القيادية الجماعية وتنمية الحوار الديمقراطي داخلها ومع الجماهير استنادا الى برنامج سياسي مرحلي وملزم .

٢ — مفاهيم متباينة للوحدة وتجارب أكثر فائدة من هذه المفاهيم:

ان الخلاف والصراع حول أكثر الاشكال والاسس ملاءمة للوحدة الوطنية لم يظل صراعا نظريا بين مفاهيم متباينة بل أن هناك العديد من التجارب العملية البحتة وعلى الصعيد العسكري بشكل أكثر تحديدا مما يفيدنا تماما في وضعنا لاي أساس وشكل واقعي للوحدة . لقد كانت هناك تجربتان بارزتان لانشاء قوة عسكرية موحدة الاولى في شمال الاردن عام ١٩٧٠ والثانية في جنوب لبنان عام ١٩٧١ ، ولقد كان فشل التجربتين عمليا ناشئا عن التباين والاختلاف الواسع بين مفاهيم متناقضة للعلاقات التنظيمية واهمية العمل السياسي بين المقاتلين ،وكذلك الحدود التي يبدأ منها وينتهي اليها الضبط العسكري وهل يتناول كافة الشؤون وقضايا العمل اليومي للمقاتل ؟ كذلك كان للصراع البيروقراطي العسكري من أعلى للحصول على مواقع أفضل أثر في فشل هاتين التجربتين . وقد تبين أن الاكتفاء بالحديث عن ضرورة الوحدة باقامة منظمة واحدة ، الى جانب كونه هدفا غير واقعي ، فانه لا يقدم أية حلول عملية لمسالة الوحدة الوطنية . ان الذراع العسكري الضارب للثورة الفلسطينية أي جيشها الشعبي المقاتل لا بد أن يكون موحدا ومتماسكا حتى يستطيع أن ينجز مهامه القتالية بفعالية ومرونة ولكن الوصول الى هذه الوحدة العسكرية مرهون أساسا بالوصول الى مفاهيم مشتركة أساسها اشاعة العلاقات الديمقراطية داخل صفوف هذا الجيش الشعبي واطلاق حرية العمل السياسي داخله والغاء كافة الامتيازات البيروقراطية والمادية بما بين صفوفه ، مع الحفاظ على حق الانتماء التنظيمي والسياسي لاي فصيل من الفصائل بعيدا عن أية ضغوط . ان هذه الاسس للوحدة الوطنية على صعيد القوات المقاتلة سوف تؤدي الى المزيد من انخراط أبناء شعبنا في صفوفه والى تعزيز قدرته وفعاليته القتالية وتكسبه المزيد من احترام وثقة الجماهير به ، وبدونها فان الثورة سوف تعاني المزيد من التجارب والنكسات الذاتية الداخلية والتخبط في المواقف والتناقض في المفاهيم تجاه قضية الوحدة .

٣ — التنافس الذاتي والصراع حول القضايا الهامشية :

ان غياب أي أساس ديمقراطي للعلاقة الوطنية ومهام سياسية موحدة أمام القوى الوطنية ، يفتح الباب أحيانا أمام تطور الصراع حول قضايا فرعية وهامشية وتغييب قضايا العمل السياسي والعسكريوالتنظيمي كليا عن أعين الجميع . ومن المؤكد ايضا أن عددا من القوى التي لا مبرر موضوعي لوحدها تلجأ الى مثل هذه الاشكال من الصراع الهامشية لكي تجد مبررا كافيا لوجودها ذاته . وهذا ما يجعل بعض المسائل المالية والاعلامية وعددا من الاخطاء الذاتية الفردية مبررا كافيا لانفجار هذه التناقضات . ان حل كل المسائل الفرعية والثانوية والعملية اليومية ضرورة ملحة ، ولا يمكن أن يتم طمس كل التناقضات الهامشية والمفتعلة بدون حل مسالة الوحدة الوطنية ذاتها على أساس ديمقراطي وصحيح. ومن المفيد هنا التذكير بان الرجعية تقرع الدفوف طربا كلما لاح لها تناقض هامشي أو ثانوي وقد نما واستفحل لان هذا هو خبزها اليومي الذي تعتاش عليه . اننا هنا لا ندعو الى الغاء كل الفروق القائمة في المواقف تجاه القضايا الرئيسية التي تمس نضال شعبنا ومهامه الفعلية ، بل ان حوارا حيا لا بد أن يقوم حول هذه القضايا أساسه روح التضامن والتحالف والنقد الرفاقي المتبادل .

ملامح عامة للمهامالسياسية الراهنة

ان الظروف الراهنة التي تمر بها قضية شعبنا الوطنية وثورتنا داخل الاردن في مهامها مع الرجعية الخاصة . واستمرار محاولات الامبريالية لفرض الاستسلام على شعوبناالعربية كذلك الاهمية التي يكتسبهاتنامي النضال المسلح ضد الاحتلال الصهيوني في دحر محاولات استسلام وتصفية قضية شعبنا الوطنية ، أن هذه الظروف بمجموعها تضع أمام شعبنا وكل قواه الوطنية المهام الراهنة كاساس مشترك لنضالها .

ان مجابهة مؤامرات الرجعية الحاكمة في

الاردن وحل التناقض الاساسي معها من اجل الاستمرار في حل التناقض الرئيسي مع الاحتلال الصهيوني لوطننا يمثل مهمة مباشرة امام مجموع القوى الوطنية . وعلى هذا الاساس فان قيام جبهة وطنية اردنية ــ فلسطينية تناضل من اجل قيام حكم وطني ديمقراطي في الاردن هو الطريق الوحيد من اجل دحر الرجعية واسقاطها . وعلى هذا الطريق فلا بد من تعزيز نضال هذه الجبهة وتنمية نشاطاتها من خلال كل المؤسسات الجماعية والنقابية والمهنية ومن خلال قيادة النضال اليومي لجماهير الشعب في الاردن ضد الارهاب الاسود والقمع الوحشي الذي تتعرض له ، وحتى يتم في المرحلة الراهنة اقصاء حكومة الجلادين ومنظمي المجازر كهدف آني ومباشر على طريق تحقيق مجموع أهداف الجبهة الوطنية .

ــ الحفاظ على استقلال حركة المقاومة السياسي والعسكري وحقها في اتخاذ المواقف التي تعبر أساسا عن المصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني مع رفض كل أشكال التنسيق المشبوهة أو فرض الوصاية على حركة المقاومة وانتزاع حقها في تمثيل شعب فلسطين ، والعمل على توطيد العلاقة بالقوى الوطنية والتقدمية العربية على طريق اقامة جبهة وطنية عربية معادية للامبريالية والصهيونية والرجعية .

ــ اعداد جماهير شعبنا داخل الارض المحتلة ، دفاعا عن حقوقه الوطنية المشروعة من أجل النضال ضد عودة الاراضي المحتلة بعد تحريرها تحت السيطرة المباشرة للرجعية الحاكمة في الاردن ، والانطلاق منها من أجل اعادة توحيد الاردن على أساس حكم وطني ديمقراطي . ان شعبنا اذ يعتبر أن قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع لا يقدم اي حل لحقه في تقرير مصيره ، فانه يعتبر أن وحدة الساحة الاردنية ــ الفلسطينية ووحدة ضفتي الاردن لا بد أن تستند أساسا على الاطاحة بالرجعية الحاكمة ، ومن أجل اردن وطني ديمقراطي وموحد حتى يضمن شعبنا ممارسة كافة حقوقه الوطنية ومتابعة كفاحه المسلح ضد العدو الصهيوني ــ الامبريالي .

رفض كافة الحلول الاستسلامية التي تقوم على التضحية بالمصالح الوطنية لشعب فلسطين أو التفريط باجزاء من الاراضي العربية المحتلة ، ومتابعة الكفاح المسلح من اجل تحرير مجموع الاراضي المحتلة وحصول شعبنا على حقه في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه .

من اجل وحدة وطنية ثابتة وراسخة .. من اجل قيام جيش التحرير الشعبي

ان المعضلة الاساسية في العلاقات الوطنية الفلسطينية ليست قائمة فقط في وضع البرامج السياسية والتنظيمية والعسكرية التي تمثل قاسما مشتركا ، بل في الالتزام والتطبيق العملي لها . واذا كان المجلس الوطني قد اقر في دورته الثامنة اعادة تشكيل الهيئات القيادية للمقاومة على أساس تثبيت صيغة اللجنة المركزية والمكتب السياسي كقيادة جماعية ويومية للنضال الوطني ، فان القضية الرئيسية هي في أن تمارس اللجنة والمكتب المنبثق عنها دورها فعلا على هذا الاساس ، والا تحولت كل القرارات التي تبدو واقعية ومقبولة الى غطاء لاستمرار اشكال العلاقة الفردية والموسمية على حالتها الراهنة . ان توطيد العلاقة بين مجموع الفصائل والوصول باستمرار الى موقف مشترك لحل كل المعضلات والمهام التي تجابه الثورة يتطلب أساسا :

ــ تثبيت صيغة اللجنة المركزية والمكتب السياسي وكافة الهيئات والاجهزة التي أقر تشكيلها المجلس الوطني الثامن ، والحفاظ على هذه الصيغ لكونها تمثل أكثر اشكال العلاقات الوطنيه تقدما وواقعية في المرحلة الراهنة .

ــ ان توطيد هذه الهيئات يتطلب الحفاظ على دورها كقيادة جماعية ذات صلاحيات كاملة في المراقبة والمحاسبة والتقرير بالنسبة لكافة شؤون العمل الفلسطيني السياسية والعسكرية والتنظيمية . كما أن هذا يتطلب الحفاظ على دورية اجتماعاتها واحترام مقرراتها بدقة وحقها في المحاسبة على أي مخالفة لهذه المقررات من أجل اشاعة المزيد من روح الجماعية والديمقراطية داخل صفوفها .

ــ ان الحوار الديمقراطي والمفتوح داخل هيئات المنظمة هو أساس توطيد الوحدة الوطنية . ومن هنا فاذا كان من المبرر والمشروع قيام خلافات في وجهات النظر بشأن العديد من القضايا ، فان مثل هذا الحوار سيؤدي في غالب الاحيان الى تضييق شقة الخلاف هذه ، أو تركه حتى يثبت الواقع والتجربة ذاتها صحة هذا الموقف أو ذاك .

ــ ان منظمة التحرير الفلسطينية تشكل اطارا للتحالف الوطني في هذه المرحلة و « تجمع للقوى الفلسطينية في جبهة وطنية من أجل ثورة مسلحة تحرر الارض » (الميثاق الوطني ، ص ٣٩) ولذا فان هذا الاطار الجبهوي الذي تطبق داخله المركزية الديمقراطية والتزام الاقلية بقرارات الاغلبية والنقد المتبادل لا ينفي حق الاستقلال التنظيمي والسياسي لكل فصيل ضمن برنامجه الخاص وسياسته .

اما على صعيد العمل العسكري ، فقد اثبت الواقع أن وحدة القوى العسكرية للمقاومة ضمن جيش تحرير شعبي موحد يضم كافة قوى الثورة النظامية والفدائية ، وعلى اساس من « وحدة التنظيم والتدريب والتسليح والانضباط والعمليات » (برنامج العمل السياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية الذي أقرته الدورة الثامنة للمجلس الوطني) يشكل مهمة راهنة وعاجلة امام مجموع القوى المقاتلة لانه سيكفل تطوير وتنمية الطاقة القتالية للثورة وتنمية صفوفها وتحسين كافة انماط عملها العسكري وزيادة خبرتها بشكل فاعل . كما انه سوف يكفل تحويل غالبية قطاعات جيش التحرير الفلسطيني القائمة الى وحدات مقاتلة وتشارك بفعالية في اداء مهامها المسلحة . ان « الجيش الشعبي الموحد » سوف يجعل جماهيرنا مفعمة اكثر فاكثر بالحماس الثوري والاستعداد لدعم الثورة والدفاع عنها والانخراط في صفوفها . وقد علمتنا المعارك العديدة سواء داخل الارض المحتلة أو في مواجهة هجمات الرجعية ان انعدام وحدة القوات المقاتلة قد أدى الى نتائج عسكرية وخيمة في العديد من المصادمات وأفقد كل القوى المقاتلة مرونة الحركة والمناورة والتغطية للانسحاب أو الهجوم . واذا كانت الوحدة العسكرية للقوات المقاتلة ضمن « جيش تحرير شعبي موحد » هي مطلب ومهمة راهنة ، فان أهم شروط نجاحها وتحقيقها فعلا هو قيامها على أساس ديمقراطي ثابت ومن خلال اشاعة تقاليد تنظيمية وسياسية وعسكرية جديدة بين صفوفها والا فأن عملية توحيد القوات سوف تتحول الى تجميع كمي بلا أي أساس يستند اليه ، ويأتي كل فصيل ومعه أشكال علاقاته الخاصة ومفاهيمه داخل هذا التجمع، بدون الوصول الى علاقات ومفاهيم مشتركة وموحدة . وبهذا فان هذا التجمع الكمي سيحمل بداخله بذور تناقضات قد تنفجر مجددا وفي أية لحظة . والتجارب التي أشرنا اليها دليل بارز على ذلك .

بالاضافة الى هذا كله ، فان تجربتنا العسكرية الخاصة للثورة الفلسطينية قد أثبتت بشكل قاطع تماما أن الجيش الثوري يعتمد على امداد ودعم الجماهير البشري والمادي والمعنوي والسياسي له والذي يخوض حربا شعبية متصلة وشرسة ، لا بد أن يعتمد في تشكيله وتكوينه على أسس تنظيمية وسياسية وجماهيرية تجعله باستمرار يثبت لشعبه انه السلاح الذي لا يخطيء في هذا الشعب ، وانه الاطار الذي يستطيع شعبنا من خلاله وبالانضمام اليه ان يتحرر من كل أشكال الضغط والقهر والقمع والارهاب وان يتربى تربية ثورية ديمقراطية جديدة ويعيش لاول مرة كمقاتل حر له حقه في أن يعلن عن رأيه وأن ينمي وعيه وأن يكتسب كل يوم خبرة جديدة .. بحيث يبدأ في التحرر من صفة المواطن الذليل الذي الهبت ظهره سياط الرجعية وأدمت قدميه طوابير الانتظار على أبواب وكالة الغوث . ولذا فان جيشا ثوريا فعليا لا بد أن يتخلص من كل انماط وأشكال العلاقات داخل الجيوش الكلاسيكية التي تفرض داخلها سلطة الحكومة الرجعية على مجموع الجيش ، وسلطة الضباط القمعية على الجنود . لا بد للجيش الثوري من أن يكون ثوريا حقا في العلاقة بين المقاتلين وقادتهم وفي العلاقة بين مجموع الجيش والجماهير وأن يتخلص من كل انماط المظاهر واشكال العلاقات التقليدية والاذلالية التي تسود صفوف الجيوش التقليدية المحترفة .

ان الاساس الديمقراطي لقيام « جيش التحرير الشعبي الموحد » لا بد أن يستند اعتمادا على تجربتنا وتجربة كل الجيوش الثورية المقاتلة على :

ــ حق الانتماء التنظيمي والسياسي لكل مقاتل داخل الجيش بدون أي ضغط وبحرية تامة ، وحقه بالتالي في التعبير عن موقفه السياسي داخل المجالس والاجتماعات الموسعة وفي الحوار بين مجموع المقاتلين بكافة أشكاله وصوره .

ــ حق الاستقلال السياسي والتنظيمي لكل تنظيم داخل صفوف الجيش الشعبي الموحد .

ــ حرية العمل الدعاوي والسياسي لمجموع المنظمات بين المقاتلين بكافة وسائل النشر والدعاية السياسية (البيانات المنشرات ، الكراسات الخ ..) .

ــ اعتماد نظام المفوضين السياسيين داخل القطاعات الذين يقومون بالدعاية أساسا لبرنامج الثورة والمواقف السياسية التي تتخذها ، وبمراقبة استمرار حرية العمل السياسي لكافة الفصائل داخل هذه القطاعات.

ــ الغاء الامتيازات المادية والبيروقراطية داخل الجيش سواء أكانت هذه الامتيازات تعتمد على المرواتب المرتفعة أو الرتب العسكرية التقليدية ، والاستعاضة عنها بمكافآت ثابتة أو رمزية وتقليص الفوارق بين الرتب المختلفة.

ــ اقامة مجالس الجنود داخل القطاعات من أجل نشر وتوسيع اطار الحوار السياسي ومن أجل فرض الرقابة والمحاسبة على القيادات الاعلى ، مع حق هذه المجالس بتبديل هذه القيادات على أساس نظام خاص بعد لذلك .

ــ نشر واعتماد الانتقاد والانتقاد الذاتي العلني داخل القطاعات والذي لا يتناول الاخطاء الفردية والصغيرة بقدر ما يتناول الاخطاء العامة والشائعة والاخطاء في المواقف السياسية والعمل التنظيمي والعسكري .

ــ ان هذا كله لا يجب أن يتعارض اطلاقا مع أنظمة الانضباط العسكري الحديدي والصارم والطاعة العسكرية في كافة شؤون العمل العسكري الاخرى ، وتطبيق كافة أنظمة العقوبة فيما يتعلق بالمخالفات العسكرية البحتة .

ان القيادة السياسية القادمة للمنظمة سوف تكون مطالبة أساسا بالسير خطوات واسعة على هذا الطريق من خلال تشكيل قيادة عسكرية تتمثل فيها مجموع القوى المقاتلة والفاعلة حتى تبدأ في وضع بنود هذه الوحدة موضع التطبيق العملي . ومن الجدير الاشارة هنا الى أن المهم أساسا هو الوصول الى اتفاق على القواعد الاساسية التي يمكن أن تتم عليها الوحدة والتي أشرنا الى بعضها ، وأن أي اختلاف حول أية مسائل تفصيلية أخرى لا يمنع على الاطلاق قيام هذه الوحدة ، لان التجربة العملية كفيلة بمحو الخلافات التفصيلية وتثبيت وجهة النظر الاكثر صحه من بينها .

اننا نعتقد واثقين بان الحوار الجدي والفاعل حول مجموع هذه القضايا سوف يقود بالتاكيد الى نتائج متقدمة على طريق الوحدة الوطنية ، وان شعبنا الذي ناضل طويلا من اجل تحقيقها لم يعد يرضى بكل الدعوات اللفظية والمطاطة والمتشنجة التي تبشر بالوحدة دون أن تخطو خطوة عملية واحدة على طريقها .

فمن اجل المزيد من التفاف شعبنا حول الثورة وارتباطه بقضيتها لا بد من النضال الحثيث من أجل بناء :

وحدة وطنية راسخة .. جيش تحرير شعبي موحد

عاشت ثورتنا الوطنية المظفرة .

بيان حول تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد

يا أبناء حركة المقاومة :

يا جماهير شعبنا المناضلة :
ان المجلس الوطني يمثل الاداه التشريعيه للثورة الفلسطينية ، وحتى يتمكن من القيام بدوره الوطني والثوري كان من المفترض تشكيله على قواعد أكثر ثوريه والتزاما من المجالس السابقة . خاصة وان مجمل القضيه الفلسطينية تمر بمرحلة بالغة الدقـه ، والثوره تقف أمام مازق مرحلي واستراتيجي مصيري وكل هذا يتطلب احاطة واعيه بتجربه المجالس السابقة ، وتقديرا عاليا للمرحلة الراهنه من مراحل حركة التحرر الوطني الفلسطينيه والعربيه على ضوء دروس هزيمه ٥ حزيران، وحملة ايلول الدامي ، وتصميم الرجعية الحاكمة في عمان وبدعم من الامبريالية على تصفيه الثورة ، ومصادرة حقوق شعبنا الوطنية (القومية) لتنفرد بعقد صلح استسلامي منفرد مع العدو الصهيوني ، وبذات الوقت على ضوء التراجعات الجاريه في المنطقة العربية لصالح « الانفتاح » على الامبريالية الامريكية والرجعية العربية ، وهذا كله يضع ثورتنا وشعبنا امام مرحلة أصعب وأعقد من « المراحل » السابقة مما يتطلب اعادة النظر في كافة المؤسسات الجماعية لحركة الثورة وفي مقدمتها المجلس الوطني .

لقد طرحت الجبهة الديمقراطية بصفتها عضوا باللجنة المكلفة لتشكيل المجلس عددا من القواعد الاساسية للمجلس التاسع وفي مقدمتها :

اولا : ان يضم المجلس اكثرية من القوى المنظمة التي تتحمل عبء القتال ضد العدو الصهيوني وعبء الدفاع عن الثورة في مواجهة هجمات الرجعية الاردنية خاصة .

ثانيا : ان تكون العناصر اللامنتمية تنظيميا (المستقلة) صاحبة كفاءات ثورية مناضلة، وملتزمة بقضية الثورة ولها مهمات يومية محددة لا ان تتحول مسالة الكفاءات الى مواصفات بورجوازية اكاديمية لا علاقة لها بالكفاح اليومي الذي يخوضه شعبنا ضد اسرائيل والرجعية والامبريالية ، حتى لا يتحول المجلس الوطني الى هيئة برلمانية بورجوازية مائعة لا تتحمل مسؤولية القرارات التي تتخذها فضلا عن الابتعاد عن اتخاذ المواقف الثورية فلسطينيا وعربيا وعالميا .

ثالثا : أن تكون اكثرية الاعضاء من المساحات الرئيسية التي تعيش في قلب الصراع الدامي الذي يخوضه شعبنا وبشكل خاص من الساحة الاردنية والمناطق المحتلة .

رابعا : أن يكون الالتزام بالثورة هو المقياس لعضوية العضو لا انتمائه العرقي الشكلي (من أبوين ــ عثمانيين فلسطينيين) .

على ضوء هذه القواعد ناضلت الجبهة من اجل تشكيل مجلس اكثر ثورية والتزاما من المجالس السابقة . وبرغم تحفظات الجبهة فقد تسربت الى المجلس العديد من العناصر التي لا تربطها بقضية الثورة رابطة سوى انتمائها للهوية الفلسطينية ونفوذها البرجوازي بينما التزمت بعض المنظمات الصمت على الرغم من الطنطنة اللفظية الثورية التي تتراقص على صفحات مجلاتها الصفراء .

وعلى ضوء هذه القواعد تقدمت الجبهة الديمقراطية في اجتماعات فصائل المقاومة التي ضمت (فتح ، الصاعقة ، جبهة التحرير العربية ، الجبهة الشعبية) باقتراحاتها لتصحيح العلاقات بين الفصائل الرئيسية على قاعدة منع طغيان اي فصيل على المجلس وانهاء الصيغ السابقة بالتزاحم على الحجوم فاقترحت أن يكون لمنظمة فتح حصتان ولكل من الفصائل الرئيسية الاخرى حصة واحدة ، فرفضت فتح بينما التزمت بعض المنظمات الصمت الكامل . وهنا تحولت النقاشات نحو ردة الى الخلف وعودة الى التزاحم على الحجوم ، وعندما فوجئت الجبهة الديمقراطية ببعض الاتفاقات الجانبية وخارج اطار الحوار الجماعي أصدرت تصريحا صحفيا للجماهير أعلنت فيه أن الاتفاق على تشكيل المجلس لم يتم بعد انطلاقا من موقف مبدئي يرفض سياسة المناورات والاتفاقات الجانبية .

يا ابناء المقاومة ويا جماهير شعبنا

اننا نعلن بوضوح أن المجلس الوطني الجديد هو نسخة مكررة تقريبا عن المجالس السابقة سواء من حيث تكوينه السياسي او من حيث العلاقات بين فصائل حركة المقاومة ، أو من حيث العلاقات مع القوى الوطنية والتقدمية في الساحة الفلسطينية ــ الاردنية . وهذا ما أكدته رسالة الجبهة من جديد الى لجنة المجلس الوطني والتي تقول حرفيا : « ان الجبهة قد سجلت العديد من الملاحظات الجدية (خلال الاجتماعات المشتركة) على تشكيل المجلس الجديد ، سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين فصائل المقاومة وثقل دور كل منها في المجلس ، حيث أبدت اعتراضها الواضح على الكيفية التي تم بها توزيع حجم كل فصيل ضمن منطق الترضيات والاتفاقات الجانبية . أو بالنسبة لطبيعة العناصر اللامنتمية تنظيميا ... حيث ان الكفاءات المطلوبة يفترض بها أن تكون ثورية ملتزمة وتمارس مهمات يومية محددة في صفوف الثورة .. لا أن تتحول الى مسالة تكتيكية معزولة عن المهمات المحددة واليومية » .

يا ابناء المقاومة ويا جماهير شعبنا

برغم كل هذه التحفظات الجدية فاننا جميعا نعلم جيدا أن المؤسسات الجماعية هي تعبير عن التناقضات في صفوف حركة المقاومة وفي صفوف شعبنا ولها علاقة بارزة بالتناقضات العربية الممتدة الى داخل الساحة الفلسطينية. وتعبير أيضا عن المرحلة التي وصلت لهاحركة الثورة في تطورها أو تراجعاتها . ولذلك فاننا جميعا نحتاج الى نضال ثوري صبور ، مثابر وعنيد ، لنتمكن من تطوير المؤسسات الجماعية تطويرا ثوريا يضع حدا للميوعة داخلها ولسياسة الاتفاقات الجانبية ولنزعة المكاسب الذاتية البعيدة عن النظرة الثورية لتطوير المؤسسات الجماعية سواء داخل الفصيل الواحد أو داخل عموم فصائل الحركة الوطنية .

ان الجبهة الديمقراطيه طرحت على الجماهير منذ البداية ضرورة تعزيز وتطوير التحالفات الوطنية ضمن قاعدة « التعامل مع الواقع الوطني الفلسطيني والنضال من أجل تطويره وتثويره » ولهذا فقد ساهمت منذ البداية في المؤسسات الجماعية لحركة الثورة .

كما طرحت منذ البداية رفضها للسياسة الانعزالية اليسارية عن التحالفات الوطنية ، طبقا لطبيعة كل مرحلة من مراحل الثورة ، فهذه السياسة تقود أصحابها الى ممارسة الانتهازية اليسارية والنزعة التبريرية في اتخاذ المواقف الذاتية .. وهذا ما ادانته الجبهة الديمقراطية منذ البداية ، فساهمت في بناء وتطوير التحالفات الوطنية كما دعت جميع فصائل المقاومة الى الانتظام في اطار التحالفات الوطنية وعلى قاعدة الجبهة الوطنية العريضة التي تضم جميع فصائل المقاومة والقوى الوطنية والتقدمية على امتداد الساحة الفلسطينية ــ الاردنية .

وبذات الوقت فان الجبهة ادانت السياسة الانتهازية اليمينية في التحالفات الوطنية حيث يكون ثمن هذه التحالفات التزام الصمت على السياسات اليمينية في حركة المقاومة أو السياسات الخاطئة التي تقود الى كوارث وطنية ، واعتمدت الجبهة في نسج تحالفاتها على قاعدة « التضامن مع النقد » ، التضامن ضد العدو المشترك والنقد الثوري علنا وأمام الجماهير لاية سياسة أو ممارسة خاطئة في صفوف المقاومة . وتاريخ السنوات الماضية في التحالفات .. يقدم أدلة صارخة على كل هذا حيث الاحتكام الى الجماهير في الشارع وعلنا تجاه كافة القضايا المختلف عليها ، والجماهير تدعم هذا الموقف أو ذاك على ضوء تجربتها الحسية الخاصة .

يا ابناء المقاومة وجماهير شعبنا

انطلاقا من الضرورة التاريخية للتحالفات الوطنية ضمن مبدأ « التضامن مع النقد » وانسجاما مع مواقف الجبهة تاريخيا ، فان الجبهة تشارك بالمجلس الوطني الجديد رغم اعتراضاتها الجدية على تركيب المجلس الجديد تماما كما كانت لها اعتراضاتها على المجالس السابقة في حينه ومع ذلك شاركت بها منذ المجلس السادس (أيلول ١٩٦٩) .

ان الجبهة وهي تشارك بالمجلس الجديد فان من مهماتها طرح العديد من القضايا الوطنية بوثائق ومشاريع قرارات مكتوبة تتناول القضايا الاساسية المطروحة على جدول أعمال المقاومة وعموم الحركة الوطنية وفي مقدمتها قضايا الوضع الراهن بالاردن على ضوء القمع والارهاب والتعصب الاقليمي الذي يقوده النظام الرجعي ، وقضايا الوحدة الوطنية .. وستضع الجبهة جميع هذه الوثائق بين أيدي الجماهير ، كما ستذيع بيانا صحفيا لاحقا يتناول أهم هذه القضايا الوطنية والحلول الثورية لها .

٦ــ٧ــ١٩٧١

الجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

تصريح صحفي لناطق رسمي

حول تشكيل ومهمات المجلس الوطني الفلسطيني التاسع

ادلى ناطق رسمي بلسان الجبهة الشعبية الديمقراطية بالتصريح الصحفي التالي حول تشكيل ومهمات المجلس الوطني الفلسطيني التاسع المنعقد بالقاهرة في ٧ تموز ١٩٧١ :

لقد شاركت الجبهة الشعبية الديمقراطية في المجلس الوطني الجديد على الرغم من اعتراضها حول أسلوب تشكيله . فلقد كان من رأي الجبهة أن مناسبة تشكيل مجلس وطني جديد يمكن أن تكون مناسبة جيدة لانقاذ العمل الفلسطيني من دوامة الصراعات الذاتية ومناورات الكواليس ووضعه أمام مهمات جدية في تجاوز أزمة الثورة الراهنة . وقدمت الجبهة مشروعا متكاملا لتشكيل المجلس الجديد يقوم على أسس : الاغلبية للفصائل المقاتلة، اختيار المستقلين من العناصر الملتزمة بقضية الثورة والعاملة في صفوفها ، فتح المجلس أمام أبناء الضفة الشرقية العاملين في صفوف المقاومة . وفيما يتعلق بتوزيع المقاعد بين الفصائل المنظمة ، أكدت الجبهة أن استمرار أسلوب التزاحم على الهجوم يمثل استمرارا لممارسة لم تعد تنسجم مع متطلبات هذه المرحلة الدقيقة ، وان الخروج من هذا التزاحم يمكن أن يتحقق من خلال التكافؤ في حجوم جميع الفصائل الرئيسية مع الاعتراف بالدور الخاص لمنظمة « فتح » بتخصيص ضعف عدد المقاعد الممنوحة لكل من الفصائل الاخرى . الا أنه سرعان ما اتضح أن اعلان بعض الفصائل تنصلها من « عقلية الحجوم » لم يكن سوى اعلان لفظي ، وان رفضها مشروع الجبهة الديمقراطية لم يلبث أن قاد الى أسلوب الترضيات والاتفاقات الجانبية ومناورات الكواليس وسيادة اعتبارات سياسة المحاور والتعصب التنظيمي المغلق ، مصحوبة بظاهرة خطيرة هي محاولة الانفراد باتخاذ القرارات حول هذه المسالة الحساسة خارج اطار الحوار الجماعي والاتفاقات الجماعية ومحاولة وضع الفصائل الاخرى أمام الامر الواقع . لذلك فقد سجلت الجبهة الديمقراطية اعتراضها المبدأي على استمرار هذا الاسلوب القاصر والمجحف في رسالة رسمية وجهتها الى اللجنة المكلفة بتشكيل المجلس الوطني مؤكدة أن مجلسا مشكلا بهذا الاسلوب لن يعول عليه كثيرا في الارتفاع الى المستوى المجدي الذي تتطلبه مهمات المرحلة الراهنة .

ورغم هذا الاعتراض المبدأي فقد قررت الجبهة المشاركة في المجلس ايمانا بضرورة عدم وضع العقبات بوجه الوحدة الوطنية ، وضرورة منح الجماهير فرصة أخيرة للحكم بنفسها على مدى فاعلية الصيغ الراهنة للعمل الوطني المشترك ومدى جديتها في النهوض بالمهمات الملقاة على عاتقها ، بالاضافة الى ضرورة مساهمة الجبهة الديمقراطية بشكل فعال ، في هذه المرحلة بالذات ، في ايجاد مخرج ثوري من أزمة الثورة الراهنة بطرح سلسلة من المواقف والسياسات الجذرية الجديدة التي ترى فيها الجبهة بداية لصياغة مهمات المقاومة بشكل أكثر انسجاما مع الوضع الراهن ومتطلبات النهوض الثوري .

ان هذه المواقف الجديدة قد تبلورت في وثيقتين قدمهما وفد الجبهة الى المجلس الجديد ، الاولى حول الوضع الراهن ومهمات حركة المقاومة الفلسطينية ، والثانية حول مسالة الوحدة الوطنية وضرورة ايجاد صيغة متقدمة فعالة لتوحيد القوات العسكرية . وقد تمحصت نتائج هاتين الوثيقتين في مشاريع قرارات مقترحة (تجدها في مكان اخر) .

وقد أكدت الوثيقة الاولى أن اصرار الرجعية الحاكمة في الاردن على اعتبار المقاومة والقضية الفلسطينية « شأنا داخليا » ومحاولتها اخضاع المقاومة لسيطرة وسيادة النظام الهاشمي ، ومواصلتها حملة القمع والارهاب والتعصب الاقليمي والابادة الجماعية للشعب الفلسطيني في الاردن ،تفضح بوضوح الاهداف الحقيقية لسياستها : تصفية المقاومة كحركة وطنية لتحرير الشعب الفلسطيني ، ومصادرة الحق في تمثيل شعب فلسطين والتكلم باسمه، وعقد صلح استسلامي منفرد مع العدو الاسرائيلي . ان هذا الواقع يعني أن سلطات عمان قد ألغت من جانب واحد أي أساس جدي لاستمرار التزام المقاومة بقاعدة « عدم التدخل بالشؤون الداخلية » فيما يتعلق بالاردن .

الجبهة الوطنية الاردنية

ودعت الجبهة المجلس الوطني الى اقرار هذه الحقيقة واعلانها للجماهير . وأكدت ان هذا يعني أن حركة المقاومة الفلسطينية أصبحت مطالبة بالمبادرة للمساهمة ، الى جانب سائر القوى والشخصيات الوطنية في الضفة الشرقية ، في بناء الجبهة الوطنية الاردنية للنضال المشترك من أجل حكم وطني ديمقراطي يضمن اقصاء حكومة الجلادين ومنظمي المجازر ، وعزل ومحاكمة اعداء الشعب ، واطلاق الحريات الديمقراطية ، والغاء التعصب والتمييز الاقليمي والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الاردن .

وأكدت الوثيقة أن على حركة المقاومة أن تعلن أنها سوف تضع كافة قواها وتنظيماتها في الاردن تحت تصرف هذه الجبهة ، كجزء لا يتجزأ منها ، بمجرد قيامها . ودعت الجبهة الشعبية الديمقراطية المجلس الوطني الى استنكار كافة المواقف التي تعتبر الجبهة الوطنية الاردنية مجرد داة للضغط على النظام ، وادانة محاولات اخضاعها لاعتبارات التعايش القصيرة الامد مع النظام القائم ، والى اعتبار هذه الجبهة الوطنية سلاحا رئيسيا بأيدي شعبنا في المرحلة الراهنة للنضال من أجل حقوقه وحرياته ومستقبل تحرره الوطني .

الحقوق الوطنية الراهنة لشعب فلسطين

ولاحظت الوثيقة أن السياسة الاقليمية القمعية التي تمارسها سلطات عمان أخذت تولد ردود فعل انفصالية خطيرة بين صفوف الجماهير ، وان هذه السياسة الرجعية يجري تنفيذها تحت ستار التمسك بوحدة الضفتين وبحجة أن الشعب الفلسطيني يجب أن يتخلى عن حقوقه الوطنية الراهنة حتى يحصل على حقوقه الكاملة بعد انجاز هدف « التحرير والعودة » . الا أن هذه السياسة تؤدي عمليا الى اضعاف وتفكيك وحدة الضفتين ، كما تستهدف في المواقع مصادرة الحق في تمثيل شعب فلسطين وحرمانه من حقوقه الراهنة والبعيدة المدى ، وضمان استعادة الضفة الغربية لاعادة اخضاعها لسياط الارهاب الرجعي الاقليمي بعد عقد الصلح الاستسلامي المنفرد مع العدو .

وأكدت الوثيقة أن تمسك المقاومة بمبدأ « التحرير الكامل والعودة » يجب أن لا يعني التخلي عن الحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني في الاردن ، والتي تعني ضرورة الاعتراف بحق شعبنا بالمشاركة على قدم المساواة في تقرير مصير الاردن وكافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية فيه ، وحقه في المشاركة في السلطة السياسية من خلال نظام وطني ديمقراطي ، وحقه في حمل السلاح وحرية المقاومة في العمل السياسي والعسكري والغاء كافة أشكال الاضطهاد والتمييز والتعصب الاقليمي واقرار المساواة الكاملة لكافة المواطنين من أبناء الضفتين في كافة الحقوق والواجبات والفرص .

وأكدت الوثيقة ضرورة تمسك المقاومة بوحدة ضفتي الاردن ، ورفض الدعوات الانفصالية القائمة تحت شعار « الدويلة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين » . الا أنها لاحظت أن طرح شعار وحدة الضفتين كمبدأ مجرد بمعزل عن النضال ضد السلطة العميلة من أجل نظام وطني ديمقراطي ،وبمعزل عن الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني الان وفي الاردن ، يشكل رضوخا للابتزاز السياسي الذي يمارسه النظام الحاكم .

ان التمسك بوحدة الضفتين ورفض الهروب الى « دويلة فلسطينية » ، لا يعني الموافقة على اعادة اخضاع الضفة الغربية لسلطة النظام الرجعي القمعية والاقليمية بعد زوال كابوس الاحتلال الاسرائيلي عنها .

وطالبت الجبهة المجلس الوطني بان يعلن : « ان حماية وتوطيد وحدة الضفتين مرهونان بالنضال من أجل اسقاط النظام العميل وقيام نظام وطني ديمقراطي والاعتراف بالحقوق الوطنية الراهنة لشعبنا الفلسطيني في الاردن .. وان استمرار الرجعية الحاكمة في سياستها القمعية والاقليمية وتشبثها بسلطتها ومصالحها الانانية على حساب مصالح مجموع الشعب والوطن سوف يحملها لوحدها المسؤولية الكاملة عن اضعاف وحدة الضفتين . وان شعبنا اذ يبادل الدماء والارواح والتضحيات الجسام في الكفاح المسلح المتواصل ضد العدو الاسرائيلي من أجل تحرير المناطق المحتلة من وجوده البغيض ، فانه ، في الوقت نفسه ، لن يسمح باعادة اخضاع الضفة الغربية لسيطرة النظام العميل وارهابه الاقليمي بعد زوال كابوس الاحتلال الاسرائيلي عنها ، بل انه سوف يناضل من أجل تحويل الضفة المحررة الى قلعة ثورية وقاعدة أمينة للنضال من أجل اسقاط النظام العميل وتجديد وحدة الضفتين في ظل اقامة سلطة وطنية ديمقراطية لعموم الاردن كخطوة على طريق متابعة الكفاح من أجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وكشرط استراتيجي لازم من أجل احراز النصر في القضاء على الكيان الاسرائيلي .

الوحدة الوطنية الفلسطينية : من أجل جيش تحرير شعبي موحد

وفي الوثيقة الثانية التي تناولت مسائل تطوير الوحدة الوطنية الفلسطينية ، طالبت الجبهة الديمقراطية المجلس الوطني بالاعتراف بان واقع التعدد الراهن داخل الحركة الوطنية الفلسطينية يستند الى سلسلة من العوامل الموضوعية التي لا يمكن الغاؤها بقرار ذاتي ، وان هذا يملي قيام الوحدة الوطنية ، في المرحلة الراهنة على أسس جبهوية ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تضمن الاستقلال الايديولوجي والسياسي والتنظيمي لكافة الفصائل ، والالتزام ببرنامج سياسي ونضالي مشترك تشكل أساسا له مقررات المجالس الوطنية السابقة (وبشكل خاص مقررات الدورات السابعة والاستثنائية والثامنة) بالاضافة الى مشروع القرار «حول الوضع الراهن ومهمات المقاومة » الذي قدمه وفد الجبهة الديمقراطية الى المجلس التاسع .

الا أن هذا لا يعني عدم توفر الامكانية للمباشرة باجراءات لاقامة الوحدة العسكرية الاندماجية لكافة القوات المقاتلة ، والتي تشكل خطوة ضرورية على ضوء الواقع القتالي الراهن لمجابهة حملات التصفية الرجعية وهجمات العدو الاسرائيلي في آن واحد . وطالبت الجبهة بالمباشرة فورا في توحيد كافة القوات المقاتلة ، النظامية والفدائية ، في جيش تحرير شعبي موحد على أساس الوحدة الكاملة من القيادة الى القاعدة . على أن ينظم هذا الجيش على أسس تضمن فعالية واستمرار هذه الخطوة الاندماجية وانسجام القوات الموحدة مع دورها كجيش شعبي ثوري .

ان هذه الاسس تتمثل في : تسييس العمل العسكري وحق الانتماء التنظيمي لكافة المقاتلين وحرية جميع المنظمات في ممارسة العمل الدعاوي والسياسي والتنظيمي داخل القوات الموحدة ، ديمقراطية العلاقات الداخلية واقامة مجالس الجنود للرقابة والمحاسبة ، الغاء الفوارق الطبقية الواسعة في الامتيازات المادية والمعنوية للرتب المختلفة، خضوع القوات الموحدة للقيادة السياسية كهيئة جماعية .

وترى الجبهة أن هذه الاقتراحات الجديدة يمكن أن تكون أساسا لايجاد حلول جذرية راهنة للمعضلات التي تجابهها الثورة الفلسطينية ، وان تجعلها أكثر وعيا لمهماتها السياسية والعسكرية انسجاما مع التيار الجماهيري الفلسطيني الطامح الى انتشال ثورتنا الوطنية من مرحلة الركود والانحسار والانطلاق نحو نهوض ثوري جديد . وتؤكد ان اضطلاع المجلس الجديد بمناقشة واعية لهذه المقترحات والاخذ بها سوف يشكل المقياس الوحيد لمدى جديته في النهوض بالمهمات الملقاة على عاتقه ، ومدى صلاحيته بالتالي كهيئة تشريعية عليا للثورة الفلسطينية .

خلال ٢٤ ساعة

اعلنت المديرية العامة لقوى الامن الداخلي انه تم خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية تنفيذ مذكرتي توقيف و ٥٥ خلاصة حكم و ٣٤١ قرار حبس . وبلغ مجموع المذكرات والاحكام المنفذة من ٧-٦-١٩٧١ حتى الان ٣٥٨٨ مذكرة .

يشكرون مدير قوى الامن

« حسناء » ، عفوا : خنفوس يقطع الش

● الجلاد يشد برجلي ... وقد استمرت انتفاض حوالي نصف ساعة ●

بعد ١٢ سنة على غياب المشنقة

مشكلة الأمن بعد إعدام حلاوي

اجماع حول جثة

في المجتمعات « المتقدمة » وغير المتقدمة ، اجهزة يطلق عليها اسم اجهزة القمع .ينحصر عمل هذه الاجهزة في منع التجاوزات على القانون : فالتظاهر اخلال بقواعد المرور في المسالك العامة ، وهو بالطبع تقييد لحرية مرور المواطنين الامنين ، الوادعين، المنصرفين الى اعمالهم .

لذلك فكر وزير داخلية لبناني ، في حصر التظاهر في السير على الارصفة ، شرط ابلاغ المارة بمشروع التظاهر عددا من الايام . والقصد واضح : يجب الا يفاجأ « المواطن » المتوجه الى قهوته بانقطاع الطريق ، او ان تضطر الام التي تنزه رضيعها الى تغيير وجهة نزهتها بصورة مفاجئة . هذا عدا المصالح « العامة » : اذا استمر الطلاب الثانويون في التظاهر أمام واجهات المحلات في باب ادريس، أو على مقربة من المستاركو ، فماذا يحل بالتجارة ؟

واذا وصل الطلاب الجامعيون الى المطار ، واقلقوا راحة المسافرين والعائدين الى الوطن ، فماذا يحل بالسياحة ؟

المجد للقمع ..

تجاه هذه التعديات كلها : على راحة المتنزه ، والمواطنة ، والمتاجر ، وكل من يستفيد من السياحة .. لا بد من الحفاظ على « الامن » . هذه هي وظيفة اجهزة القمع : الدرك الذين يمنعون المتظاهرين من التعرض للتجارة ، والشرطة التي تلاحقهم في المحلات ومداخل البيوت . والاطفائيون الذين يمنعونهم من اجتياز شارع فردان والوصول الى الاونسكو ، والمخبرون الذين يشهدون على المحاضرين انهم تعرضوا لمعنويات « جهاز غير مدني » .. هؤلاء كلهم من اجهزة القمع . وظيفتهم معلنة . ألبستهم متميزة ، وذات شارات . والتعليم في لبنان يطرحهم مواضيع وصف معجب على الاطفال ، في ما يدعى انشاء او تربية وطنية .

لكن هؤلاء هم حربة القمع ، راسه المسنن والمكشوف . في أماكن اخرى تقدم على أنها نقيض القمع ، والدرع الواقي منه ، قمع اخر ، من نوع مختلف . في التصريحات ، في البيانات ، في المقالات الصحفية ، في الصور، في التعليق عليها ، في الاحصاءات ، في الافكار الشائعة .... في هذا كله ، لا صفعة ، لا كعب بندقية ، لا قنابل مسيلة للدموع . هنا كلام ، ولا شيء غير الكلام . ولا يمكن اتهام الكلام بالعنف ، الا تجاوزا ، او تشبيها .ولكن ماذا يقول هذا الكلام ؟ ان قراءة سريعة لعدد من الصحف اليومية اللبنانية جواب شاف .

وظيفة هذا الكلام ان يمجد القمع ، ان يجعل منه أمرا « طبيعيا » ، في خدمة اوضاع « طبيعية » لا يجوز خرقها . ولكنه يصل في لبنان المهد الفرنجي — السلامي الى مستوى من الاقذاع والوقاحة ، يندر مثيله .

خطابة السياسيين

رئيس مجلس الوزراء ، السيد صائب سلام ، يخطب في قرية لبنانية متنية ، في ثانوية تحمل اسما هو برنامج كامل : فينيقيا . في ديك المحدي ، وهي معقل قومي سوري ، وامام جمهور يتململ بتهذيب ، يقول السيد سلام ، بعد حديث عن الصراع والجهاد والتنافس ، مداريا ، متواضعا : « ان هذا النظام الذي نتمسك ونتشبث به ليس هو نظام الجنة الافضل ، ولكنه يفضل على جميع الانظمة التي أعرفها في العالم ، من بعيدها وقريبها » (الصحف ، ٣ تموز) . ولما كانت معرفة دولته ، في القريب والبعيد ، وافية ، كانت مفاضلته حاسمة . لكن سلام من المطاقم العتيق . فهو لا يسمي الاشياء باسمائها . الجنة ، والنظام الافضل ... ذكريات قرآنية! ثم ان سلام يعنى بالاخلاق : فالستريوهات مغلقة ، بامره ، قبل التاسعة مساء وبعد السادسة صباحا ، والفليبرز محرم على من يفتقده اهله عند مغيب الشمس . لكن هذه الاجراءات لم تثر الاحتجاج : « فالاخلاق »عامل ضبط ، وهي شبكة تجمع اصواتا انتخابية في الدائرتين الثانية والثالثة من بيروت ، لا سيما والمفتي ، رغم المصالحة ، متحفظ .

ومن يدور في فلك سلام ، من السياسيين، يتكلم لغة معقدة . سمعان الدويهي (الحياة ، ٢٩ حزيران) يعلق على تنفيذ الاعدام بعادل حلاوة: « ان تنفيذ حكم الاعدام هو مواصلة التصميم على سيادة القانون » . سيادة القانون ؟ حقوقي ، الاب سمعان . مجرد . احمد الفاضل (المصدر نفسه) ، « ضرورة ملحة » . الفاضل اكثر وضوحا : ولكن « ملحة » لمن ؟ لماذا ؟ ميشال ساسين : «ان هذه الخطوة كان ينتظرها لبنان منذ سنوات ». لما كان ساسين لبنانيا عريقا ، لا شك انه لم يدع مناسبة كهذه المناسبة تمر بدون احتفال مناسب . فالمناسبة حزرانة . من فرحة ساسين الى وسام بيار الجميل : « افضل عمل اقدمت عليه الحكومة » . لا شك ان تلميذ اليسوعيين تذكر لائحة الشرف التي تعاقب عليها صيادلة وسحامو واطباء ومهندسو المستقبل . لائحة لم يعرفها عادل حلاوي ، حتما .

لكن لا يظنن القاريء ان كل رجال السياسة مبتهجون . فهناك جنبلاط بحياء « يعترف » لجريدة « الانوار » (٤ تموز) انه ضد الحكم بالموت لاسباب بعيدة . ولكن معارضته ، المبدئية ، لا تمنعه من التفكير بصيغ عملية للموت : « لماذا لا نقضي على المحكوم بالاعدام بأن نجعله يجرع مخدرا قاتلا يؤمن انتقاله الى العالم الاخر بطريقة انسانية ؟ ». الموت ، في كلام نائب الشوف ، رحلة ، انتقال ، بل انه رحلة ممتعة : الى عالم اخر، ينتقل اليه بصورة « انسانية » . لا شك ان الذين لم يعرفوا في هذا العالم انسانية ، الا انسانية الشقاء والقهر ، سيهرعون «للجرعة» الموعودة ، قبيل « الانتقال » ، وهم مطمئنون الى دعاء ريمون اده (الحياة ، ٢٩ حزيران) : « الله يرحم المعدوم » .

القانون ، الجنة ، الانسانية ، العمل الحكومي ... كلام سياسيين ينبه الى اصول الحكم ومبرراته . فالحكم قانون . والحكم انسانية . والحكم عمل . هذا ما يقوله رجال الحكم . هذه تبريرات رجال الحكم لمهنتهم و « عملهم » . اذا لم يقنعوا الناس بذلك ، اذا لم يقنع الناس بأن لهؤلاء وظيفة تنتقص من بديهيات يؤمن الناس بها ، بدا عمل رجال السياسة تطفلا باهظا ، مرهقا . أما اذا كانوا حماة القانون والانسانية والعمل ، فالامر مختلف حتى لو كانوا مرهقين وباهظي الثمن . فكيف ينتظم العالم (اللبناني) بدون قانون وانسانية وعمل ؟

الاعدام : ازدهار

الحدث نفسه ، يعلق عليه ، هذه المرة ، رجال الاعمال ، اصحاب « الفعاليات الاقتصادية » ، في لغة المزورين . الصحيفة التي جمعت الاراء المكريمة ، « العمل » (عدد ٣٠ حزيران) ، لم تسال ممثلا واحدا عن النقابات العمالية او نقابات المستخدمين. فهي تسال من يسال ، اي المسؤول ! اذا كان الموت واحدا! ، فوجهة نظر أصحاب العمل تكثف « اراء » السياسيين . هؤلاء يتسلون بالقشور : يقارنون اعمال الحكومة فيما بينها ، يقيسون أهميتها ... رجال الاعمال ، كما تقول مجلة « اقتصادية » (وكان من تبقى ، العمال والموظفون والمستخدمون ... رجال خمل !) يقيسون الحدث بحدث اخر . وحدثهم ملموس ، لا مجال للخطأ في قياسه ووزنه .

● عبدو صعب ، رئيس اتحاد الحرفيين : « ان هذا التدبير مفيد جدا على صعيد استتباب الامن والطمأنينة ، خصوصا وان النتائج المرجوة من تنفيذ حكم الاعدام ستعطي ثمارها فورا » . تحول الموت الى استثمار لدى « المعلم » صعب ، وهو ينتظر « الثمار » .

● فكتور قصير ، رئيس جمعية تجار بيروت، يرى أن « التدبير شجاع » . اين الشجاعة ؟ هل هي صفة معنوية ، كما يتبادر الى الذهن الساذج ؟ لا : « ان السائح والمغترب والمصطاف يطلب أول ما يطلبه توفر الامن والطمأنينة » . بدأت الاخلاق تتقشع . السائح والمغترب والمصطاف : ثلاثة في اقنوم واحد . آمين . وسر الوحدانية هو تجارة التاجر الرئيس .

● ادفار شعيا ، رئيس نقابة الصرافين : « قطاعنا تعرض الى اعتداءات » . الصراف ادفار مغتاظ ، لا مجال لديه للسحبات ، حتى التجارية . فهو موتور : ذهبه في خطر .

● انطوان مسعود ، رئيس نقابة أصحاب مكاتب السفر والسياحة في لبنان : « بصراحة لولا تنفيذ حكم الاعدام لما كنا نامل في ازدهار القطاع السياحي » . صريح اخر ، لكنه صادق هذه المرة . معادلته وضاءة : حكم الاعدام = ازدهار القطاع السياحي . والمتكلم عليم .

● الفونس بشير ، رئيس نقابة المساحاتية والمهن البصرية : « استعدنا انفاس الثقة .. » عندما زهقت انفاس عادل حلاوي ؟

اذا صدق هؤلاء — ومن يشك في هكذا غسيل ؟ — اتضحت دلالة اعدام حلاوي بدون ظلال . القانون ؟ الانسانية ؟ اسالوا فكتور قصير ، وادفار شعيا ، وانطوان مسعود ، والفونس بشير ... فلديهم مفتاح الكلمات الرنانة : اصطياف ، وتجارة ، وسياحة ، اي : مال .

القمع في كل مكان

لمن ، اذن ، هذا المسرح الموقع ؟ لنا . للذين يظنون ، بسذاجة ، ان الامن هو نتيجة « الهيبة » ، كما قال سلام عند اليسوعيين . أو أن موجة الاجرام هي نتيجة « التسيب » وقلة الحزم .

لماذا بعلبك ، يونين ، بريتال ؟ اسمعوا حبيب مطران . نعم ، مطران شمعون ، وقبضايات مدرسة الاداب العليا . « انها سياسة مدروسة ترمي الى تجميد بعض المشاريع في المنطقة ... » فقد الغي مستشفى الهرمل ، واستعيض عنه بمستوصف . وجمد مشروع ري العاصي واستبدل بترميم الاقنية الرومانية (نداء الوطن ، ٣ حزيران) . هذا بينما يعلن رياض طه ان اهالي المنطقة اكدوا له « شكرهم لسيد العهد ، اول من يفرض هيبة الدولة في المنطقة » ، واول من يستجيب لمطالب الهرمل التي « وجدها معقولة بل ضرورية » . (العمل ، ٢٦ حزيران) . وبينما تؤكد «العمل» (١ تموز) أن المداهمات تهدف الى « زرع العهد الجديد في منطقة .. المزروعات ! » ، وتضع علامتي تعجب واستفهام على تصريح المصدر عن ثقة المواطنين عامة بالرئيس سليمان فرنجية . وبينما يلوح رياض طه بارتفاع سعر الارض في البقاع الشمالي « نتيجة » هيبة الدولة ، تعلن جريدة « الحياة » (٣ تموز) ان « فرنجية يتوقع انضباطا في الادارة يعقب ضبط اوضاع الامن في البلاد » . اذن ، يرسل علي اسعد الخطيب ، من مغاوير الجيش ، ليقتل في ٣٠ حزيران ، في يونين ، لضبط اوضاع الادارة ؟ أكان ، اذن ، عادل حلاوي، مثلا ضرب للموظفين الذين يشكو طوني فرنجية من ولائهم لعهد اخر ، غير عهد « سيد العهد » ؟

خلال الاسبوع نفسه ، كان يمثل جورج حاوي أمام المحقق العسكري الذي استحضر شهودا اعترف احدهم ان شهادته موحى بها، وكان يمثل ميشال غريب أمام مجلس التاديب التابع لنقابة محامي بيروت لانه اتهم مجلس القضاء الاعلى بالرضوخ لضغوط السياسيين في موضوع شطب اشارة الطائفة عن الهويات، واجتمعت اللجان الفرعية في الهيئة الدائمة اللبنانية — السورية واتفقت على تنفيذ الاحكام والمذكرات بحق المطلوبين في كل من البلدين ، وانفجر شاب من غرفة الامتحان لان المراقب اسمعه كلاما قارصا .

لكن لبنان بخير . يبدو ان تقريرا في طريقه الى القصر يقترح تسهيل عمل الشركات الاجنبية . وان العلاقات مع بون تبحث من جديد . « ان المخلصين من ابناء هذا الوطن، كانوا يعلقون ابصارهم بالجانب الايجابي من شؤون الحكم » (العمل ، ٣٠ حزيران) .

استفتاء ١٩ نائبا و ٥ محامين و ٢٣ من مختلف المهن
[ص ٧ و ٨]

١٠٠ بالمئة مع تنفيذ قانون اعدام القاتل



سلطنة عمان

قابوس بن سعيد: ومقدمات المسرحية وخاتمتها -٢-

وفي محاضرة القاها وزير العمل والشؤون الاجتماعية في نادي عمان بمسقط ونشرتها جريدة الوطن العمانيه بتاريخ ٢٢-٤-٧١ يصاب الوزير المحترم بالهستيريا لان البشر لا تفهم ولا تصدق أن عمان دولة مستقلة ويطالبون سيادته أن

يثبت لهم ذلك يقول الوزير :

« لن نرضى أن يقال نريد أن نسأل هل أنتم مستقلون أم غير مستقلين . لا . هذا الشيء لن نقبله على أنفسنا . الرجل لا يقبل أن يسأل هل أنت رجل . نحن مستقلون . نحن دولة ذات سيادة . ولن نقبل من أي دولة عربية او اجنبية أن تقول لنا اننا نحب أن نسألكم هل أنتم مستقلون . من يقول اننا نحن غير مستقلين او غيره ، عليه أن يأتي بالدليل. اما أن نقوم نحن بالدلائل فهذا غير صحيح . »

يضيف طارق بن تيمور في تصريح له لمجلة الشروق « الشارقة » في عددها الصادر في شهر أيار عندما سئل عن رأيه في الانسحاب البريطاني :

« لا يوجد أي وجود اجنبي في بلادنا ولكن على بريطانيا أن لا تتخلى عن مسؤولياتها لفترة سنتين او ثلاثة حتى نتمكن من بناء وتقوية أنفسنا . »

حسنا أيها السادة المحترمين اذا لستم مستقلين وانما تحتاجون الى سنتين أو ثلاثة لتبنوا انفسكم وتكونوا قادرين على الاعتماد على الذات فلماذا هذا العجلة في استدرار الاعتراف بكم وانتم لا تعترفون باستقلالكم ولماذا تريدون توريط الجامعة العربية وتسجلوا سابقة خطيرة لها .

غير أنه يبدو أن الحكم العميل في مسقط يريد أن يبرهن باي طريقة عكس ما هو موجود (فلا قواعد ، لا اتفاقيات سرية ، لا حكم بريطاني في السلطنة) الى درجة انه يعتقد بأن الدول العربية قد تكون مشوشة في التسمية . ومن هنا يصرح أحد أعضاء «الوفد العماني» في بيروت بتاريخ ١٨-٢-٧١ لجريدة الوطن العمانية « يوجد اقتراح من قبل رئيس الوزراء بان يكون نظام الحكم في عمان ملكي . ولكن لم يتم هذا بعد . وأعتقد أن سلطنة في الوقت الحاضر غير مفهومة بمعناها الحقيقي وخصوصا ان التسمية لها معاني كبيرة بالنسبة لرؤساء الدول . » !!

٢ — عمان لا تحكم من قبل ابنائها : هذه حقيقة لا تقبل الجدل . ففي كل منطقة من عمان يوجد ضابط سياسي بريطاني هو الاول والاخير في تلك المنطقة اما الوالي والشرطة والمسؤولين المحليين فملحقات ، لا يمكنهم تحريك ساكن . ان أي مواطن يحضر الى منطقة في عمان الداخل او ظفار يجب عليه ان يزور اولا الضابط السياسي ليستطيع بعدها الاستقرار والعيش بين أهله وأولاده .

عندما احتل الجيش رؤوس الجبال بعد حملة التمشيط الواسعة في نهاية ١٩٧٠ لم يترك جونسون (الضابط السياسي البريطاني) مواطنا في المنطقة لم يتصل به ليشرح له فضائل قابوس ومساوىء سعيد بن تيمور وينقل له وعود السلطان بالمدارس والمستشفيات والطرق (موضة الاعلانات الجديدة في مسقط) ثم يختتم البريطاني دعوته بان الثوار لا يمكنهم تقديم أطباء للمواطنين ولا مدارس ولا طرقات وحرام اتباعهم لانهم ضد الدين !!!

أما في صلالة فالحديث يطول عن الرسائل التي أرسلها لبندن — الضابط السياسي — الى القبائل والمشايخ يدعوها الى حظيرة قابوس ويعدها بالاموال الطائلة . هكذا يعتقد الضباط السياسيون بان شعبنا يمكن شراؤه بدراهم معدودة كما يشترون عملاءهم ويبيعونهم يوميا . الا أن النتائج كانت مزيدا من الشتائم على هذا الشعب الذي لا يفهم ولا يسمع نداء القابوس (اذاعة صلالة يوميا تسب المواطنين لانهم لا يعرفون مصلحتهم !!)

بالنسبة للجهاز الاداري فان توزيعات المناصب الادارية لا تخفي حقيقة الايدي التي تدير السلطنة . من ٢٣-٧-٧١ حتى اعلان حكومة طارق بعد ثلاثة أشهر كان يحكم عمان « مجلس الثورة » المكون من ٤ ضباط بريطانيين وعميل محلي واحد . أما الازمة السياسية التي يريدون الحديث عن وجودها لتخفي حقيقة الادارة البريطانية فقد وعد طارق بانها ستنتهي في بداية ٧١ ، ثم وعد بانها ستنتهي في يوليو مع « العيد الاول للثورة الميمونة » !!!

على صعيد أدوات القمع ، زادت بريطانيا الضباط والمستشارين المنتشرين في عمان حتى وصل الرقم الى ٤٠٠ ضابط ومستشار. أما مسألة بناء جيش محلي لمحاربة الثوار فانها تقابل برفض شديد من المواطنين الى حد أن اضطر قابوس أن يذيع خطابا بهذا الموضوع نشرته جريدة الوطن العمانية بتاريخ ٦-٥-٧١ يقول فيه : « ... فما بال شباب شعبنا منصرف عن شرف الانخراط في السلك العسكري بل ما بال اباء الشباب وذويهم لا يحفلون بمكان الجيش ومكانته ولا يحثون ويشجعون ابناءهم على الخدمة فيجيش وطنهم. اننا نهيب بالشباب العماني أن يتقدم للخدمة في جيش وطنه وسيجد من ذلك فوائد موفورة . سيجد المرتب والطعام والعناية الطبية والتدريب البدني الذي يجعل من الجندي ورجل السلاح الجوي شخصا سليم الجسم وذا صحة ممتازة وسيتعلم المجند العربية قراءة وكتابة مع المألوف من التدريب العسكري»

اما قيادة الجيش فقد وزعت اعلانا قالت فيه :

« بشرى سارة للعمانيين داخل الوطن وخارجه

قواتكم المسلحة تدعوكم الى الانخراط في سلك خدماتها العسكرية

فرص سانحة للجميع فاستفيدوا منها أيها الشباب ......

قوات السلطان المسلحة . »

بعد انهيار الحركة الانقسامية في ظفار استدعت السلطات البريطانية فرقة من « الارجيل » لقمع الثورة لتعمل مع جيش المرتزقة . وقد نشرت مجلة « العروبة » القطرية خبرا اخر جاء فيه : « ذكرت صحيفة « الديلي ميل » اللندنية أن وحدات من الجيش البريطاني عائدة الى فيلق خدمات الانزال الجوي الخاصة المعاطة بستار من الكتمان الشديد ، قد استدعيت مؤخرا من قاعدتها في الجزر البريطانية الى سلطنة عمان . وذكرت الصحيفة أن ناطقا باسم وزارة الدفاع البريطانية قد أكد ارسال أفراد من هذه القوة الى سلطنة عمان . وقالت ان أحد الضباط القدامى صرح لها بان القوات البريطانية في عمان ستستخدم للتدريب العسكري فيها وصفه بالظروف القريبة من أعمال القتال » العدد ٤٨ .

كما أشارت صحيفة « البعث » السورية الصادرة بتاريخ ٥-٢-٧١ نقلا عن صحيفة النجم الأحمر السوفييتية والتي نشرت الخبر بدورها عن الدايلي تلغراف البريطانية ، بان بريطانيا تنوي اقامة قاعدة عسكرية في راس الحد في عمان ، كما انها تقوم بتوسيع القاعدة الجوية البريطانية الموجودة في جزيرة مسقط .

يبقى بعد ذلك أن كل البشر كذابين الا قابوس وزمرته !!

٣ — يحاول الحكم العميل في مسقط ان يظهر نفسه بأنه منقذ البلاد ويطلب بالتالي من كل القوى الوطنية والجماهير أن تسلم بزعامته والا ترفع صوتها . فلا صوت يعلو فوق صوت القابوس . ان الاحتقار الذي يبديه العملاء للجماهير يتجلى في التصريحات العديدة التي وزعها قابوس وطارق . هذه التصريحات تدعو الجماهير الى أن تضع حبلا في رقبتها وتسير وراء القابوس وصحبه دون أي احتجاج . في تصريح نشرته جريدة « الخليج » التي تصدر عن الشارقة بتاريخ ٢٧-١٢-٧٠ يقول قابوس :

« أن الدولة التي تقبل من مواطنيها املاء شروط عليها تفقد اساسا مقومات بقائها كدولة . ان المواطن أن ينتمي للدولة أولا ثم يمارس حقوقه في المواطنة من خلال علاقته بالحكم . »

اما نصر الطائي صاحب الجريدة الوحيدة في عمان فيقول بعد زيارته لبنان : « ... فانا عائد من لبنان حاملا الى العمانيين تباشير المستقبل الزاهر وتباشير اثبات الوجود العماني في الحقلين العربي والدولي .

بقي على العمانيين ان يبرهنوا انهم يستاهلوا وثبة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المباركة فيعملوا بهمة ونشاط و (سرعة) الوطن .

بقلم :
شاكر محمود

اما طارق بن تيمور فيقول بان هدفه اقامة « الديمقراطية » في عمان فيقول في مقابلة نشرتها النهار بتاريخ ٢٣-٨-٧١ : « ان تسعين في المائة من أهالي عمان يعيشون بطريقة قبلية . فالقبائل عندنا هي بديل الاحزاب في البلدان الديمقراطية العريقة . وتصوري للبرلمان المقبل هو أن يتكون بنسبة ٦٠٪ من شيوخ القبائل و ٤٠٪ من المثقفين والتجار والموظفين والمواطنين أصحاب الكفاءة . »

أما كيف سيتم هذا البرلمان ولماذا فيقول طارق في تصريح نشرته الشروق في عدد اكتوبر : « كما سنعمل علىارساء الديمقراطية في البلاد بحيث نوجد طبقة قادرة على الحكم . وسنعين البرلمان . »

من هنا فان الشعب في عمان يحتاج حسب اقوال طارق الى سنين ليفهم الحكم وأساليبه وهو الذي سيدربه لانه قد تجول كثيرا في الخارج خاصة المانيا الغربية وكذلك قابوس نتيجة لدراسته في بريطانيا وبالتالي اطلاعه على « الديمقراطية » !! وبالتالي فان يحكم الشعب نفسه بنفسه ضرب من الخيال لا يجب ان يدور في ذهن بشر .

هذه المسائل الاساسية لا يقابلها العملاء الجدد الا بالكذب على الجماهير واخفاء الحقائق الاساسية وتوزيع الدعايات الحقيرة عن الاعمال اليومية التييقومبها الثوار والاهداف التي من أجلها يناضلون . وفي الوقت الذي تزداد ضربات الثوار على قاعدة صلالة وأم القوارف نجد أن التزييف والارهاب يسيران جنبا الى جنب . فالطائرات البريطانية تضرب يوميا المواطنين العزل في ظفار بالقنابل الفوسفورية والمحرقة . واعتمدت في الاشهر الاخيرة التركيز على المياه التي تردها الابل والماشية والمواطنين لتدميرها وتسميمها وقتل اكبر قدر من الثروة الحيوانية التي يملكها المواطنون . ويعتقد الخبراء البريطانيون انهم سيحدثون التاثيرات النفسية المضادة للثورة عند المواطنين . الا أن النتائج لم تكن اطلاقا من مصلحة مخططهم .

ان الوعود البراقة والحديث عن مجد عمان وتاريخها على لسان العملاء ومحاولة تقديس الكيان والدعوة للالتفاف والرجوع الى القيم والاخلاق والتقاليد التي يطبل لها قابوس والطائي ، لا تخفي حقيقة الصراعات الطبقية داخل المجتمع ولا حقيقة القوى التي يستند عليها الوضع الاستعماري الجديد . وهذه الصراعات اصبحت من العمق بحيث لا يستطيع العملاء انكارها .

الا انه من خلال التسليم بضرورة التحول من مواقع استعمارية قديمة الى مواقع استعمارية جديدة ، وجدت بريطانيا أهمية الاعتماد على قوى طبقية جديدة تستطيع أن تقدم كل شيء — في الوعود والاذاعة والصحف — للجماهير ولا تعطيها الا الارهاب والاستعباد ، والتغيير الذي حصل في مسقط انما جاء ليلبي مصالح طبقية معينة في هذه المرحلة أهمها :

١ — مشايخ القبائل الذين حاول سعيد بن تيمور أن يقلص من نفوذهم نتيجة لموقفهم من حركة الامام . ان الاستعمار الذي قمع بالامس تحركات القوى القبلية التي كان يستند عليها الامام قد وجدت أن الطريق الافضل لكبح تحركات الجماهير في عمان هو ترسيخ الاوضاع القبلية واعطاء الشيوخ صلاحيات وقدرات على فرض الطاعة على قبائلهم عن طريق الرشاوي والارهاب والولاءات القبلية التي يريد طارق أن يركزها ويعاملها على انها بديل للاحزاب السياسية .

اننا نجد ان الوجوه اللامعة التي كانت ناطقة باسم الامامة ببغداد ودمشق والقاهرة، والكويت ، هي أول من صفق للقابوس والتحق معه (أحمد النبهاني ، محمد الحارثي ، عبد الله الغزالي ، محمد عدلي .....) ان الاسلوب الذي يعتمده الاستعمار في عمان قد سلكه من قبله في كل المستعمرات . حيث يضرب القوى الرجعية التي تقاوم احتلاله ثم يجد الاثنان ان بقاءهما مرتبط مع الاخر فيعودان مرة أخرى الى التفاهم وتقسيم الجبنة .

يقول نصر الطائي في جريدته الوطن بتاريخ ٨-٤-٧١ : « يا مسئولين ممن كنتم مهاجرين اذكروا زملاءكم في الهجرة وفي الكفاح عندما توزعون المراكز . انهم أيضا يحبون أن يعودوا . »

٢ — التجار الكومبرادور المحليين .

ان الوضع الجديد جاء ليفتح عمان على العالم الخارجي ، لتستفيد الشركات والمقاولين الاجانب والمحليين من الثروة الضخمة في عمان . ولقد كان طارق من العناصر التي اعتمدت في منفاها على العديد من التجار في الساحل وغيره . وكانت هذه العناصر تراهن بان طارق هو رجل عمان الذي لا ينساها ابدا . وعندما حدثت المسرحية تدفق التجار على القابوس وطارق مهنئين بانتصارهم ، ولم يضيعوا يوما واحدا في الثرثرة والتصريحات بل في أفضل الطرق وانجحها في كسب المزيد من الارباح .

ان الحديث عن الاستغلال البشع الذي كان يمارسه التجار في مسقط وخارجه كمجي راداس لا يزال موجودا بل وبشكل اكبر ويبدو أن النقمة التي كان يبديها قابوس ضد كمجي قد سويت فقد نشرت النهار في عددها الصادر في ٢٢-٨-٧١ : « واخر حكايات كمجي راداس الذي يبلغ الان السبعين من العمر ، انه جاء الى السلطان الجديد قابوس بعد الاطاحة بسعيد بن تيمور ليهنئه مذكرا اياه بانه كان شريكا لابيه ، فكان جواب قابوس حسب الرواية المنتشرة في مسقط : اذا كنت شريك ابي ، فان أبي قد عزل وأنا اليوم وريثه ، فاعطني نصف ما عندك .»

وقد وجد العديد من التجار بانها فرصة لا تفوت خاصة وأن هناك العديد من الدروس المستخلصة من تجاربهم في أبو ظبي بين ١٩٦٦-١٩٦٩ عهد الانفتاح ثم الافلاس التام . ومنهنا فان التجار والمقاولين يريدون الاستفادة من الفرصة قبل أن تجد السلطات الاستعمارية نفسها مجبرة على فرض حالات الطوارىء وما تفرضه من كساد تجاري .

ان تدفق تجار الساحل والتجار الهنود والمقاولين الاجانب تدائر استياء ضخما حتى عند الليبراليين المناصرين للسلطنة . فصحيفة الوطن تشن هذه الايام حملة واسعة ضد هؤلاء التجار الذين يريدون تشويه سمعة عهد القابوس الغر نتيجة لجشعهم .

« ان الروح الجشعة المتمثلة في التجار يجب أن يوضع لها حد وان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يتحمل مسؤولية كبرى في رفع مستوى المواطن العماني الذي يواجه مشاكل في العودة الى وطنه فهو محروم من المكسب بمعنى الكلمة ويضطر العمانيون للسفر خارج البلاد ليؤمنوا لقمة العيش لافلاد الكبادهم ذلك لان التاجر يملك فلوسا ويحق له ان يوسع نشاطه بهذه الفلوس بدون حدود هو السقاء لانه يملك سيارة تانكر يوزع فيها الماء في سوق مطرح كشركة تاول تبيع الايس كريم وتأخذ المقاولات وتؤجر السيارات لمقاوليها ، وشركة ميكرز وودود تبيع الادوية ولديهم ممرضة للسور خاصة ، وشركة كرى مكنزى في الشحن البحري ، شركة تاول تملك حوالي ٥٠ سيارة .. يا ترى من أين يعيش الفقير !؟ ما زالت شركة واحدة تسيطر على البلد باسم الفلوس يجب ان يوفر للشعب العماني معيشته .. يجب أن يحرم التاجر من ممارسة كافة النشاطات ويقتصر عمل التاجر على شيء معين .. اذا كان مقاولا فعليه أن يستأجر سيارات من أهل البلد واذا جلب بضاعة ورست على الميناء لا ينقلها على سيارته بشاطره الفقير في نقلها الى مخزنه .. هذه هي الطريقة لخلق جيل متطور له صبغة ديمقراطية القرن العشرين ، والا اذا مشى الحال على هذا مكاننا لا رحنا ولا جينا . عدد التجار لا يتعدون الاصابع يكونون زمرة من الجشع والطمع مستولية على ثروة البلاد والشعب يتسكع في الطرق .»

هذه المآثر التي يتحدث عنها نصر الطائي سجلها في الوطن بتاريخ ٢٥-٢-٧١ .

وفي مقابلة اجراها مع « سيده قابوس » ونشرها في الوطن بتاريخ ٨-٤-٧١ يقول : « سيدي هناك شكوى عامة في البلاد عن الغلاء وعن التهافت على الوكالات التجارية وعن التحدي السافر لصاحب الرأسمال البسيط فهل لامركم بتأسيس وزارة الاقتصاد اثر في ذلك ؟ »

جواب : لقد كان هذا في بالي عندما كلفت وزير الاقتصاد ، وقد كلفته ان ينظر في هذا الامر خصوصا حتى يمكن أن نجد مخرجا والشيء المؤسف الذي وما كان من الواجب على أغنياء البلاد أن يذهبوا هذا المذهب . عليهم أن يعملوا كل ما في جهدهم لانعاش البلاد ولمساعدة الضعيف والمحتاج والمواطن ولكن للاسف التاجر كما هو تاجر . »

هذه هي الحقيقة . فالتاجر لا بد وان يعمل جهده للحصول على أكبر قدر من الارباح . الا أن الحكومة التي لم تجيء الا لتلبي رغبات الكومبرادور لا يمكنها الا تخفيض الرسوم الجمركية وتغيير العملة وتشجيع هؤلاء التجار على الاستفادة مناجل أن يسبحوا بحمد النظام والقابوس الجديد .

ان تغيير العملة من الروبية الى الريال السعيدي قد احدث ارتفاعا في الاسعار بمعدل ٢٥٪ لان التاجر اعتبر أن الروبية الواحدة تساوي ١٠٠ بيسة سعيدية في حين انها تساوي ٧٥ بيسة . والسبب هو أن التاجر لا يريد للمواطن ان تحدث لديه ارتباكات في الحساب ويضيع في دوامة التحويلات ولهذا اعتبر الروبية ١٠٠ بيسة ، ومن ناحية أخرى فان تخفيض الجمارك من ٢٥٪ الى ٧٪ (لمصلحة من ؟) كان من الواجب ان يتبعه تخفيض في اسعار السلع بمعدل ١ ونصف بالمائة .

حصيلة هاتين المسألتين كانت ٤٣ ٪ زيادة عن الاسعار الاصلية أيام سعيد بن تيمور . حتى التاجر المتوسط يشكو من الاوضاع التي يعيشها فالمقاولون الكبار يحتكرون كل صغيرة وكبيرة وعلى استعداد أن يعطموا هؤلاء المقاولين المتوسطين الذين بداوا يرفعون أصواتهم ، فقد حمل احدهم مظلمة الى دائرة العمل قائلا :

« لقد كنت ابيع الى شركة هوكتيف التانكر الماء بثلاث ريالات وجاء احد التجار الكبار وعرض سعر ريالين ونصف للتانكر وخسرت الصفقة . (الوطن ٦-٥-٧١) » .

هذه أيها السادة ليست صدف ، ان السلطة الحالية التي جلبها الاستعمار ليلة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠ لن تلبي الا مطالب التجار الجشعين وخونة الوطن (مجاميع جبهة تحرير ظفار وبقايا الامامة) الذين يصافحون يوميا أسيادهم الجدد سفاحي دماء الشعب بالامس القريب .

ان الاستعمار البريطاني الذي يوجه كل هذه الدمى في مسقط يجد في توسيع الجيش وتقويته وادخال أكبر عدد من العاطلين عن العمل فيه ليزج بهم في اتون الحرب القذرة التي يشنها على الثوار في ظفار وعلى الجماهير الكادحة في الجبل الاخضر ورؤوس الجبال . ومن أول يوم للتغيير طلب قابوس من مشايخ القبائل أن يرسلوا له خمسين شابا من أفراد قبائلهم مقابل الرشاوي الضخمة التي يدفعها لهم شهريا . الا أن النتائج المتكررة والتي يذهب فيها العديد من المجندين الجدد في أول اصطدام مع جيش التحرير الشعبي،الاعتقالات الواسعة التي شنتها السلطة وسط الجنود بحجة انتماءاتهم ، ولانهم يرفضون الاوامر البريطانية ، قد جعل العديد من الشباب يرفضون الالتحاق بالجيش ليكونوا طعما للحرب القذرة التي تشنها بريطانيا ضد الشعب .

أما المجال الاخر لترتيب أعمال للبرجوازيين الصغار (الذين شكلوا قوة مناهضة ضد السلطان القديم وضد الاستعمار البريطاني وكانوا منتشرين في الامارات وغيرها في قطاع الخدمات بالدرجة الاولى) فهو دائرة الاعلام . هذه الدائرة التي توازي أهميتها بالنسبة لبريطانيا أهمية الجيش للدور التضليلي الذي تقوم به . أما بقية الاعمال فان الحكم العميل لم يخط فيها خطوات ملموسة . أما الطبقات الفقيرة التي عاشت عشرات السنين وهي تتطلع الى غد أفضل حتى اكتشفت أن الثورة هي الطريق الوحيد للخلاص من المستعمر . فان هذه القوى الثورية تتكون في غالبيتها من العمال والفلاحين والرعاة والبرجوازيين الصغار والفئات الاجتماعية المسحوقة الاخرى .

ان الطبقة العاملة في السلطنة رغم صغر حجمها (حيث تتركز في الفهود وسيح المالح وصلالة ومصيرة وبقية القواعد العسكرية ، حيث لا يزيد عددها عن بضعة الاف) ومنشاها الحديث ، قد اكتشفت بوعيها الطبقي والسياسي أن هذا التغيير لا يخدم اطلاقا مصالحها . ففي الوقت الذي كانت بريطانيا تجري فيه مسرحيتها كان العمال في الفهود يقومون باضراب شامل يطالبون بحقوقهم المهضومة ، ولم يرجع العمال عن الاضراب الا بقوة السلاح وبالوعود القاطعة . لكنهم اكتشفوا بعد ستة اشهر ان القابوس لم يحقق لهم الا المزيد من البوليس السري مما اضطرها الى الاضراب لمدة اسبوعين يطالبون بزيادة الاجور ، بالتدريب المهني ، بتقليل ساعات العمل ، بالاجازات ، بالمواصلات ، بوقف التسريح التعسفي ، بحقهم في تشكيل نقابات مهنية لهم . الا أن السلطة لم تجد الا العنف مرة أخرى لتواجه به اضرابات العمال في الفهود .

أما عمال قاعدة أم القوارف وصلالة فان الاضرابات لم تتوقف من مطلع العام الحالي ومن الطبيعي أن تنسب السلطة هذه الاضرابات الى « الشيوعيين المتمركزين في الجبل » ومن هنا فان السلطة تجد باستمرار مبررات واسعة لشن المزيد من حملات الاعتقال وسط العمال .

لقد عمت الاضرابات بين العمال والطلبة الى حد اجبرت قابوس أن يشير اليها في خطابه الاخير ويصنف الاضرابات بانها نوعين شريف وغير شريف على حد الامثال السائدة . (الوطن ٦-٥-٧١)

« ... وبهذه المناسبة نجد أن نتحدث عن موضوع يمس الصميم في اقتصاديات البلاد . ونعني به الاضراب عن العمل يبدو ان داء الاضراب عن العمل اخذ في الظهور . والاضراب سيف ذو حدين يضر صاحبه في دخله ومعيشته ومستقبله ، ويضر البلاد في دخلها اذا توقف وقل الانتاج . والاصل في الاضراب المعقول عن العمل أن يكون تعبيرا عن عدم رضى العامل عما يناله من اجر او مرتب او أي شيء يستحقه .. وهذا يعالج بالتسوية العادلة التي لا ترضى الالحاق بالضرر للطرفين . اما اضراب العامل المغالي في طلباته الذي لا يصغي للقول المعقول والنصيحة والتسوية العادلة وهو تحد . ونحن لا نرضى بهذا النوع من الاضراب ولا نسمح به واذا وجد العمال حيفا من المؤسسة التي تستخدمهم فليطالبوا برفع ذلك الحيف بالطرق السلمية ولا يلجأوا الى التشدد والمغالات في طلبهم . ونعود فنقول اننا لا نسمح للاضراب الذي لا يستجيب للتسوية العادلة والذي يؤدي الى ضرر العامل ووقف دولاب العمل ونقص الانتاج . »

أما الفلاحون فان السلطة التي تتبجح بانها تريد أن تجري تحسينات على الزراعة وتقيم المزارع التعاونية وغيرها . فان هذه المزارع يستفيد منها الى درجة كبيرة الجيش في بيت الفلج وصلالة . أما مكائن الزراعة والبذور والاسمدة فان المستفيد الاول من هذه الاجراءات هو الاقطاعي في أية منطقة من مناطق عمان القادرين على استئجار ماكينات الزراعة بـ ١٠ ريال سعيدي والتي يستطيعون استئجارها حتى باسعار أرخص .

أما الفلاح الفقير والمتوسط الذي حطمه الاستعمار سنة ١٩٥٥ وعمل على القضاء على انتاجه البسيط بحالات الطوارىء التي فرضها على عمان الداخل وعطل حركة التسويق الى حد كبير . ان هؤلاء الفلاحين قد هاجرت اعداد كبيرة منهم الى امارات الخليج والجزيرة . والفلاح الفقير في عمان لا يثور اطلاقا من الديون والاقساط التي عليه حيث يجب أن يدفع الضمان السنوي من المنتوج باستمرار حتى في حالات الخسارة المتكررة . فان عليه أن يعتمد على اقربائه العاملين في امارات النفط . انه من الطبيعي الا نسمع شيئا يذكر عن شكاوى الفلاحين في الجريدة الوحيدة في السلطنة فهؤلاء الفلاحين الفقراء لن يستمعوا الى ثرثرات قابوس لان ذاكرتهم قوية عن رئيس وزرائه كما ان الولاة الذين يضعهم منعتاة الاقطاعيين ومشايخ القبائل .

يكفي أن السلطة العميلة قد هاجمت منزل أحد الفلاحين في الشهر الماضي واحرقت بيته ، يكفي أن العديد من هؤلاء الفلاحين الفقراء الذين تركوا اراضيهم بعد ١٩٥٩ وعادوا بعد المسرحية اكتشفوا انهم لم يستطيعوا العيش بين اهلهم فرجعوا مرة اخرى الى امارات البترول . لقد شهدت مسقط وصلالة تدفقا كبيرا بعد تغيير سعيد بن تيمور الا أن الهجرة الى الخارج قد ازدادت عن كل السنوات الماضية .

من الواضح أن الثورة المسلحة التي تقودها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والتي تعرضت لامتحان عصيب في ايلول ، قد خرجت بعد أن صفت سياسيا كل القوى العميلة والمتخاذلة وهي أقوى من أي وقت مضى . وان الحملات العسكرية المكثفة التي استخدمت فيها طائرات الهيلوكبتر وسترايك ماستر وهوكرهنتر وفرق الانزال قد فشلت في تحقيق أي هدف سياسي أو عسكري . بل أن الجبهة قد استطاعت أن تمد نفوذها الى المدن التي كانت تسيطر عليها السلطة تماما مما اضطر المخابرات البريطانية الى اعادة السور وتحصينه .

كما أن الانتصارات العسكرية للثورة والملاحقة المستمرة التي تصدت لكل الادعاءات طيلة السنة الماضية . بالاضافة الى التحركات الجماهيرية الواسعة التي تقودها الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي في عمان الداخل قد أجبرت قابوس أن يكذب تصريحاته رياض الريس في ٢٣-٨-٧١ .

« هل تنوي السفر الى الخارج ؟
ان مشاغلي في عمان ستمنعني لزمن طويل من السفر »

ويقرر السفر الى لندن في ٢٤-٤-٧١ في رحلة طويلة للتشاور مع أسياده لاخذ المزيد من التعليمات وجلب المزيد من أسلحة الدمار ضد شعبنا .

العراق

مشاهدات سجين في قصر النهاية

تعرض العراق منذ القدم لموجات من الغازين والمحتلين عبثت بمقدرات الناس وخربت البلاد . الا أن ما يجري اليوم من مآس وقتل وارهاب أسود في ظل سلطة ١٧ تموز ، الفاشية يفوق كل تصور ! فالناس في كل لحظة يتحدثون عن الجرائم التي ترتكب في هذا المسلخ البشري الرهيب (قصر النهاية) ، حتى أصبح حكام بغداد يلقبون بحكام قصر النهاية .

وبالرغم من اهتمام الرأي العام التقدمي العربي والعالمي بما يجري في العراق وادانة الاساليب الفاشستية ، فاني أعتقد بأن الرأي العام خارج العراق لا يمكن أن يتصور الجرائم البشعة التي ترتكب بحق الشعب العراقي وقواه الوطنية والتقدمية ، داخل أقبية قصر النهاية وملحقاته السرية ، وقد وجدت من واجبي أن أعرض بعض ما شاهدته بأم عيني متجنبا ذكر الاسماء (حفاظا على الارواح !) وسيأتي الظرف المناسب ليتاح لي ولغيري ممن ضمهم هذا المسلخ البشري لنروي « القصة » بكاملها بالاسماء والتواريخ وسيرى الناس اية محنة يتعرض لها أبناء العراق حيث فاقت أساليب التعذيب والارهاب بربرية هولاكو ومعسكرات الاعتقال النازية ، وتنبعث هذه الاساليب عن عقلية شبه اقطاعية قبلية تفرز بالنتيجة روح الثأر والانتقام .

قصر النهاية ونصب الحرية

ان سجن قصر النهاية هو أحد القصور الملكية وكان يسمى سابقا بقصر الرحاب ويجاوره قصر اخر لاحدى بنات الملك السابق فيصل الاول ويقع على نهر الحز في نهاية الكرخ القديمة ، وللتمويه وضعت لوحة كبيرة على مدخل القصر كتب عليها : (قصر سرية حراسة العاصمة) . وقد أقيم نصب الحرية (!) على مدخل القصر . وأصبح لاسمه الجديد معنى سياسيا في العراق حيث يتعرض المئات من المناضلين في أقبيته للموت.

وبعد ثورة تموز ١٩٥٨ تحول الى مستشفى لامراض التدرن الرئوي وحولته سلطة البعث في ٨ شباط ١٩٦٣ الى سجن أغتيل العشرات في داخله ، وقد ألغي بعد انقلاب ١٨ تشرين ١٩٦٣ وأعيد فتحه من جديد بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ ، وأصبح من أشهر السجون السرية التي فتحها حكام انقلاب ١٧ تموز . ولا تزال حكومة بغداد ممتنعة عن الاعتراف بوجود هذا السجن الرهيب بالرغم من الاف المعتقلين الذين بين جدرانه ، وعشرات المناضلين الذين اغتيلوا بداخله من أمثال هاشم الالوسي ، وأحمد الحلاق ، ومتي هندو وعزيز حميد وعبد الودود عبد الجبار وماجد المجابيجي وكاظم الجاسم وصلاح شبيار وعزيز عقل صنمو ومشكور مطرود وسفيان كريم وصالح العسكري وعشرات غيرهم .

وتخضع ادارة قصر النهاية لجهاز الامن القومي السري الذي يشرف عليه صدام حسين نائب أمين سر قيادة الحزب الحاكم ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة . ويقوم بالاشراف المباشر ناظم كزار عضو قيادة فرع بغداد ويتشكل عدد زبانية قصر النهاية من حوالي ٧٥ شخص غالبيتهم من المجرمين وأصحاب السوابق . وتوجد هيئتان للتحقيق : الاولى برئاسة علي رضا ، والثانية برئاسة حسن المطيري ويتكون السجن من مجموعة اقسام :

١ — البناية القديمة أو كما يحلو للجلادين تسميتها بقصر الشباب وتحتلها ادارة السجن .

غرفة العمليات وتوابعها

٢ — قاطع صغير ويتكون من سبعة اقبية (زنزانات) صغيرة انفرادية بالاضافة الى غرفة التعذيب الرئيسية التي يطلق عليها السجناء اسم (غرفة العمليات) . وتحتوي على أنواع أدوات التعذيب . فتوجد فيها الالات الكهربائية التي تستعمل للكي وثلاثة كراسي كبيرة حديدية يجلس عليها المتهم وتوثق اطرافه الاربعة التي تساند الكرسي ويضغط رأسه بطوق حديدي يربط بأعلى الكرسي ، ويسكب على رأسه الماء البارد في الشتاء والماء الساخن في الصيف من شبكة المياه المثبتة في سقف الغرفة . وتوجد ايضا في هذه الغرفة رافعة حديدية كبيرة (سلك) مثبتة في أرض الغرفة يوثق المتهم بحبال مربوط ويرفع عن الارض ويبقى متدليا منها ، وفي الدور العلوي من هذا القاطع توجد ايضا غرفة للتعذيب وملحق للادارة .

٣ — قاطع آخر ويسميه « الشباب » بقاطع الجواسيس والمجرمين ، ويتكون من ثلاث قاعات بالاضافة الى ٥٠ غرفة انفرادية .

٤ — القاعة الرئيسية أو كما تسمى بقاعة المحللين لان أبواب غرفها تفتح [illegible] حوالي ٥ ساعات ، ويسمح لبعض المعتقلين فيها بقراءة بعض الصحف الحكومية ، وتوجد فيها مسجلة صوت تنشد الاناشيد الحماسية عن البعث الصامد (!) ، وتستوعب هذه القاعة اكثر من ٥٠ معتقلا .

٥ — قصر العبيد عبد الجبار زوج احدى الاميرات [illegible] ويرسل لهذا القصر من اصيبوا بحالات من الجنون او الذين لا أمل في اطلاق سراحهم . ولا يوجد أي منفذ للهواء في أقبيته الموصدة بأبوابها الحديدية ، ولا تفتح الابواب أكثر من ٥ دقائق في أوقات الخروج الى المغاسل . ولا يستطيع السجناء التمييز بين الليل والنهار الا من خلال وجبات الطعام . فالمتعارف عليه بأن (الشوربة) تقدم في الصباح ، فاذا قدمت علم السجين بأن الصباح قد حل ! وتوجد في هذا القصر أيضا مجموعة من السراديب ترتفع فيها المياه حوالي قدمين ولا يسمع بها سوى أصوات المعذبين والمعيارات النارية .

وفور القبض على المتهم يوثق وتعصب عيناه ، ويرسل الى قصر النهاية ، وفي الطريق يتحدثون مع المتهم « بأنك انسان طيب ولا نستهدف المس بك وبعائلتك وعليك أن تدلي لنا باعترافات عن تنظيمك والا ستكون حياتك ثمن رفضك لطلبنا » . وعند وصولهم الى مدخل القصر ينهالون عليه بالضرب المبرح بالعصي وأعقاب البنادق والركل بالارجل وبعد ذلك يرسل الى غرفة التعذيب وتمارس بحقه أساليب التعذيب البربرية ، وتبدأ في مرحلتها الاولى بالضرب على قدمي الارجل لساعات طويلة بواسطة (الصوندات) وهي انابيب من المطاط في داخلها سيرنك ومصممة تصميما فنيا ، أو تربط اليدان على مساند خشبية ويباشرون الضرب الشديد بالصوندات ، وبعد ذلك تمارس الاساليب الاخرى ومنها الربط بواسطة الرافعة الحديدية ، أو الجلوس على كرسي الموت والكي بالكهرباء والسجائر وقلع فروة الرأس، وقلع الاظافر ونفخ الجسم بواسطة منفاخ هواء .

أساليب فرانكو

وفي احدى الامسيات شاهدت أحد المناضلين تحيطه مجموعة من المجرمين وهو معصوب العينين . وقد صرخ أحدهم (وثقوه فرانكو) ودهشت من الامر ولم أفهم ما الذي تعنيه هذه الكلمة . وقد وثقوا يديه الى الخلف وربط الى الرافعة الحديدية ورفع الى الاعلى وبقي جسمه متدليا . ويبدو لي بأن هذه التسمية تيمن بالدكتاتور فرانكو . وبعد ذلك انهالوا عليه بالضرب ومطالبته بالاعتراف والا سينال الموت . وأخذ هذا الشاب يصرخ ويستنجد بهم ليعطوه قليلا من الماء وقد فقد الوعي ، وأنزل الى الارض ، وبعد أن عاد اليه وعيه بدأ يصرخ من الالام وشدة العطش وأجبروه على شرب البول بدل الماء . وبعد أن رفض الادلاء باعترافات على رفاقه وثق من جديد وربط وثاقه بالرافعة الحديدية ورجلاه تلامسان الارض بصعوبة وترك حتى صباح اليوم الثاني بهذه الحالة . وتكررت هذه العملية عشرات المرات ولايام عديدة .

وفي احدى الليالي جيء بأحد المعتقلين والدماء تسيل من جسمه وقد تورم من شدة الضرب ، وكان يقسم لهم بانه بريء وليست له علاقة بأحد ، فادخلوه الى صالة التعذيب الرئيسية وبادره أحدهم بالكلام «بأننا سننفذ بك حكم الاعدام هذه الليلة اذا لم تعترف على جماعتك » . وأجلسوه على كرسي الموت وأخذ هذا الشاب يصرخ من شدة الالم وخاصة بعد أن ضغطوا بالطوق الحديدي على رأسه وبدأت قطرات المياه تتساقط على رأسه . ويبدو بأن هذا الشاب أحس بأنه على مشارف الموت وأخذ يستنجد ويستحلف كل من يسمع صوته بأن يبلغ أخيه بالسهر على عائلته وزوجته وطفلته الوحيدة . وبعد ذلك بدأ يكبر ويردد شهادة الموت . فلما سمعوا صوته فتحوا باب الغرفة وانهالوا عليه بالضرب والكلمات البذيئة . وكانوا يتراقصون أمامه وبادره أحدهم بالكلام « جاسوس تريد تصلي بينه جماعة » ومن الطبيعي جدا في شريعة حكام قصر النهاية أن يصدر مثل هذا الكلام ، فان جلاوزتهم يحققون مع الجميع على أنهم جواسيس !ولاية دولة تكون في خاطرة هيئة التحقيق آنذاك . فقد أتهم أحد الاشخاص بالتجسس في يوم واحد لثلاث دول !!

وذات يوم جيء برجل يبلغ العقد الخامس من العمر معصوب العينين وقد وثقت يداه وربط بنافذة زنزانة يرقد بها أحد المعتقلين ، وبقي مدة لا تقل عن عشرين ساعة مربوطا الى النافذة ، وفي كل ساعة تتجمع حوله شلة من الجلادين وينهالون عليه بالضرب بالصوندات وأعقاب البنادق والاحذية ويطالبونه بالاعتراف . وفي اليوم الثاني استعملوا معه الكي بالسجائر ، ثم تبين لهم بانه ليس الشخص المطلوب ! فاخبروه بانهم سوف يعالجونه وسيطلق سراحه بعد أن تندمل جروحه ، شريطة أن لا يتحدث عن اعتقاله وتعذيبه . وبالفعل أطلق سراحه بعد ثلاثة أسابيع من شفائه .

التحقيق انبطاحا والتسجيل التلفزيوني

وفي وسط هذه الاساليب والاجواء اللاانسانية يرسل المتهم كل يوم تقريبا الى هيئة التحقيق لتستجوبه . وللاستجواب طريقة خاصة عند « ثوار ١٧ تموز » حيث يبطح المتهم أرضا أمام هيئة التحقيق ويضع أحد الجلادين رجله على رقبته ويباشر الجلاوزة ضربه بالصوندات وفي وسط هذه الاجواء توجه اليه هيئة التحقيق أسئلتها وعليه أن يجيب .

هذه بعض النماذج من أساليب التعذيب الجسدية . أما أساليب التعذيب النفسية التي يمارسها الطغاة ضد أبناء الشعب العراقي فهي تفوق أساليب التعذيب الجسدية بحيث يصعب على الانسان أن يتصور بأن هناك أناسا يمارسون هذه الاساليب بحق أناس اخرين . فالانسان في سجن قصر النهاية يجرد من انسانيته ولا يتصور بانه يعيش على الارض وفي القرن العشرين . فلا يعرف الجهة التي أرسل اليها في بداية اعتقاله ، ويبقى معصوب العينين ويقطع عنه الطعام لمدة ايام ولا يسمح له الاتصال بعائلته ، وينام على الارض ويبقى بدون ملابس بعد أن تهترىء ملابسه من التعذيب ويجبر على تناول القاذورات وشرب البول وحتى يهدد بالاعتداء على زوجته أو شقيقته ..

يشعر الانسان هناك بانه في غابة من الوحوش الكاسرة لا يردعها قانون أو عرف اجتماعي .

.. ومن بين الاساليب النفسية التي يستخدمها مجرمو قصر النهاية والتي تستهدف اذلال المناضلين هي وسيلة التسجيل التلفزيوني فيجبر المتهم على أن يدلي ببعض الاعترافات التي يجري تلقينه اياها ، وتحفظ الاشرطة التلفزيونية في أوكار « الامن القومي» لوقت الحاجة ! حتى وصل الامر بهم الى حد أنهم أجبروا بعض السياسيين على تسجيل أشرطة تلفزيونية يقولون فيها بانهم جواسيس تدربوا في اسرائيل ! ومن بين الاساليب الاخرى اجبار المعتقلين بأن يضرب أحدهم الاخر بحذائه ، وتلتقط لهم الصور التلفزيونية، والويل لمن لا ينفذ أوامر البعث الصامد ! ويطلب كذلك من السجناء أن يبصق الواحد منهم في وجه الاخر .

يجبرون السجناء على أن يبولوا على زملائهم ويقلدوا الحيوانات

وذات يوم طلب الجلاوزة من المعتقلين الخروج باتجاه المراحيض ، فلاحظت رجلا جالسا في المرحاض والدماء تسيل من كل جسمه ، وقد أجبر على تناول القاذورات . وبعد ذلك طلبوا من السجناء بان يبول كل واحد منهم على رأس ذلك الرجل المسكين ، وكان يصرخ هو بوجه من يتمرد على أوامرهم بكلمات مؤثرة : « سوي اللي يطلبونه منك واخلص من العذاب » .

وفي أحد الايام رأيت رئيس وزراء سابق (عسكري سابق) تحيط به زمرة من الجلادين يحملون الهراوات وبيده مستلزمات مسح الاحذية ، ويطلبون منه فتح أبواب غرف السجناء لمسح أحذيتهم . وبعد الانتهاء من مسح الحذاء يطلب منه بان يتقمص شخصية القواد أي سمسار الساقطات ويعرض « تجارته » على السجناء . وفي أحد الايام شاهدت الشخص المذكور وجماعته يزحفون في ساحة السجن ويأكلون النباتات كما تفعل الخراف ، ويقوم احدهم بمهمة الراعي ، وبعد انتهاء هذه المهمة طلبوا منهم احياء حفلة راقصة بعد أن حلقوا رؤوسهم نهائيا وجعلوا من أشكالهم شخصيات كوميدية وأعطوا لاحدهم بوقا ليتجمعوا على صوته وليرقصوا حسب الطلب ، فتارة شرقي وأخرى غربي .. وبعد انتهاء الحفلة طلبوا من أحد السجناء وهو وزير سابق بأن يقلد الكلب في صوته ، وطريقة سيره ، وطلب اليه أن يهجم على السجناء .

وفي أحد الايام طلبوا من أحد السجناء وهو ضابط سابق بأن يقوم بمهمة تنظيف المراحيض فرفض هذه المهمة ، فبطح أرضا وأنهالوا عليه ضربا مبرحا حتى كسرت رجله وبقي ثلاثة أيام دون أن ينقلوه الى المستشفى، وبعد ذلك نقل الى المستشفى وبقي فيها ٤٠ يوما . وبعد خروجه من المستشفى وباللحظة التي وصل فيها الى القصر من جديد طلب اليه تنفيذ المهمة السابقة والا كسرت رجله الاخرى . وكان منهك القوى لا يستطيع عصيان اوامرهم مرة ثانية . ففعل .

شتائم وبذاءة بلا حدود

أما الشتائم والكلام البذيء فبلا حدود ، فالماركسيون يطلب منهم شتم كارل ماركس ولينين ، والناصريون يطلب منهم شتم جمال عبد الناصر ، و « البعثيون اليساريون » يطلب منهم شتم النظام السوري ، والاكراد يطلب منهم شتم مصطفى البرزاني .

هذه بعض الاساليب التي يمارسها البعثيون الفاشيون بحق أبناء شعب العراق . وبعد أن يمر المعتقل بهذه الاساليب الحديدية والنفسية يستدعى للتحقيق المرسمي (كتابة الافادة) وتوجه له الاسئلة ، ويسأل عن التهمة الموجهة اليه وعن التنظيم الذي ينتسب اليه وعن مدى استعداده للتعاون معهم ، وكتابة التقارير الدورية عن تنظيمه ورأيه « بثورة ١٧ تموز وحزبها العظيم » ، ويهددونه بعدم تعاطي السياسة والتحدث عن أساليب التعذيب في قصر النهاية . ثم يرسلون له بعد اطلاق سراحه ضابط أمن أو أحد أفراد الامن القومي ليتصل به ويطلب اليه المعلومات عن تنظيمه . ولم تعد المسألة اليوم مقتصرة على قصر النهاية فقد فتحوا سجونا سرية جديدة ، منها بيوت خاصة تشرف عليها مديرية الامن العامة ، وكذلك حولوا قصر الملح في أبو غريب الى قصر نهاية اخر ، بالاضافة الى أن أساليب التعذيب البربرية تمارس علنا في مديرية الامن العامة ، ومديريات المحافظات وفي سرية الخيالة في بغداد ومقر الاستخبارات العسكرية .

★ ★ ★

ان حكام بغداد يستهدفون تدمير الحركة الوطنية العراقية واذلال أبناء الشعب العراقي الشجاع . وان مهمة فضح هذه الاساليب الفاشستية والدفاع عن أبناء العراق والسجناء السياسيين ، مهمة وطنية وانسانية تقع على عاتق جميع القوى التقدمية والديمقراطية في العالم العربي والعالم أجمع .

« سجين عراقي »



حديث ألندي (رئيس جمهورية التشيلي) مع ريجيس دوبريه

الندي

هل الوصول إلى الحكم هو استيلاء فعلي على السلطة ؟

تقديم :

في مقدمة حديثه الطويل مع مع سلفادور الندي ، حاول ريجيس دوبريه ان يفسر نجاح اتحاد الاحزاب والمنظمات اليسارية في « الشيلي » في الوصول الى الحكم عن طريق انتخابات عادية . فما حدث في الشيلي ، كما يقول الندي نفسه في حديثه ، لا يشكل قاعدة . والمناضل الذي يتكلم كان قد ساهم ، عام ١٩٦٦ ، في المنظمة الاميركية اللاتينية للتضامن ، التي انعقدت في كوبا ، وكرست خط الكفاح المسلح في بلدان اميركا اللاتينية . ثم ان الندي لا يجعل من الشرعية الحالية مرحلة مستقرة ، ولا يبالغ في احتمالات استقرارها . فهو يكرر ، في المقتطفات التي ننشرها ، ان الجبهة التي يمثلها تلعب لعبة الشرعية ما رضخت لها القوى البورجوازية وهي تتلقى الضربات ، وتتتابع الثغرات في شرعيتها نتيجة لجوء الحكم الشعبي الى الاستفتاء وباستمرار . مما يعرض الدستور البورجوازي لتعديلات هامة تطال السلطة التشريعية ، والسلطة القضائية .

والغرض من هذه التعديلات ، بالطبع ، هو الانتقال من الوصول الى الحكم ، الى الاستيلاء على السلطة . هذا التمييز بين الحكم والسلطة هو محور الحديث الذي ننشره فالوصول الى الحكم لا يفترض اكثر من ادارة المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حسب القواعد السائدة ، قواعد السيطرة البورجوازية . فلا ينتج عنه اي تغيير يذكر في هذه القواعد . ولقد توالت على الانظمة الراسمالية الاوروبية ، وما زالت ، حكومات « اشتراكية » ساهمت بصورة فعالة في دفع الرأسمالية الى الامام ، و « تحديثها » . أما السلطة فهي قواعد السيطرة نفسها . انها علاقات الانتاج : من يمتلك فعلا وسائل الانتاج ؟ كيف تتخذ القرارات التي تتعلق به ؟ من يرسم وجهة نموه ؟ لتلبية اية حاجات ؟ ما هي مقاييس هذه التلبية ؟ لا شك ان الوصول الى الحكم لا يعني ان تمس علاقات الانتاج . فاستيلاء جماهير العمال والفلاحين ، والجماهير المنظمة في اماكن العمل والسكن ، على السلطة يكفل وحده تحويل علاقات الانتاج البورجوازية الى علاقات اشتراكية . هذا هو محور مسالة الانتقال الى الاشتراكية .

اذا كان من السابق للاوان أن يسال حكم الندي عن منجزاته في هذا المضمار ، فان وصوله الى الحكم مجال خصب لفهم دلالة « الوصول » السلمي الى الحكم ، وتكتسب هذه الدلالة اهمية محلية ظرفية (طبعا عدا اهميتها العامة) ، عندما يحاول الشاويون ، ولو في معرض الخطابة الموسمية ، استغلال الظاهر للتدليل على صحة مواقفهم . ففي أول أيار ، في عاليه ، خطب جورج حاوي ، فقال ان التحالف بين الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي في الشيلي اثمر الوصول الى الحكم ، مما يبشر بالخير في لبنان . عدا ان الاستشهاد ، ينطوي على تلميح يثلج صدر كمال جنبلاط — الندي ، رئيس الجمهورية هو زعيم الحزب الاشتراكي ، مثل جنبلاط ! — ، فهو يدل على جهل مطبق بالاوضاع الشيلية و ... الاوضاع اللبنانية . ففيما يلي سوف يتضح أن لا قرابة البتة بين التنظيمات واوضاعها ، في لبنان ، والشيلي ، ولا قرابة بين التحالفين وبالتالي ، بين النتيجتين .

بالمقارنة بين الشيلي وبلدان اميركا اللاتينية الاخرى ، عرفت الشيلي بورجوازية تكونت باكرا ، وتوسعت . ورافق نشوء البورجوازية حركة عمالية ناشطة ، اختطت لها منذ ١٩١٩ خطا طبقيا واحدا . وقد حرصت البورجوازية الصاعدة على اشاعة ايديولوجية ديمقراطية ليبرالية ، من اهم عناصرها نزعة قانونية ، وحرص على الشرعية ، غلبا على علاقات المجتمع الشيلي كله . لكن التنظيم السياسي كان متقدما على القاعدة الاقتصادية المتاخرة ، نسبيا . فهو يفترض علاقات منضبطة ومتماسكة ، لا مقابل لها في قاعدة اقتصادية مفككة .

ما الذي اتاح للبورجوازية الشيلية ان تتكون باكرا ؟ لقد تطور الاقتصاد الشيلي من اقتصاد كولونيالي سوقي ، يصدر المواد الزراعية الى اقتصاد يقوم على استخراج المعادن والمواد الخام ، ويمول صناعات خفيفة وتحويلية من ملاكين شيليين ، وليس من اجانب ، مما انتج بورجوازية كبيرة مكونة من صناعيين ومتمولين مستقلين عن النفوذ الاجنبي ، الاميركي ، في البداية على الاقل .

أدى هذا الوضع الى بورجوازية قادرة على على أن تلعب دورها التاريخي : مراكمة فائض القيمة وتنظيم الدولة ، دونما حاجة للجوء الى بديل سياسي عسكري ، يحمي باستمرار عملية الاستغلال ، من خارج علاقات الاستغلال المباشرة . فانفصل الجهاز الاداري عن الحياة الاقتصادية ، كما تم تمايز بين الحياة الاقتصادية والحياة السياسية . فلم تتحول الدولة الى مورد عيش للاقطاع او للبورجوازية ، وحافظ الطاقم الاداري على نزاهته وانضباطه .

نتيجة تشكل بورجوازية واضحة الملامح ، وعلاقات استغلال صريحة ، اتخذ الصراع الطبقي حدة ظاهرة . فتشكلت ، في المقابل ، حركة عمالية ماركسية ، منذ ١٩٢٠ . ولم تكن الحركة العمالية حركة جهاز عمالي فوقي ، تقودها طلائع مثقفة وبورجوازية صغيرة . بل كانت صفتها القاعدية ابرز ما فيها . كما أن ايديولوجيتها تغذت مباشرة من نضالاتها وتاريخها . لكنها ، الى ذلك ، بقيت مبعثرة في مناجم متباعدة ، لا تربطها بالعمال الزراعيين والفلاحين سوى صلة واهية . فاذا بالتسييس العميق والواسع للطبقة العاملة لا يخرج عن اشكال السيطرة البورجوازية ، ويتخذ شكل صراعات انتخابية ، ونقاش قوانين .

في انتخابات رئاسة ١٩٧٠ ، انقلبت الايديولوجية الشرعية والقانونية على البورجوازية ، صانعتها . فاذا بهذه الاخيرة اسيرة منطقها . لكن الفخ الذي وقعت فيه ، قد تجر اليه الحركة العمالية ايضا . مما يهدد ببقاء الحكم حكما ، فلا يتعداه الى السلطة .

لقد استطاعت الحكومة الشعبية أن تتخذ عددا من الاجراءات المهامة : تاميم المصارف ، اعادة النظر في الاصلاح الزراعي والاسراع في تنفيذه ، رفع الاجور بنسبة ٤٠ بالمئة ، توزيع كاس حليب ، يوميا على كل اطفال شيلي ، فتح مدارس لكل الاطفال ، اعداد مشروع تاميم النحاس ... في اكثر من مكان في الريف ، اثار الاسراع في تطبيق الاصلاح الزراعي حفيظة الذين حاولوا مجابهة الفلاحين بالسلاح . لكن الفلاحين لم ينتظروا دوما صدور قرارات التملك : فاستولوا على الاراضي بالقوة . كما استولى مهاجرون من الريف على بيوت للسكن ، في ضواحي سانتياغو ، غير ماهولة ، او بنوا اكواخا في اراض للدولة .

لم تقف البورجوازية مكتوفة اليدين . فبعد اغتيال قائد اركان الجيش ، عشية استلام الندي السلطة ، اغتالت نائب رئيس الجمهورية وهو وزير داخلية سابق في حكومة ادواردو فراي ، رئيس الجمهورية السابق . وذلك بقصد انتزاع الديمقراطية المسيحية من موقف المرتقب . ولم تخيب الديمقراطية المسيحية أمل البورجوازية ، فنزع المجلس النيابي ثقته بمكتبه الذي كان مؤلفا من أعضاء في الاتحاد الشعبي الحاكم ، يضاف الى ذلك أن الولايات المتحدة الاميركية بدأت تسحب خبراءها وفنييها بعد أن أعلنت حكومة ألندي عزمها على دفع اجور الفنيين الاميركيين بالعملة المحلية ، لا بالدولار .

تجاه ردود البورجوازية العنيفة ، يحاول الندي ضبط جماح اكثر الفئات الاجتماعية بؤسا وتطلبا . فقامت الشرطة بمنع بعض العمال الزراعيين من الاستيلاء على الارض ، واستباق لجان الاصلاح الزراعي . كما منعت مهاجرين ريفيين من اقامة اكواخهم بدون مخطط . مما حمل « حركة اليسار الثوري » (المير) على الاحتجاج ، واعلان موقف نقدي من الحكم الحالي .

هذه الدلائل كلها تشير الى ان المسالة الاساسية ، كما يقول الندي في حديثه ، هي الاستيلاء على السلطة .

— دوبريه — ... مع فراي(١) ، انتهت الاصلاحية ، فشلت ، بمجيئك الى رئاسة الحكومة ، اختار الشعب الشيلي طريق الثورة . ولكن ما هي الثورة ؟ انها احلال سلطة طبقة محل سلطة طبقة اخرى . الثورة هي تحطيم جهاز الدولة البورجوازي واحلال جهاز اخر محله . لكن لم يتم شيء من ذلك هنا . اذن ، اين نحن ؟

الندي : عفوا ، يا رفيق ، لنتناول الموضوع تلو الموضوع . بالفعل ، لقد اختار الشعب الشيلي طريق الثورة ، ونحن لم ننس مبدأ اساسيا من مبادىء الماركسية : الصراع الطبقي . لقد قلنا خلال المعركة الانتخابية ان نضالنا يرمي الى تغيير النظام ، واننا سوف نستولي على الحكم كي نستولي على السلطة . لنقوم بالتغييرات الثورية التي يحتاج اليها الشيلي ، لنكسر التبعية الاقتصادية والسياسية والاقتصادية والنقابية . لم يتم شيء من ذلك ؟ في اي بلد أنت ! انظر ، ريجيس ، في بضعة شهور من الحكم ..

دوبريه : لقد قمتم باشياء كثيرة .

الندي : نعم ، لقد قمنا بعدد من الاشياء . لقد استطعنا القيام بها ، لان وراءها تقاليد الطبقة العاملة الشيلية التي بدأت تناضل في نهاية القرن الاخير ، والتي برزت خلال هذا القرن قوة كبيرة . عام ١٩٠٩ ، تاسس الحزب الاتحاد العمالي في الشيلي . وقد نشأ كمنظمة تعاضد . لكن عام ١٩١٩ ، وضعت في برنامجها الجديد القضاء على النظام الرأسمالي . ينبغي أن تاخذ بعين الاعتبار تقاليد نضال الطبقة العاملة الشيلية . في بعض مراحل تطورها ، التقت مع قوى البورجوازية الصغيرة ويجب أن تتذكر أن في الشيلي احزابا جماهيرية تمثل الايديولوجية الاصيلة للطبقة العاملة . ان الشعب في الحكم ، اليوم ، ويتيح له هذا الموقع أن يناضل من أجل السلطة ، ببرنامج هو برنامج الاتحاد الشعبي . وبطليعة مكونة من حزبين ماركسيين : الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي ، ومن حزبين ذوي اصول شعبية بورجوازية ، الحزب الشعبي الراديكالي ، والحزب الاجتماعي الديمقراطي ، ومن حركتين شبيهتين : الحركة المسيحية ، والحلف الشعبي المستقل . عدا ذلك ، فان الحكومة تتمتع بدعم الطبقة العاملة المنظمة في اتحاد العمال الوحيد . انها حكومة طبقية لان ايديولوجيتها المسيطرة هي ايديولوجية الطبقة العاملة . ان مصالح الطبقة المستغلة (بكسر الغين) غير ممثلة في الحكومة ، بينما ثمة اجراء ، بينهم اربعة عمال ، في مجلس الوزراء . سوف تحل اكثرية الشعب ، مع هذه الحكومة ، محل الاقلية التي حكمتها حتى اليوم . أما الدولة البورجوازية ، فاننا نسعى الان لتجاوزها وتخطيها .

دوبريه : لكن الديمقراطية البورجوازية لم تمس ، هنا ، لديكم السلطة التنفيذية .

الندي : نعم ..

دوبريه : لكنكم لا تسيطرون على السلطة التشريعية ولا على السلطة القضائية ، ولا على جهاز القمع . ليست البروليتاريا هي التي وضعت الشرعية والمؤسسات ، ان البورجوازية هي التي وضعت الدستور لتصل الى أهدافها .

الندي : هذا صحيح . انك على حق . لكن اسمع .. لا بد أن نصل . ماذا قلنا خلال المعركة الانتخابية ؟ قلنا انه اذا كان من الصعب أن نكسب الانتخابات ، فان المرحلة التي تفصل ما بين الانتصار واستلام الحكم سوف تكون اكثر صعوبة . قلنا ان البناء اصعب لاننا نفتح طريقا جديدة ، طريق شيلية للشيلي . وقلنا أننا سنستخدم بعض عناصر الدستور الحالي لنعد دستورا للشعب . لماذا ؟ لاننا نستطيع ذلك في الشيلي . نحن نتقدم بمشروع فيرفضه المجلس ، فنلجا الى الاستفتاء .

هاك مثلا : نتقدم بمشروع يجعل من المجلسين مجلسا واحدا ، والمجلس يرفضه . نلجا الى استفتاء وننجح . فينتهي نظام المجلسين ، ونذهب الى مجلس مفرد ، كما اقترحنا .

من سينتخب الشعب في هذا المجلس ؟ من يمثله ، على ما افترض . اذا حققنا ما قلناه ، واذا مضينا في انجاز ما ننجزه ...

دوبريه : ... لقد استولى عمال ، تقودونهم ، على الحكومة . اذا سالتكم متى وكيف سيستولون على السلطة ، فبماذا تجيبون ؟

الندي : اجيب باننا نستولي على السلطة عندما نمتلك النحاس ، وعندما نمتلك الحديد ، وعندما يصبح الخشب فعلا لنا ، عندما نطبق اصلاحا زراعيا واسعا وسريعا ، عندما نراقب تجارة التصدير والاستيراد ، عندما نمتلك جماعيا قسما كبيرا من انتاجنا ... واقول قسما كبيرا ، لاننا اعلنا في برنامجنا ، بامانة ، انه سيكون هناك ثلاثة قطاعات : قطاع الاقتصاد الاجتماعي ، القطاع المختلط ، القطاع الخاص . اذا اصبحت السيادة فعلية ، اذا استرجعنا ثرواتنا الاساسية ، اذا هاجمنا الاحتكارات ، فاذا لم يؤد ذلك كله الى الاشتراكية ، فانا لا ادري ما يمكن أن يؤدي اليها . لكن لن نسيطر على السلطة فعلا الا عندما يستقل الشيلي اقتصاديا . لذلك فان على خطنا الاساسي ، الحيوي ، ان يكون معاديا للامبريالية ، هذا العداء هو المرحلة الاولية في التغييرات البنيوية . لذلك فان اهم مشروع هو تاميم النحاس ، ثروة الشيلي الاساسية . ما رايك ؟ هل يبدو الامر معقولا ؟

دوبريه : نعم ، معقول . لا شك ان العمل الاساسي ، النضال الاساسي يتناول البناء التحتي الاقتصادي . ولفهم ذلك ، يكفي الذكرى ان للخطابة الاشتراكية الفارغة ، وللديماغوجية « الشعبية » تاريخا طويلا في هذه القارة ، وان ما يميزها بالتحديد ، هو انها لا تمس القواعد الاقتصادية والمالية للنظام الراسمالية . لكن لا يمكن رد مسالة الاشتراكية الى مسالة ملكية وسائل الانتاج . انك تعلم خيرا مما اعلم ، رفيقي الرئيس ، ان التاميم بحد ذاته لا يعني امرا كبيرا . ان ما يهم هو امكان ان يتحول التاميم من مجرد عمل اشتراكي تقوم به الدولة ، الى تشريك فعلي ، اي الى رقابة وادارة فعليتين وفعالتين من قبل الدولة ، لا تقرر الارادة ذلك ، ان ما يقرره هو النمو العام للقوى الانتاجية . يجب تحديد الطبيعة الطبقية للدولة التي تؤمم وسائل الانتاج . يجب تحديد ما اذا تغيرت علاقات السلطة والنفوذ بين العاملين في مراكز الانتاج تغيرا حقيقيا ، بعد أن يكون العمال قد أصبحوا ، مبدئيا ، اسياد المصانع والارض . لا شك أنكم تعرفون شعار لينين : « الاشتراكية هي الكهربة زائد السوفييتات(٢) » يمكن أن نغير الكلمات التي لا تتفق مع الواقع الشيلي .. ولكن اذا تحدثنا الان عن جانب « السوفيات » ولم نقتصر على جانب « الكهربة » ، اي عن جانب « البشر » ، وليس فقط عن جانب « الاشياء » .. ؟

الندي : اذا تناولنا المسالة من زاوية بناء المجتمع الاشتراكي ، بعد حل قضايا الدستور الحالية ، الحاسمة والشاغلة ، من زاوية تمكين السلطة الشعبي ودك القواعد الاقتصادية للرأسمالية الاحتكارية ، فان قضايا اخرى سوف تقفز الى مكان الصدارة . وكما اشرت عن حق ، تبرز قضايا ادارة القوى المنتجة المشركة وادارتها ، والعلاقات الجديدة بين العاملين في الانتاج وخارجه . بما يعني القضية الاولى ، لا شك أنك تعرف ان من خصائص الرأسمالية الشيلية ، هو طابعها الاحتكاري الحاد ، رغم ارتكازها الى انتاجية ضعيفة . في الصناعة مثلا ، اقل من ٣ بالمئة من المؤسسات تسيطر على اكثر من نصف الموارد الصناعية : رأس المال ، حجم المبيع ، المداخيل ، الخ ..

ثم ان معظم هذه المؤسسات ، وغيرها في قطاعات اخرى ، هي بين ايدي ما يقرب من خمسين مجموعة صناعية وتجارية ومالية . وللدولة الشيلية تقاليد عريقة في التدخل في النشاط الاقتصادي ، وهي كانت تعطي تدخلها ، طبعا ، مضمونا رأسماليا : تعدد مؤسسات الدولة ، الرقابة على الاسعار وعلى التموين ، الرقابة الكاملة او الجزئية على التجارة الخارجية ، الخ . بذلك نجد انفسنا ، من هذه الناحية ، في ما يشبه مدخل الاشتراكية الذي تشكله الاحتكارات ورأسمالية الدولة . والامر الاساسي هو تغيير المضمون الاقتصادي والاجتماعي لادارتها . لذلك ، علينا انتزاع وسائل الانتاج التي ما زالت خاصة . ان البناء التحتي للقوى الانتاجية وللرقابة عليها ، جاهز الى حد بعيد .

دوبريه : ولكن ما هي علاقات الانتاج الجديدة في هذا الوضع ؟

الندي : انك تعلم أن بما يعود الى العلاقات بين البشر ، والاشكال التي يمكن أن تتبنى او التي يرغب في اعطائها اياها ، يدور نقاش واسع في البلدان الاشتراكية ، وانه تحت محاولات لتطبيق مبادىء متنوعة ، وطبقت فعلا مبادىء متنوعة . ان المسالة لم تجد بعد جوابها النهائي ، ولا يمكن القطع بالقول « هذه هي الطريق الصحيحة » . علينا أن نقوم بتجربتنا الخاصة ، التجربة التي ستنبع من التناقضات التاريخية والاجتماعية التي تحقق ثورتنا الاشتراكية وسطها . لا شك ان ثمة عناصر ترد الينا من تجربة البلدان الاخرى ، عناصر تتفاوت اشتراكا ، بين هذه البلدان : خلق نظام جديد للقيم يعطى الطابع الاجتماعي للنشاط البشري مكان الصدارة ؟ رد الاعتبار للعمل بوصفه ممارسة الانسان الرئيسية ، تقليص الحوافز التي تعتمد على الملكية الخاصة والفردية ، قدر الامكان . وعلى كل حال ، نستطيع القول ان ادارة المؤسسات التي انتزعنا ملكيتها ، او التي تدخلنا في عملها ، تديرها عمليا لجان من عمال المصنع ، على رأسها اداري تعينه الدولة .

لم تعد اهداف هذه اللجان ان تحصل على ارباح ، بل أن تلبي ضرورات الشعب الحالية والاتية . وبالقدر التي يرسو فيه هذا القطاع من الملكية الاجتماعية على اسس متينة ، يشتد عود اشكال التخطيط التي تسمح لنا ببلوغ اهدافنا .

دوبريه : رفيقي الرئيس : تعلمون جيدا ، وانتم ممن يعتنق الماركسية ، ان ما من طبقة تتخلى عن السلطة عن طيب خاطر . ونعلم علما اكيدا ، ايضا ، ان الشعب ليس في السلطة ، لكنه في الحكومة . يتراءى لمن يراقب من الخارج ان تغيير الحكم تم بكثير من اللطف والدماثة . لقد عثرت على مقال جديد في جريدة « لوموند » قرأت فيه بالحرف : « لاول مرة في التاريخ ، تتربع الماركسية ، في الشيلي ، في مقعد الديمقراطية البورجوازية » . هل جرت الامور حقا بهذه السهولة ؟ هل كان تواطؤ حضرات الاساتذة في الحكومة السابقة ، الى هذا الحد مع حكومة الاتحاد الشعبي ؟

الندي : اعتقد أن الصورة التي ترسم عن مقاومة القطاعات الرجعية لمجيئنا الى الحكم ، مشوهة بعض الشيء . خلال الفترة الانتخابية لجأوا الى كل الوسائل . منذ ١٩٥٨ ، منذ ١٩٦٤ ، لجأوا الى القدح ، الى الكذب ، الى التزوير ، الى عداء للشيوعية بذيء ومبتذل ، وعام ١٩٧٠ ، كان الامر اكثر قذارة ...

كلهم اخطأوا ، وكان الحق الى جانبنا . لقد بلغ من زهوهم أن حسبوا أن باستطاعتهم الانتصار ضد ثلاثة مرشحين معا . لقد ربحنا ، لكن ، ريجيس ، ينبغي أن أقول لك كما قلت للشعب ، وكما قلت منذ هنيهة ، لكنني ساحدد اكثر : من الصعب ان نربح ، لكن الامر ليس مستحيلا . لقد ربحنا باستخدامنا قواعد لعبتهم . لقد كان تكتيكنا هو الصحيح ، وكان تكتيكهم خاطئا . لقد قلت للشعب : بين ٣ ايلول و ٤ تشرين الثاني ، سيعرف الشيلي خضة اعنف من خضة كرة تحت قدم « بيليه »(٣) . اذا قلت ذلك بهذه الطريقة ، فلكي يفهم الشعب جيدا . لتقل جريدة « لوموند » ما تشاء ، لكن حقيقة الامر في الشيلي مختلفة . منذ ٤ أيلول ، يوم انتخبت رئيسا ، حتى ٤ تشرين الاول ١٩٧٠ ، يوم تسنمت السلطة فعلا ، لم أكن رجلا يستعد لاستلام الحكم . ما كنته فعلا ، هو مسؤول عن الامن ...

دوبريه : اذا خرج الرجعيون على الشرعية ، هل تخرجون على الشرعية ؟ واذا ضربوا ، هل تضربون ؟

الندي : اذا وجهوا لنا ضربة بصورة غير قانونية ، سنوجه مئة ضربة ونحن مطمئنون .

دوبريه : ثمة ما ادهشني وهو عدم التعبئة ، نسبيا . اي أن التعبئة الشعبية الكبيرة تمت عند الانتخابات ، اما اليوم فيبدو أن الامور عادت هادئة . فكيف تاملون تحويل هذه الجماهير الانتخابية الى جماهير ثورية ؟

الندي : قبل ان اجيبك ، اود ان اقول لك ان ما تقوله صحيح ، لكنه صحيح جزئيا فقط . ان صلة الوصل مع الشعب هي احزاب الاتحاد الشعبي الجماهيرية ، والتي تملك اعدادا ثوريا . ثم انني لم اقطع صلتي المباشرة مع الشعب . لقد تحادثت مع القرويين ، ومع عمال المناجم ، ومع عمال الارض ، حيث يعيشون ويعملون . ونحن نستخدم وسائل الاعلام لا يملكها العدو . لسنا عزل الى هذا الحد ...

دوبريه : حتى اليوم ، استعملت الشرعية البورجوازية ثوريا ، ولكن حتام يمكن الاستمرار على هذا النسق ؟ حتى اليوم ، استعملت الشرعية البورجوازية ضد البورجوازية نفسها . ان قوة الاتحاد الشعبي الكبيرة (اذا اخذنا بعين الاعتبار ان الشيلي ، كما يقال ، هو البلد الذي يستدعي « المحامي » اذا حدثت مشكلة ، بينما يستدعى « الضابط » في البلدان الاخرى) هي في انه انتزع استعمال الشرعية من خصمه . لكن لا بد أن ياتي زمن يتخلى فيه الخصم الطبقي عن شرعيته هو ، وهذا ما اخذ يحدث منذ اليوم . في « كونين » يحمل كبار ملاك الارض السلاح ، ويستدرجون العمال الى مجابهات عنيفة . ثمة تهريب اسلحة واسع ، من الخارج . وهناك مشاريع تخريب عديدة . كيف تنوون الرد على الشقاق ؟

الندي : سوف نحاول ردعه بقوة قانونه هو . لكننا سنجابه العنف الرجعي بالعنف الثوري ، لاننا نعلم ان الرجعيين سيخرقون قواعد اللعبة . أما الان ، وما دمنا في اطار الشرعية ، ساقول لك ان الواقع الشيلي يتيح تغيير الدستور بالدستور ، بواسطة الاستفتاء . ثم ان هناك عنصرا متناقضا ، يصعب فهمه : ان القوانين التي يمليها الشعب تختلف عن القوانين التي تمليها البورجوازية . لقد سنت البورجوازية ، مثلا ، قوانين توقع عقوبات خفيفة بالذين يستولون على الارض ، وهي تعتبر أن الامر لا يتجاوز الجنحة البسيطة . وعلى العكس من ذلك ، فان القانون يعاقب بقسوة من يسترجع ارضه . اي أن القانون لا يعاقب من يستولي على الارض ، بل من يسترجعها . لماذا ؟ لان كبار الملاكين كانوا يستولون على اراضي سكان البلد الاصليين ، حتى اذا حاول السكان الاصليون استرجاع ارضهم وقع فعلهم تحت طائلة القانون ، بينما يستمر كبار الملاكين في استملاك الاراضي . لم يفطن المشترعون البورجوازيون الى ان الشعب قد يطبق يوما هذا القانون ، ولا الى أن الشعب قد يطبق عليهم قانونهم هم . ما الذي يحدث حاليا ؟ ان سكان البلد الاصليين هم الذين يستولون على الارض ، انهم المابوشيس مثلا ، واما الذين يريدون استرجاعها بالقوة ، فهم الملاك الذين انتزعت منهم ملكيتهم . انهم الذين يعاقبهم قانونهم بقسوة . طبعا ، ثمن حدود ..

اوماندو

١ — رئيس الجمهورية السابق ، هو زعيم الحزب الديمقراطي — المسيحي ، وزعيم المعارضة حاليا .

٢ — السوفيات هو المجلس العمالي ، وبمعنى اوسع المجلس الشعبي الذي يحل محل سلطة الدولة البورجوازية ، ليشكل سلطة ثانية ، مضادة .

٣ — لاعب كرة القدم البرازيلي الشهير .



بيروت – ١٩/٧/١٩٧١ – العدد ٥٧٦ – السنة الثانية عشرة – الثمن ٢٥ ق.ل • AL-HOURRIAH, – No. 576 – 19/7/1971 – BEYROUTH

نداء المقاومة الفلسطينيّة بين مجازر الحكم الهاشِمي وتخلي الأنظمة العربية

أحداث المغرب



جنرالات ضدّ جنرالات

وسط ظروف التأزم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتصاعد النضالات الجماهيرية (العمالية والطلابيّة والفلاحية)



المقاومة والعلاقات العربيّة عشية إنعقاد المجلس الوطني

اذا كانت مسألة «المقاومة والعلاقات العربية» قد شكلت واحدا من أبرز بنود جدول الاعمال الذي انعقد حوله المجلس الوطني الفلسطيني التاسع ، فان التحركات الرسمية التي سبقت انعقاده يفترض بها ان تضع المؤتمرين امام صورة لمواقف الانظمة العربية لم تتحدد خطوطها بمثل هذا الوضوح منذ مجزرة ايلول الفائت .

بعثة الخولي – السقاف ومواقف الملك حسين

١ – كان سفر البعثة المصرية السعودية المشتركة الى عمان في مطلع الشهر الحالي مناسبة لاستجلاء موقف النظام الهاشمي وتعيين حدوده الراهنة واحتمالاته . ولقد كان امرا معبرا بالفعل أن يتأخر استقبال الملك حسين للخولي والسقاف ، الى ما بعد انتهاء زيارته للمناطق الجنوبية برفقة وصفي التل وضابط أميركي كبير يرأس وفدا من أثني عشر عسكريا وخبيرا مدنيا من البنتاغون حضر الى عمان بمحاذاة وفد اقتصادي أميركي يضم سبعة اشخاص . فمثل هذا الحضور الاميركي الكثيف كان يحدد سلفا نوع اجوبة النظام الهاشمي على المسائل المتصلة بعلاقاته مع المقاومة . ولقد كانت الاجوبة ، حسبما نشر وتسرب من معلومات : قاطعة في وضوحها :

– في جوابه على المطالبة باحياء اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان ، قال الملك حسين : ان الاحداث قد تجاوزتهما منذ زمن ، بحيث لم يعد ممكنا القبول باي حل لازمة العلاقة مع المقاومة قد ينتج عنه ازدواج او « ينتقص » من سيادة الدولة الاردنية على كل ما يجري ضمن حدودها بما في ذلك تحرك المقاومة . أما النشاط الفدائي باتجاه الارض المحتلة فيجب أن يتم عبر مكتب الارتباط الذي يهتم بالمسائل اليومية للفدائيين وغرفة العمليات التي تعنى بالتنسيق العسكري . .

ولم يكتف الملك بمطلب وضع حركة المقاومة تحت قبضة الجيش الاردني نهائيا ، بل اضاف اليه مطلبا اخر هو « وقف اعمال التنظيم السري » وتسليم المطلوبين في المناطق التي يتواجد فيها الفدائيون وانتقال هؤلاء الى الاماكن التي تحددها لهم الحكومة الاردنية .

وبينما كان الملك يلقي بشروطه هذه ، كانت قواته المسلحة تواصل حصار مناطق الفدائيين وقصفها . وبدا واضحا ان الاستجابة للمطالب الملكية (ومؤداها الفعلي انهاء وجود المقاومة سياسيا وعسكريا في الساحة الاردنية) هي شرط النظام الهاشمي لحل الازمة ، اي لايقاف المطاردة العسكرية الجارية ... والا فان النظام سوف يمضي في تنفيذ شروطه بنفسه وعلى طريقته .

اما العون المالي والعربي الذي قطعته ليبيا والكويت بانتظار وضع اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان موضع التنفيذ ، فان الملك لم يكتف بطلب استعادته بل اقترح ايضا انشاء صندوق دعم مالي عربي موحد تصب فيه كل المبالغ المقررة منذ مؤتمر الخرطوم ، ليجري توزيعها باشراف الجامعة العربية على كل الدول المتضررة بعدوان الخامس من حزيران . وكان واضحا ان الملك يرمي الى التحرر من عبء الصيغة السابقة للمعونة والتي تجعل مصيرها مرهونا على الدوام بعلاقات ثنائية غير مستقرة بين الاردن وكل من الدول العربية المساهمة . ثم انه كان يدرك ، وهو يعرض هذه الصيغة ، انها قد تنال ترحيب دولة مثل سوريا سوف يؤدي التنظيم الجديد للعون المالي الى ادخالها في دائرة المتضررين – المستفيدين بعد أن ظل استثناؤها ساريا منذ مؤتمر الخرطوم .

٢ – في تعليقه على نتائج المحادثات مع الملك قال السقاف : « ان مهمتنا كانت ناجحة مئة بالمئة » . وهو قول لم يكن يعني سوى أن موقف السعودية مطابق لموقف النظام الهاشمي . أما الخولي فقال : « لقد نجحت مهمتنا بنسبة تسعين بالمائة »! والحقيقة ان « العشرة بالمئة » التي حرص الخولي على استبقائها خارج دائرة النجاح ، تلخص ابعاد الموقف المصري الخاص من المقاومة . وهي ابعاد اوضحتها صحافة القاهرة (مقال علي حمدي الجمال في الاهرام بتاريخ ٣–٧–٧١) ثم القى ضوءا عليها خطاب أنور السادات في افتتاح المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ٧–٧–٧١ .

فالقاهرة لا توافق على تصفية كاملة لوجود المقاومة السياسي والعسكري في الاردن ، وهي متمسكة ببقائها عنصر ضغط يلجم اندفاعات النظام الهاشمي في علاقاته الدولية ، ووسيلة ضبط للشعب الفلسطيني المطلوب ادخاله ، تحت قيادة وطنية ، ضمن صيغة الحل السلمي في النهاية . ومن هنا عدم قبول القاهرة بشرط السيادة الاردنية الكاملة على المقاومة ومناداتها بتجديد التسوية التي نتجت عن هزيمة ايلول . لكن لهذا الموقف « المساند » حدوده . وحدوده هي حدود السياسة المصرية الراهنة في المجال العربي . وفي هذا النطاق يبدو واضحا أن اللقاء المصري السعودي مرشح للاكتمال باتجاه استئناف الصلة السياسية السابقة وتوثيقها بين القاهرة وعمان . ولقد انجز الطرفان ، خلال الاسبوع الاخير ، الخطوة الاولى على هذا الطريق : قبول اوراق اعتماد علي الحباري سفيرا للاردن في مصر ، والاعلان عن زيارة الملك اليها بعد طول انتظار . وذلك كله يوضح على قاعدة اي توازن وضمن اية حدود تفهم القاهرة وجود المقاومة واستمرارها في الساحة الاردنية .

النظام السوري يتحرك دفاعا عن مواقعه ضمن المقاومة

٣ – كانت تحركات الحكم السوري ، على صعيد علاقته باطراف حركة المقاومة ، واضحة الدلالة هي أيضا خلال الاسبوعين الاخيرين .

فالاسد لم يكن بعيدا عن مسعى القاهرة والرياض لدى عمان . واعتقال قيادة الصاعقة وتنصيب قيادة بديلة لها كان يوضح – تكرارا – طبيعة صلة الحكم السوري بالتنظيم الفدائي الذي يشكل مجرد امتداد مباشر له . أما الازمة التي نشبت بين النظام الحاكم في دمشق وبين « فتح » بسبب شحنات الاسلحة الجزائرية « الثقيلة » المحجوزة حتى الان في مرفأ اللاذقية ، فانها أتت تبدد اوهاما كثيرة سابقة حول «ايجابيات» مواقف هذا النظام من المقاومة .

قال القائد الجديد للصاعقة في مؤتمره الصحفي خلال الاسبوع الماضي : ان الاسلحة الجزائرية تكشف نية « فتح » في انشاء جيش نظامي منطلقه لواء اليرموك . وهو أمر قد يؤدي الى صدام مع « جيش التحرير الفلسطيني » لا يستطيع الحكم السوري الموافقة عليه !

والحقيقة – وراء كلام ممثل الصاعقة – ان ما يخشاه الحكم السوري فعلا هو أن يؤدي تدفق الاسلحة الجزائرية الى اختلال في ميزان القوى ضمن المقاومة يفقد معه « جيش التحرير » الميزة العسكرية التي كانت له . وهي ميزة وظفها الحكم السوري لصالحه على الدوام فكانت صلته بالجيش تضع في يده وسيلة تأثير حاسمة كثيرا ما لوح بها واستعملها في الازمات .

هكذا كانت تبعية الصاعقة للنظام السوري من ناحية ، وامتداداته المباشرة ضمن « جيش التحرير » من ناحية ثانية ، تسمح له بعقد صلات مع مختلف منظمات المقاومة (وخصوصا فتح) يحتل فيها الموقع الاقوى . فهو الذي يقرر حدود التسهيلات المادية ومواقف التأييد السياسي التي يمنحها للمقاومة او يمنعها عنها . ومن هنا كانت مبادرته لقمع العناصر غير المستجيبة له من قيادة الصاعقة ، وقراره بحجز الاسلحة الوافدة الى « فتح » ، عندما احس ان اضطراب اوضاع الصاعقة واحتمالات نمو قوة نظامية موازية لجيش التحرير ، قد يعني تضييق مرتكزاته الثابتة ضمن حركة المقاومة .

★ ★ ★

اذا كانت صلة المقاومة بالنظام الاردني تبدو محكومة بتناقض مصيري لا مخرج منه بالتسوية ... واذا كانت مواقف الانظمة العربية الاخرى « المتاخمة » للقضية الفلسطينية تتقاطع كلها عند محاولة احتواء العمل الفلسطيني وضبطه تحت سقف «ازالة اثار العدوان بالحل السلمي» ... ثم اذا كانت العلاقات العربية الرسمية الناتجة عن ذلك كله لا تمر بمحاذاة نشاط المقاومة بل هي تخترقه في اكثر من موضع ... فان تحديد موقف من الوضع الاردني – العربي يصبح بالفعل الحلقة المركزية التي تتوقف عليها احتمالات تجديد حركة المقاومة اصلا .

لقد مارست المجالس الوطنية الفلسطينية السابقة عملية التفاف دائمة حول هذه المسالة . وليس هناك ما يبرر التفاؤل بامكانية خروج المجلس التاسع عن تلك القاعدة . ومع ذلك فلا بد من انتظار نتائجه الفعلية كي يصبح ممكنا نقاش الوجهة التي سوف تقرر مستقبل العلاقات العربية للمقاومة ، بل مستقبل المقاومة اساسا !

« الحرية »